اشترى هذا الكتاب من صاحبها الاول
بدينار واحد عبد الله الحسابى

دوشاتير
نيم مثقال

دواى
نيم مثقال

دربان چار
روغن توتيا
چهار مثقال

اسود انه
چهار مثقال

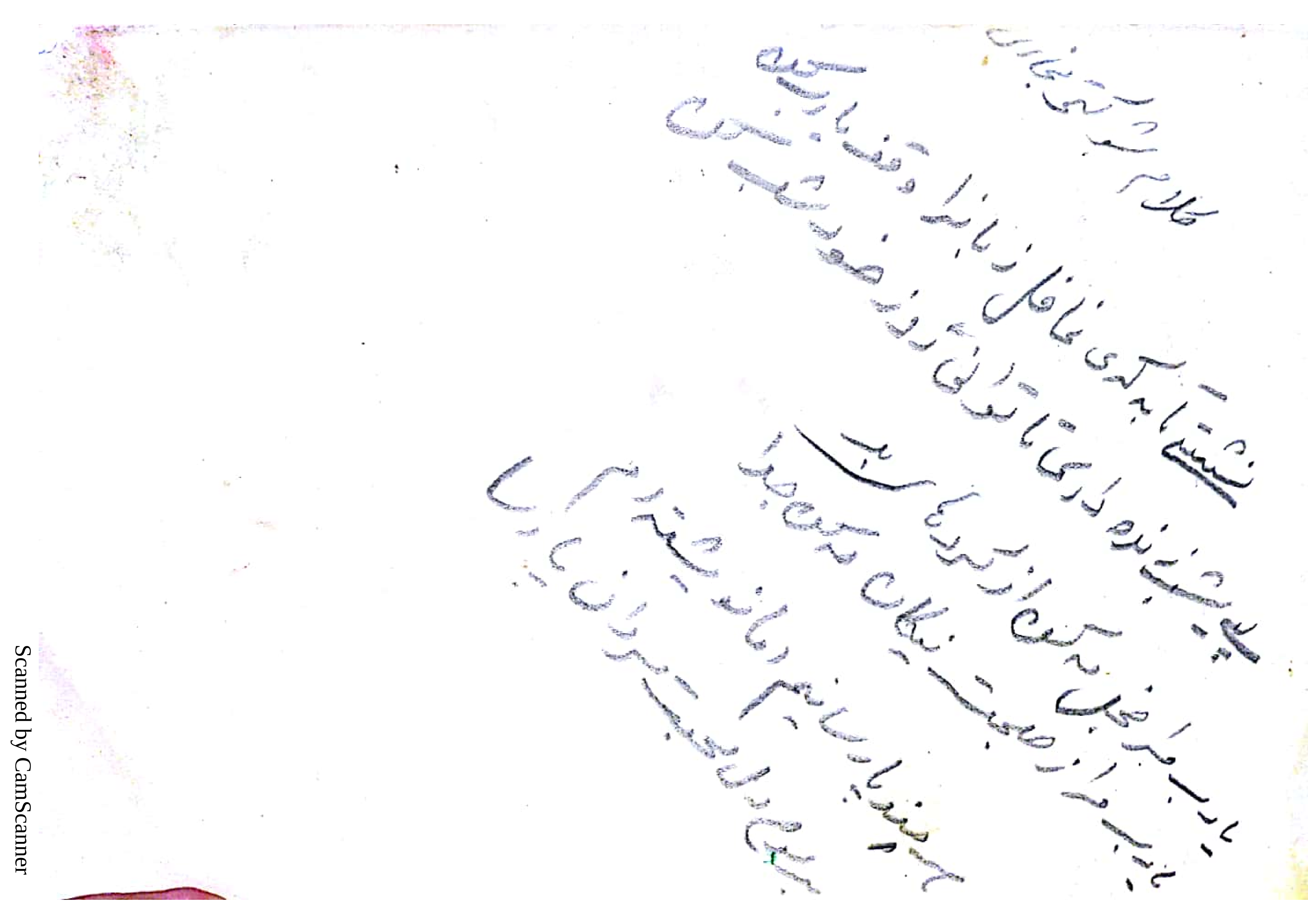
ام درمانا زمرلكيب كرن

قافيه ملت
كتاب
عبيد الله يزدي

٣٩

اللهم هادى الضالة وراد الضالة اردد علىّ ضالتى بعزتك وسلطانك فانها من عطائك وفضلك

والفرق بين هذا الوجود المحمول والوجود الرابطي ان الاول ما يكون محمولا على شيء سواء كان ذلك الشيء عينا نحو زيد او نقيضه موجود
او عرضا نحو هذا البياض موجود والثاني ما يكون رابطا بين الموضوع والمحمول اي لنسبة بينهما نحو زيد كاتب اي يوجد له الكتابة
ولا يكون عينا كالاول فالوجود الرابطي يوجد في كل قضية والحاصل ان النسبة بينهما العموم من وجه مادة الاجتماع الاعراض
نحو الابيض موجود وزيد ابيض ومادة الافتراق الاول عن الثاني الاعيان نحو زيد موجود ولا يقال الكاتب يوجد
له زيد ومادة الافتراق الثاني عن الاول الامور الاعتبارية كالوجوب والوجود فانه يقال زيد حصل له الوجوب
الحدوث مثلا ولا يقال الحدوث موجود هذا خلاصة ما في شرح المقاصد



کلام مولوی جان

نشستن با کسی غافل زیانها وقت با دیگر کسی
چو بنشینی به دانا تا توانی روز خود سبکی
بیا بر عرصه جهل به کسی از گرد یار سر بر
یار بیا بر از صحبت نیکان محبت جو
چون یار با یار سازم دانا شد
بیا که دل صحبت سرور جانان

فهرست عبد الله يزدى

فهرست عبدالله يزدى

Scanned by CamScanner

وعيناه قال الله كونا فكانتا ۞ فعولان بالالباب ما يفعل الخمر ۞ فقيل لم لم تقل فعولين

والاصل في كان ان تكون ناقصة فقال اردت ان انزه الله تعالى فنزهته ووجه التنزيه

انه اذا قال فعولين كان المتبادر من قوله كانتا الكون الناقص فيتجه انه ان كان

قوله فعولين خبرا لقوله كانتا لزم عدم موافقة المفرع للمفرع عليه لان المامور به

الكون التام والمفرع عليه الكون الناقص اعني كون الشيء شيئا فيتخلف مراد الله تعالى

عن ارادته عند الاشاعرة وان كان متنازعا فيه ولقوله كونا معا لزم ان يأمر

بما هو قبيح من اسكارهما كالخمر والامر بالقبيح يجب تنزيه الله تعالى عنه عند المعتزلة وان

كان خبرا لقوله كونا فقط يلزم الحذف ونحو ذلك فالتنزيه بالنسبة الى مجموع الفريقين انما

هو بحمل الكونين على التامة وح يكون قوله فعولان خبرا لقوله عيناه وجملة قال الله

صفة له او يكون كل منهما صفة لقوله عيناه وهو خبر لمبتدا محذوف ويحتمل توجيه

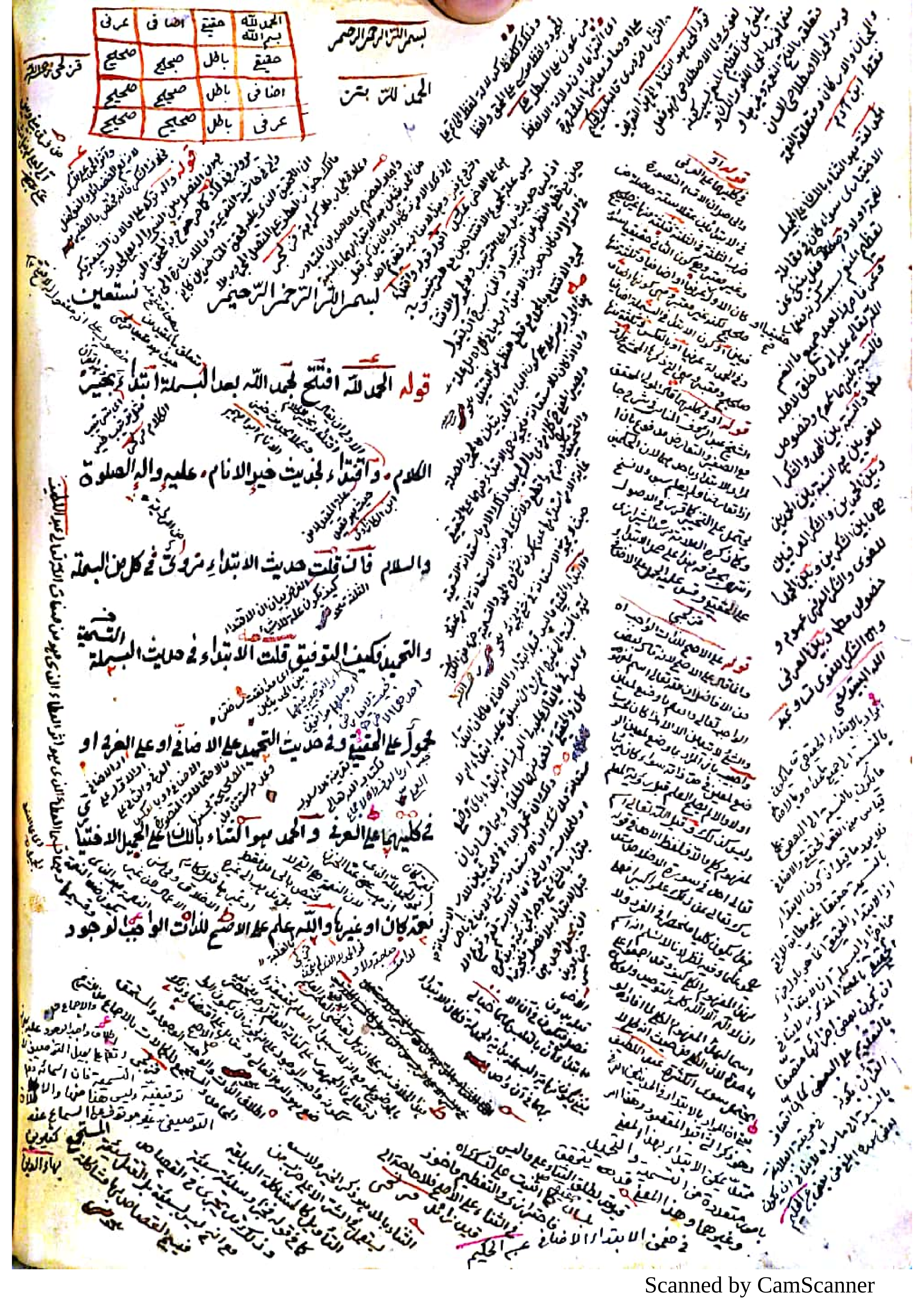
التنزيه بانه في التعبير عن الصيغة الدالة على اسناد الفعل الى العينين لخلاف الظاهر تنبيها

على ان نسبة الفعل اليهما على سبيل المجاز دون الحقيقة فلا يكون العين فاعلا لها فعلا

لهم فيكون ذاته تعالى منزهة عن الشركة في الافعال فعلى هذا يكون قول الشاعر نظير قول الاخفش

في قوله تعالى والليل اذا يسر بدون الياء لان الليل لا يسر بل يسرى فيه فلما عدل في المعنى عن الظاهر

عدل عن الظاهر في اللفظ ايضا



الحمد لله / بسم الله	حقيقي	اضافي	عرفي
حقيقي	باطل	صحيح	صحيح
اضافي	باطل	صحيح	صحيح
عرفي	باطل	صحيح	صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداء بخير الكلام واقتداء بحديث خير الانام عليه وآله الصلوة والسلام قال قلت حديث الابتداء مروي في كل من البسملة والتحميد فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث البسملة محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد على الاضافي او على العرفي او في كليهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والله علم على الاصح للذات الواجب الوجود



الذي هدانا لتشرق

المستجمع لجميع صفات الكمال والدلالة على هذا الاستجماع

صار الكلام في قوة ان يقال الحمد فقط مختص بمن هو مستجمع

لجميع صفات الكمال من حيث هو كذلك فكان كدعوى الشيء

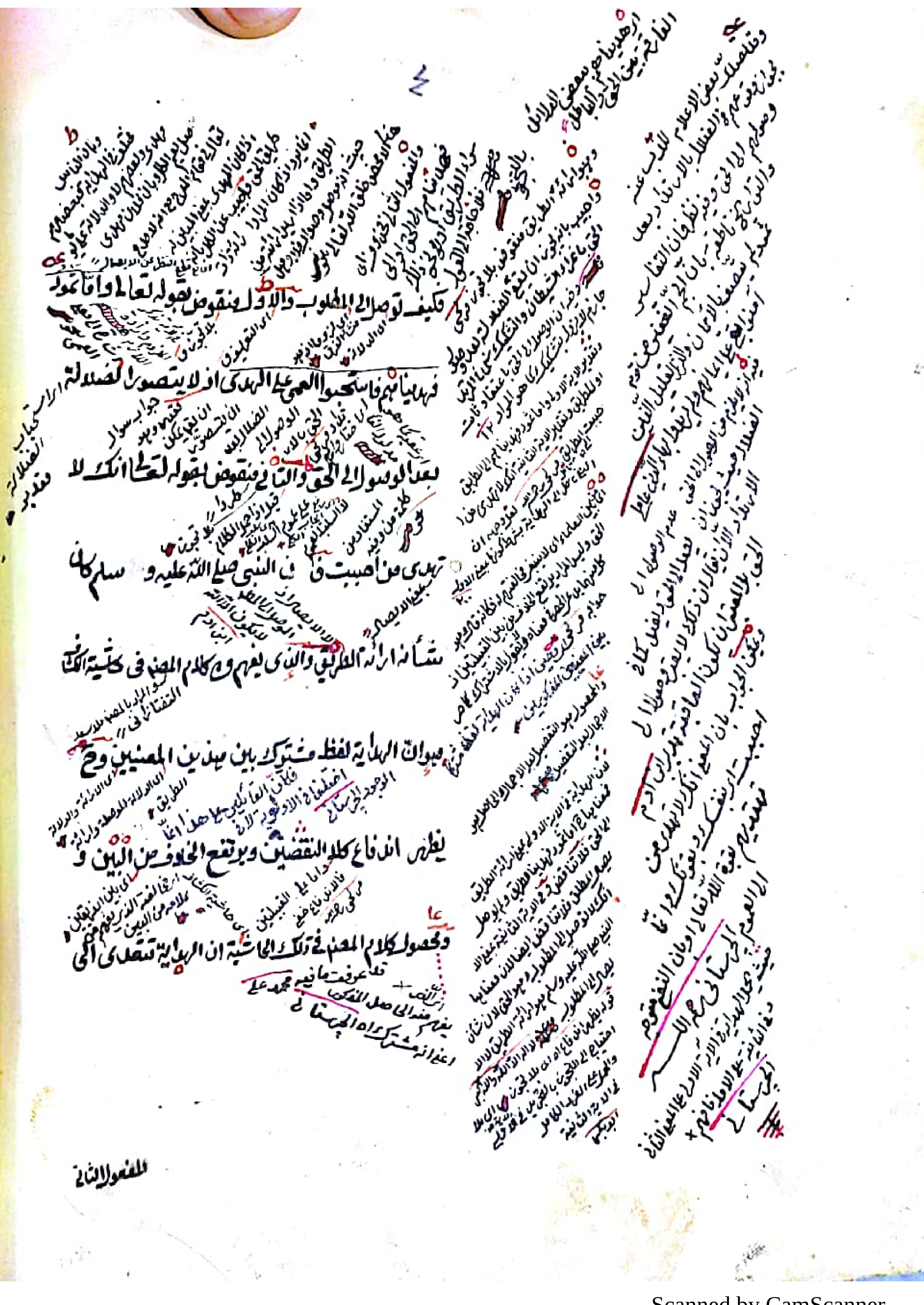
ببينة وبرهان ولا يخفى لطفه قوله الذي هدانا الهداية

قيل هي الدلالة الموصلة الى المطلوب وقيل هي اراءة الطريق

الموصل الى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين ان الاول

لا يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة

على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان تكون موصلة الى ما الوصول



كيف توصل الى المطلوب والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود

فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور الضلالة

بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا

تهدي من احببت فان النبي صلى الله عليه وسلم كان

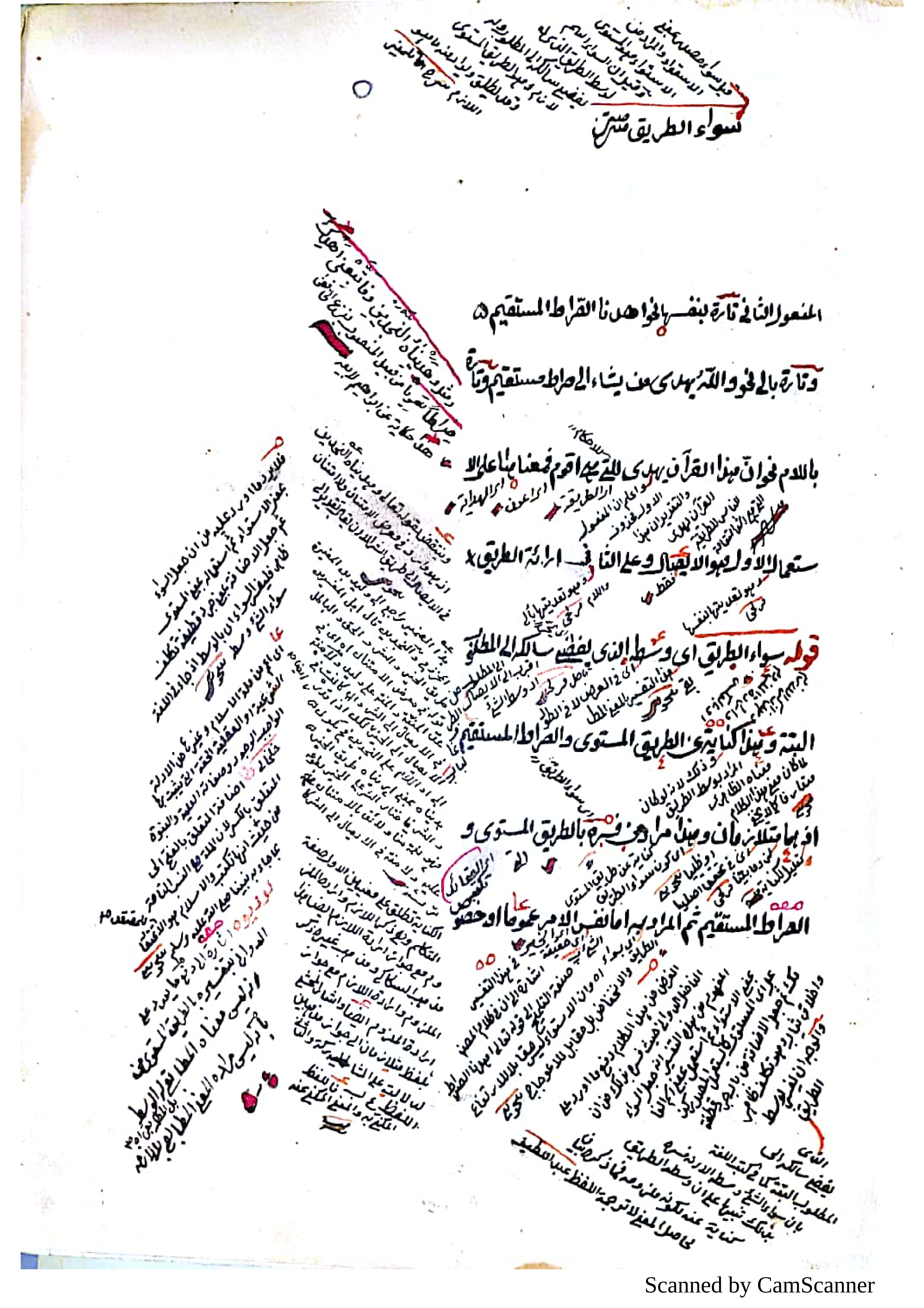
شأنه ارائة الطريق والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف

ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح

يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين و

حصول كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية تتعدى الى

المفعول الثاني



سواء الطريق متن

المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم

وتارة بالى نحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وتارة

باللام نحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ومعناها على الا

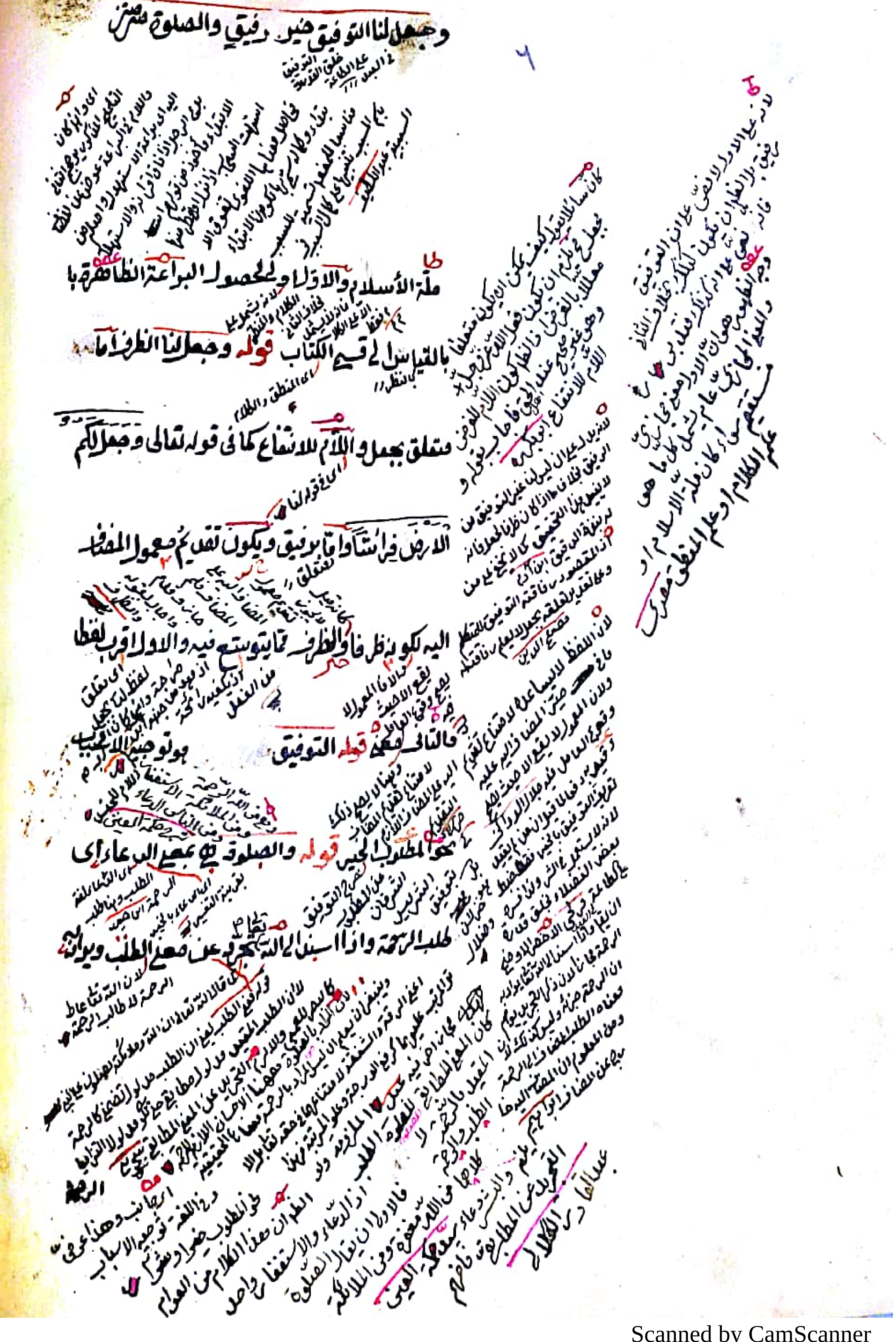
ستعمال الاول هو الايصال وعلى الثاني اراءة الطريق

قوله سواء الطريق اي وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب

البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي والصراط المستقيم

اذ بينهما تلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي و

الصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الامر عموما او خصو



وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة

ملة الاسلام والاول لحصول البراعة الظاهرة با

بالتياسل في الكتاب قوله وجعل لنا الظرف اما

متعلق بجعل واللام للانتفاع كما في قوله تعالى وجعل لكم

الارض فراشا او بتوفيق ويكون تقديمه على المفعول

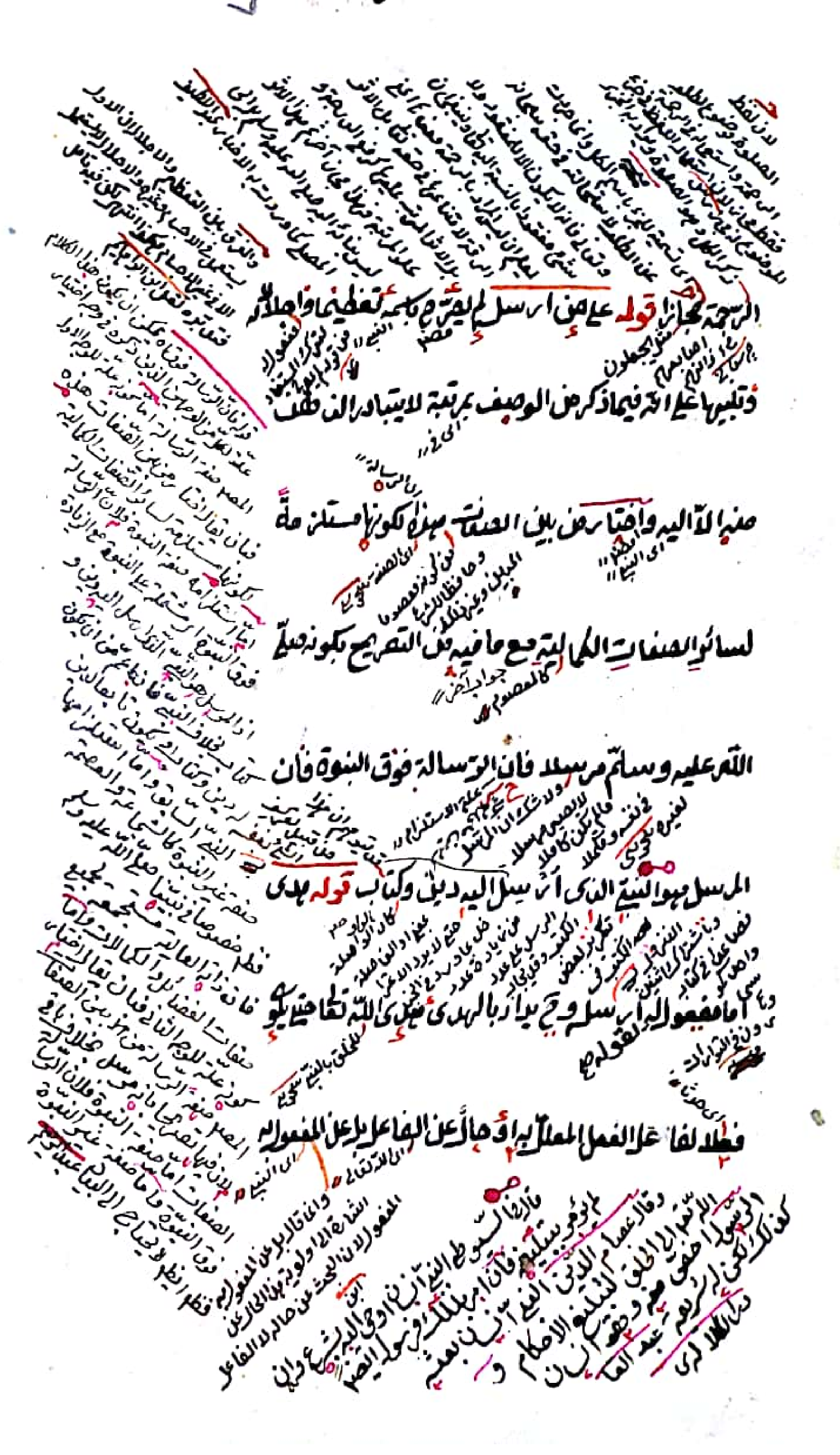
اليه لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا

والثاني معنى قوله التوفيق هو توجيه الاسباب

نحو المطلوب الخير قوله والصلوة هي بمعنى الدعاء اي

طلب الرحمة واذا اسند الى الله يجرد عن معنى الطلب ويراد به

على من ارسله بهدى متين



الرحمة مجازا قوله على من ارسل لم يصرح باسمه تعظيما واجلالا

وتنبيها على انه فيما ذكر من الوصف برتبة لا يتبادر الى فطن

منها الا اليه واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة

لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه صلى

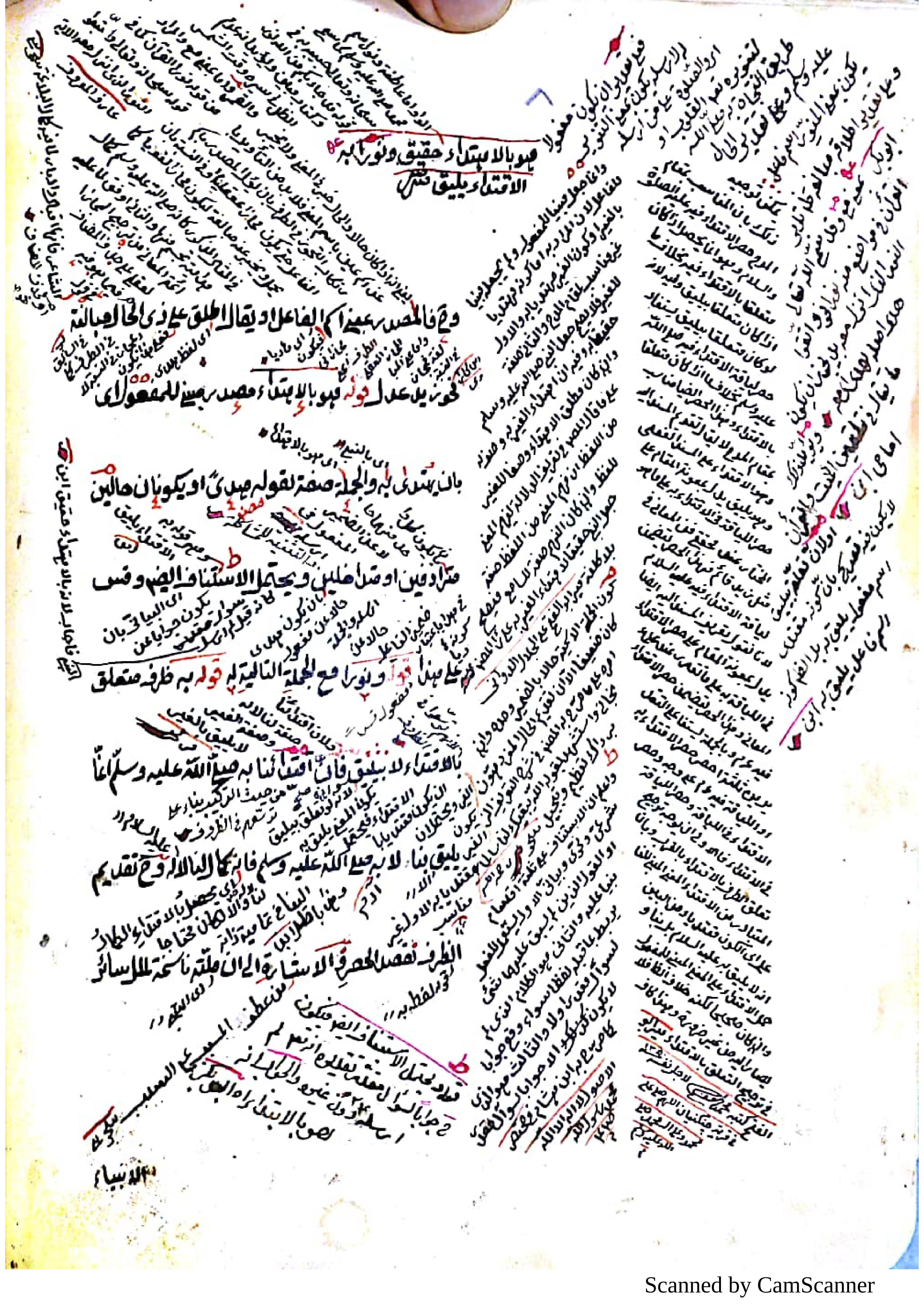
الله عليه وسلم مرسلا فان الرسالة فوق النبوة فان

المرسل هو النبي الذى ارسل اليه دين وكتاب قوله بهدى

اما مفعول الارسال ويراد بالهدى هدى الله تعالى حينئذ يكون

بقوله

فظلا لغا على الفعل المعلل به او حالا عن الفاعل او عن المفعول به



هو بالابتداء حقيق ولو رابه

الاقتداء يليق شرح

وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق على ذي الحال مبالغة

نحو زيد عدل قوله هو بالابتداء مصدر بمعنى المفعول اي

بالذي يبتدى به والجملة صفة لقوله مبدئ او يكونان حالين

مترادفين او متداخلين ويحتمل الاستئناف اليه وقس

على هذا قوله ولو رابع الجملة التالية له قوله به ظرف متعلق

بالاقتداء لا بيليق فان اقتدائنا به صلى الله عليه وسلم انما

يليق بنا لا به صلى الله عليه وسلم فان كان الاول وفي تقديم

الظرف نفيد الحصر والاشارة الى ان ملته ناسخة للملل السائر

قوله ويحتمل الاستئناف الخ ...

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا بمناهج الصدق قطر

الانبياء عليهم السلام وأما الاقتداء بالائمة رحمهم الله فيقال

انه اقتداء به حقيقة أو يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر الا

نبياء عليهم السلام قوله وعلى آله أصله أهل بدليل أهيل فخص

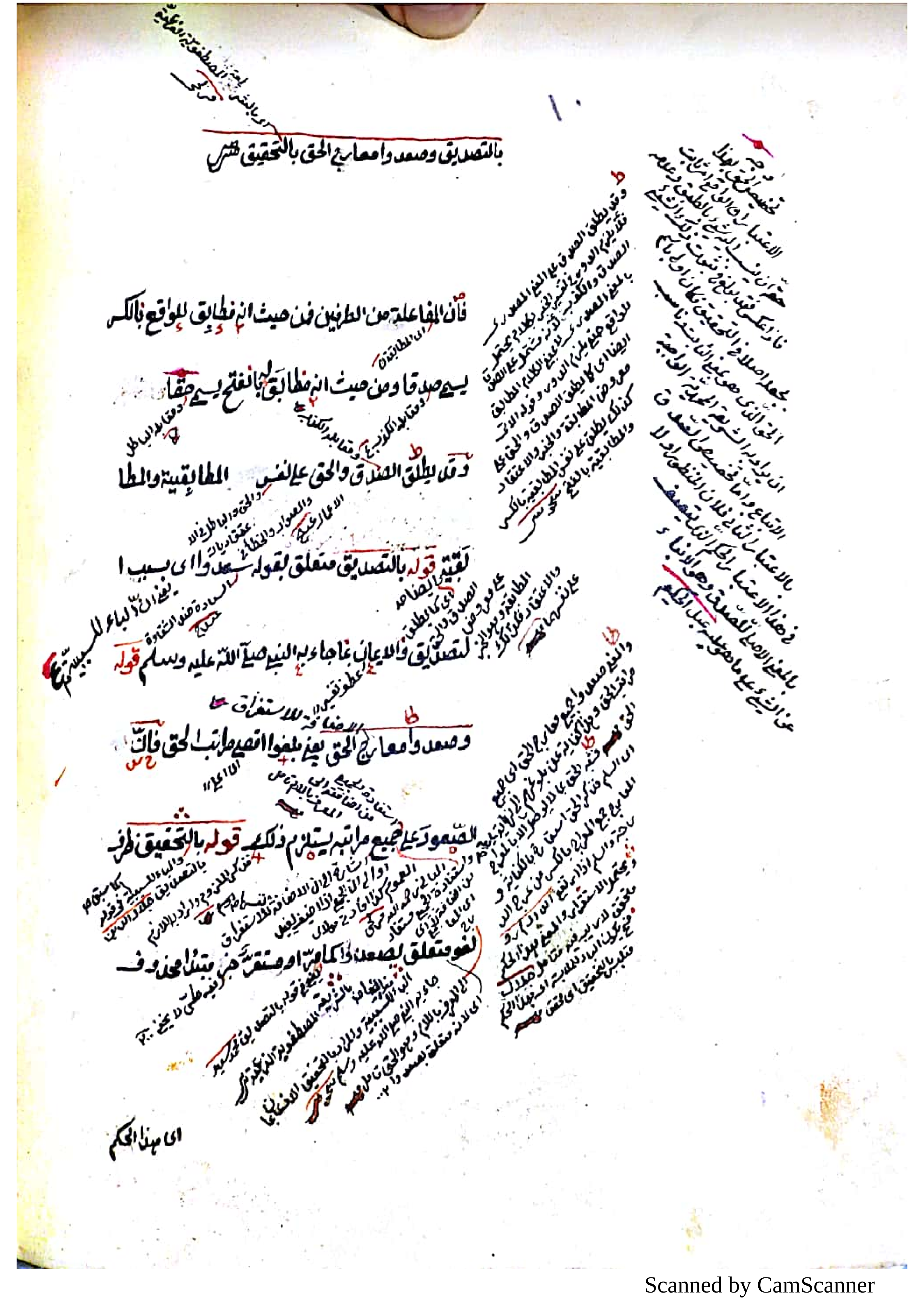
استعماله بالأشراف والأهل أعم منه وآل النبي عترته المعصو

مون عليهم السلام قوله وأصحابه هم المؤمنون الذين

ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الايمان قوله

مناهج جمع منهج وهو الطريق الواضح قوله الصدق قال الخبير

والاعتقاد إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له



بالتصديق وصمد واماط الحق بالتحقيق

فان المفاعلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر

يسمى صدقا ومن حيث انه مطابق بالفتح يسمى حقا

وقد يطلق الصدق والحق على النفس المطابقية والمطا

بقية قوله بالتصديق متعلق بقوله صعد واى بسبب ا

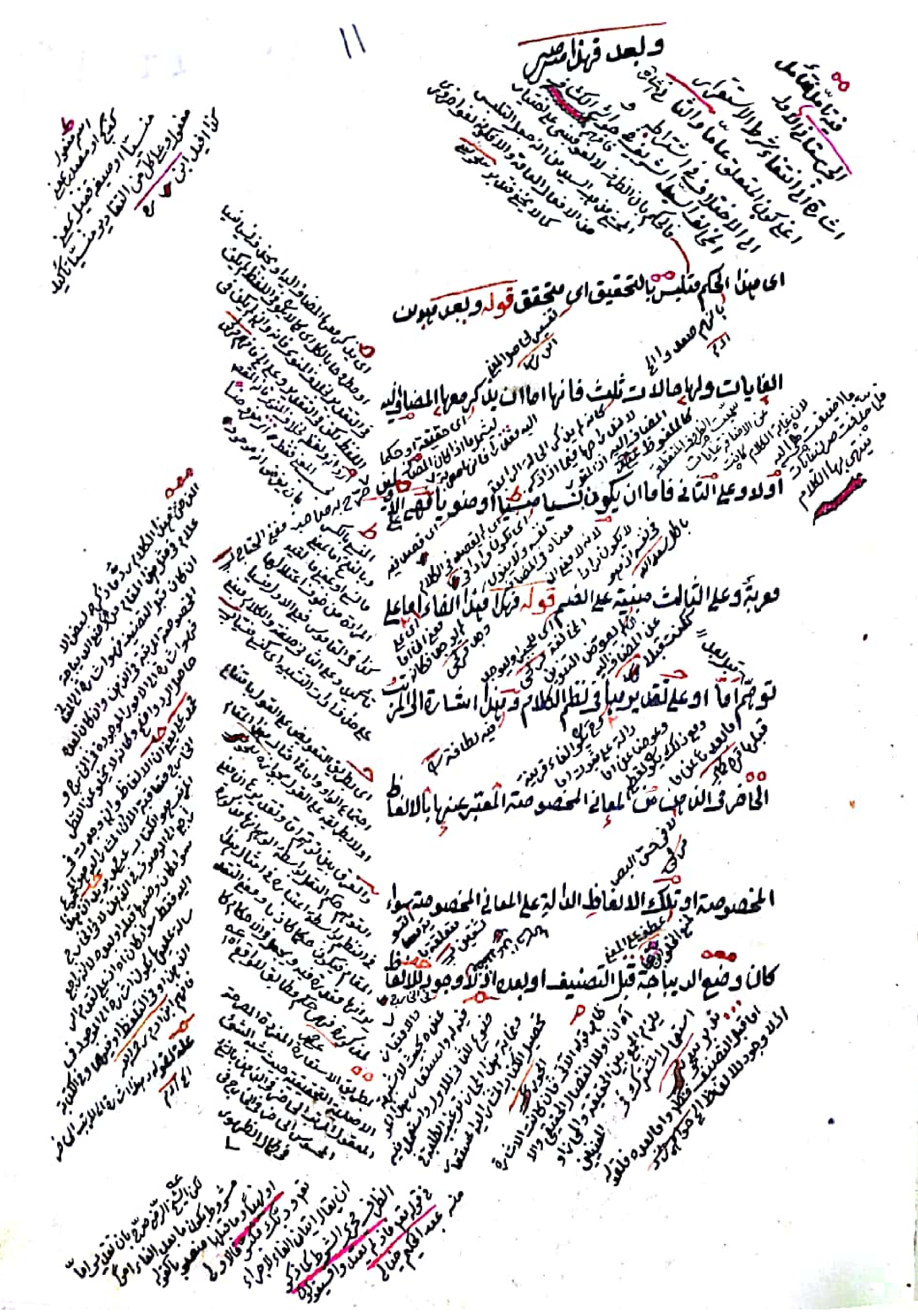
لتصديق والايمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم قوله

وصمد واماط الحق يعني بلغوا اقصى مراتب الحق فان

الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك قوله بالتحقيق ظرف

لغو متعلق بصعد واماط او مستقر خبر مبتدا محذوف

اى بهذا الحكم



وبعد فهذا مختصر

اي هذا الحكم متلبس بالتحقيق اي محقق قوله وبعد فهو

الغايات وله حالات ثلث فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه

اولا وعلى الثاني فاما ان يكون نسيا منسيا او منويا فهي على الاول

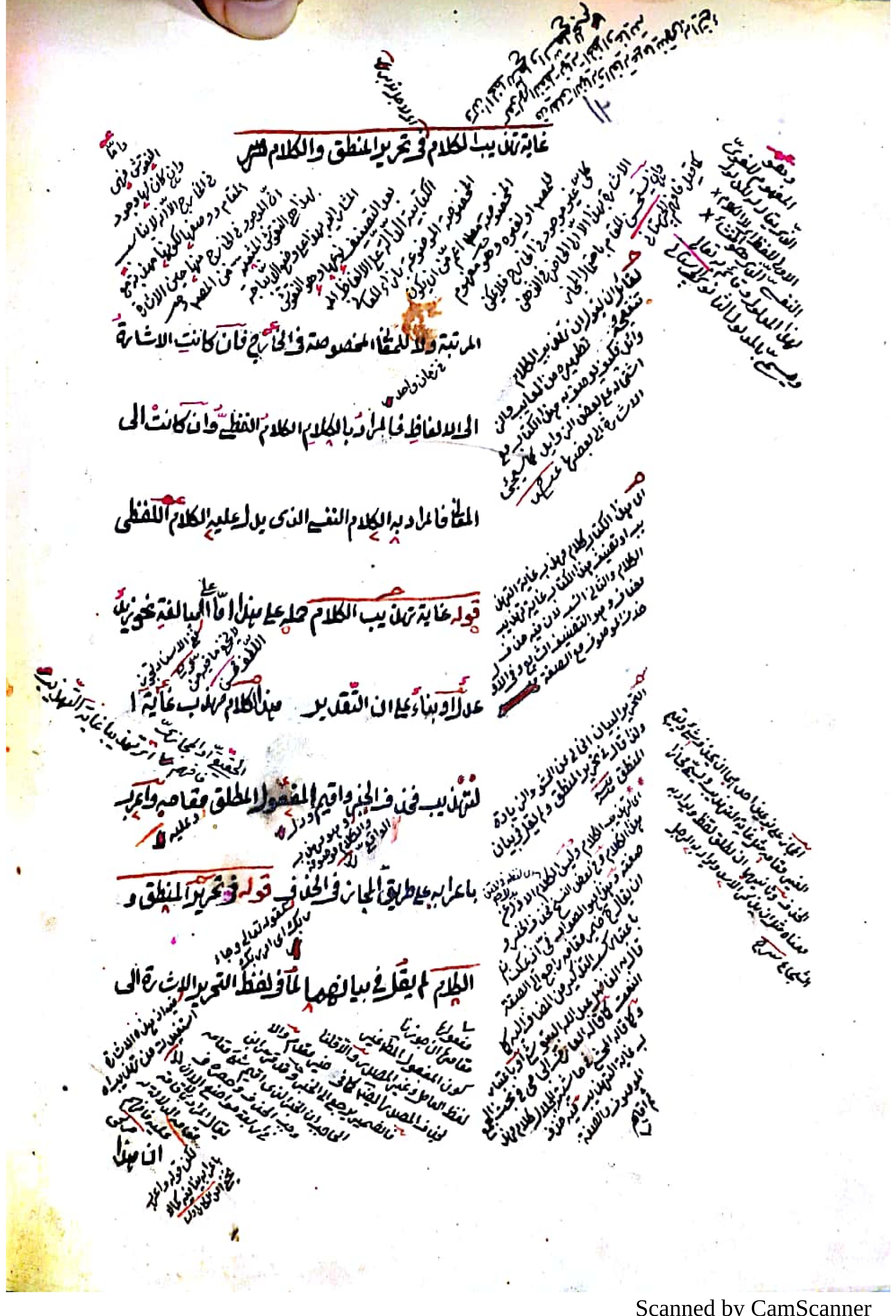
معربة وعلى الثالث مبنية على الضم قوله فهذا الفاء اما على

توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام وهذا اشارة الى

الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ

المخصوصة او تلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء

كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لا وجود للالفاظ



غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام

المرتبة ولا للالفاظ المخصوصة في الخارج فان كانت الاشارة

الى الالفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وان كانت الى

المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي

قوله غاية تهذيب الكلام حمل على هذا اما للمبالغة نحو زيد

عدل او بناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب غاية ا

لتهذيب فحذف الجزء واقيم المفعول المطلق مقامه واعرب

باعرابه على طريق المجاز في الحذف قوله في تحرير المنطق و

الكلام لم يقل في بيانهما لان لفظ التحرير اشارة الى

ولتهذيب المرام من تقرير عقايد الاسلام تيسر

ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد والمنطق آلة قانونية

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر والكلام هو العلم الباحث

عن احوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الاسلام قوله ونقد

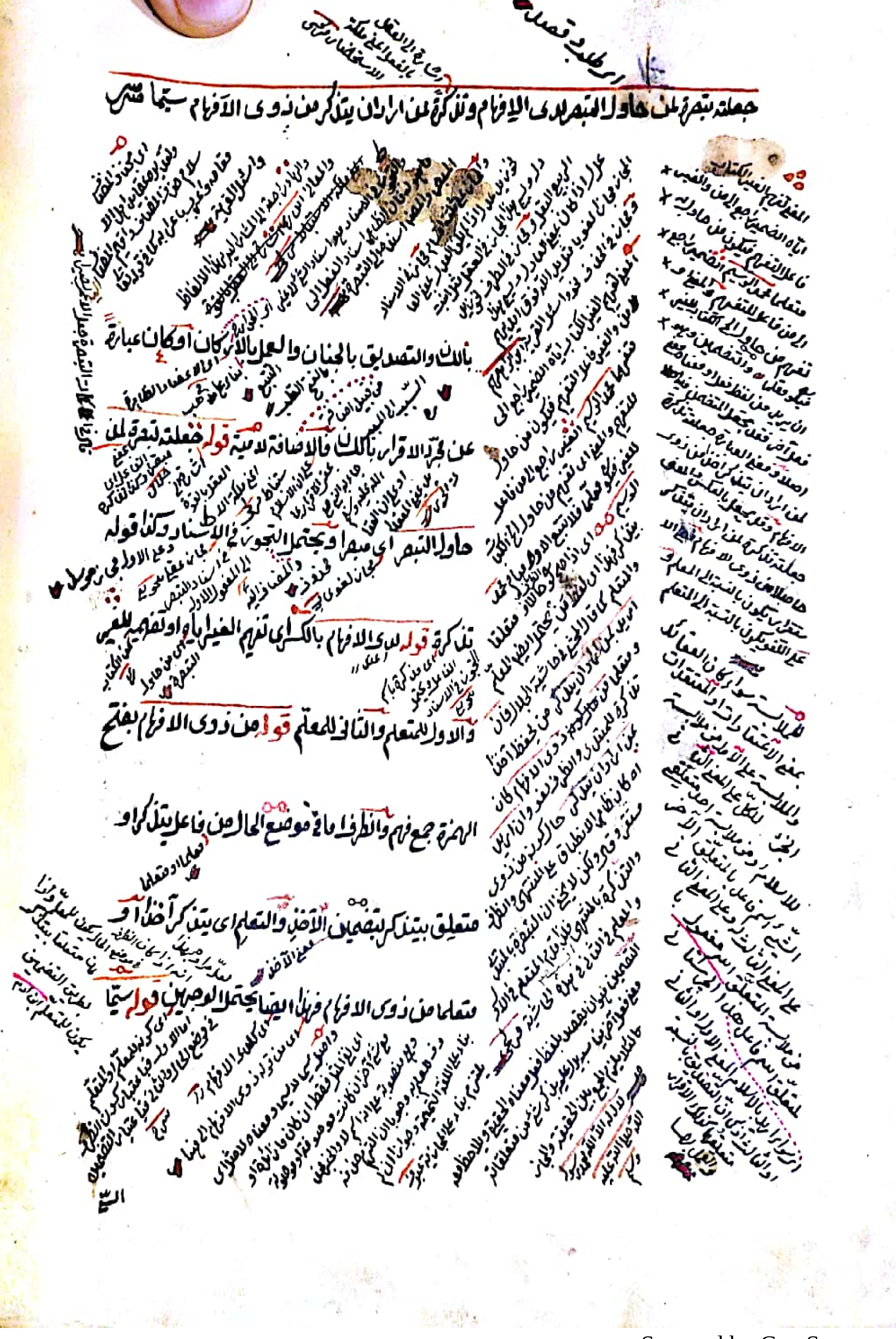
يب المرام بالجر عطف على التهذيب اى ههنا غاية تنقيح المقصد

الى الطبايع والافهام والحمل اما على طريق المبالغة او التقدير

هذا الكلام مقرب غاية التقريب قوله من تقرير عقايد الاسلام

بيان للمرام والاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام

عبارة عن نفس الاعتقادات وان كان عبارة عن مجموع الاقرار



جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام سيما [illegible]

باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة

عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية قوله فجعلته تبصرة لمن

حاول التبصر اى مبصرا ويحتمل التجوز فى الاسناد وكذا قوله

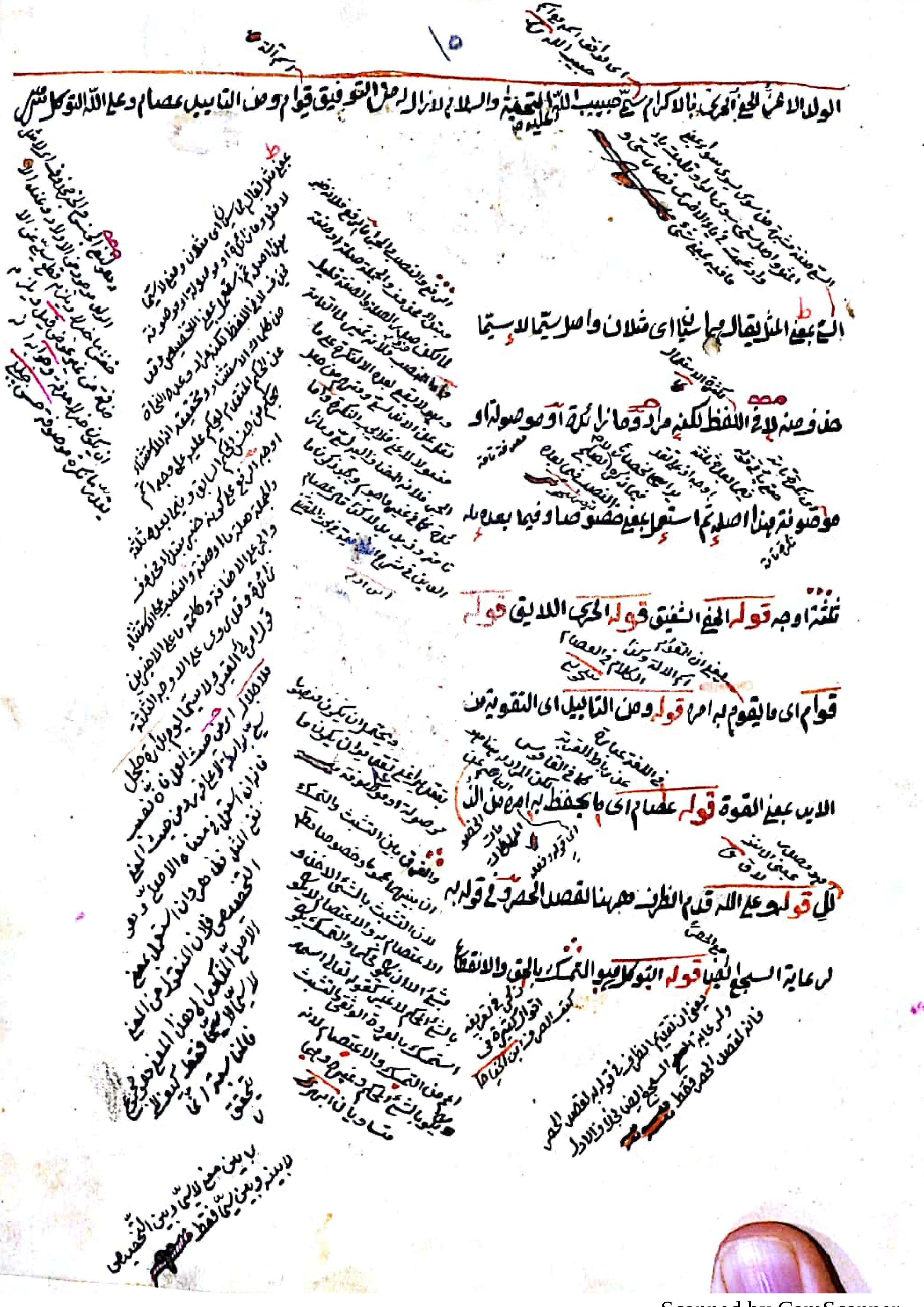
تذكرة قوله لدى الافهام بالكسر اى تفهيم الغير اياه او تفهيمه للغير

والاول للمتعلم والثانى للمعلم قوله من ذوى الافهام بفتح

الهمزة جمع فهم والظرفان فى موضع الحال من فاعل يتذكر او

متعلق بيتذكر بتضمين الاخذ والتعلم اى يتذكر آخذا او

متعلما من ذوى الافهام فهذا ايضا يحتمل الوجهين قوله سيما



الولا الاعز الحفي الحري بالاكرام سيّما حبيب الله التحية والسلام لازال الرحمن التوفيق قوام روض التابيل عصام وعلى الله التوكل فقط

التي بمعنى المثل يقال هما سيّان اي مثلان واصل سيما لا سيما

حذفت لا في اللفظ لكنها مرادة وما زائدة او موصولة او

موصوفة وهنا الصلة استعمل بمعنى خصوصا وفيما بعده بله

ثلثة اوجه قوله الحفي الشفيق قوله الحري اللائق قوله

قوام اي ما يقوم به امره قوله روض التابيل اي التقوية من

الابل بمعنى القوة قوله عصام اي ما يحفظ به امره من الد

لكن قوله وعلى الله قدم الظرف ههنا لقصد الحصر في قوله

لرعاية السجع ايضا قوله التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع

ويه الاعتصام القسم الاول في المنطق الشرح

عن الخلق قوله الاعتصام اى التثبت والتمسك قوله

القسم الاول لما علم ضمنا من قوله في تحرير المنطق والكلام

ان الكتاب على قسمين لم يحتج الى التصريح بذا فصح تعريف

القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وقيدا

بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها بعد فلم تكن

معهودة فلهذا انكرها وقال مقدمة قوله في المنطق

ان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه

الظرفية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات

القسم الاول	ملكة المنطق	علم بحيث يحصلها	علم بقواعد يحصل بها	نفس مسائل	نفس مسائل مقدماتها
الفاظ	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ نقوش	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
نقوش معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان
الفاظ نقوش معاني	حصول	تحصيل	تحصيل	بيان	بيان



وبالمنطق المعاني فيكون المغاير بينه الالفاظ في بيان

بينه المعاني ويحتمل وجوه أخر والتفصيل ان القسم الاول

عبارة عن اصل معان سببه الالفاظ والمعاني او النقوش

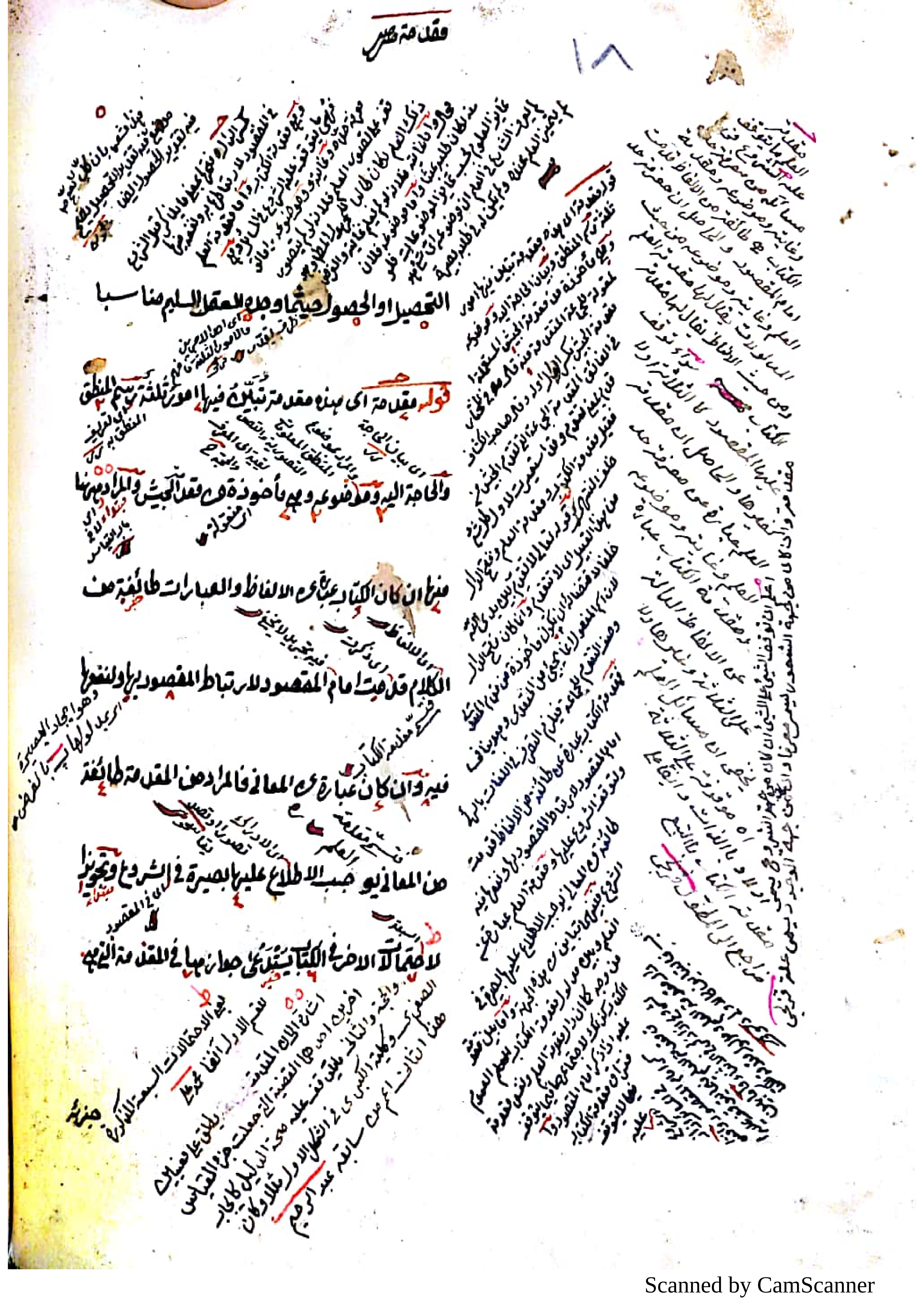
او المركب من الاثنين او الثلثة والمنطق عبارة عن احد

ثلاثة اما الملكة او العلم بجميع المسائل المنطقية او بالقدر

المعتد به الذي يحصل به العصمة او لقل المسائل جميعا او

لقل القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة

خمسة وثلثون احتمالا يقبل بعضها البيان دون بعضها



مقدمة كتاب

التحصيل او الحصول حيثما وجد العقل السليم منا سبا

قوله مقدمة اى هذه مقدمة مرتبة فيها امور ثلثة رسم المنطق

والحاجة اليه وموضوعه وهى مأخوذة من مقدمة الجيش والمراد منها

هنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من

الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها وانتفاعها

فيه وان كان عبارة عن المعانى فالمراد من المقدمة طائفة

من المعانى يوجب الاطلاع عليها بصيرة فى الشروع وتجويزا

لاحتمال الامرين فى الكتاب تكلم على جوازهما فى المقدمة التى هى



العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق

جانية لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني من هذا الكتاب

شيئا قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

والمصنف لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية التصور بوجه ما في تقسيمه

التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستفيض واما لان العلم

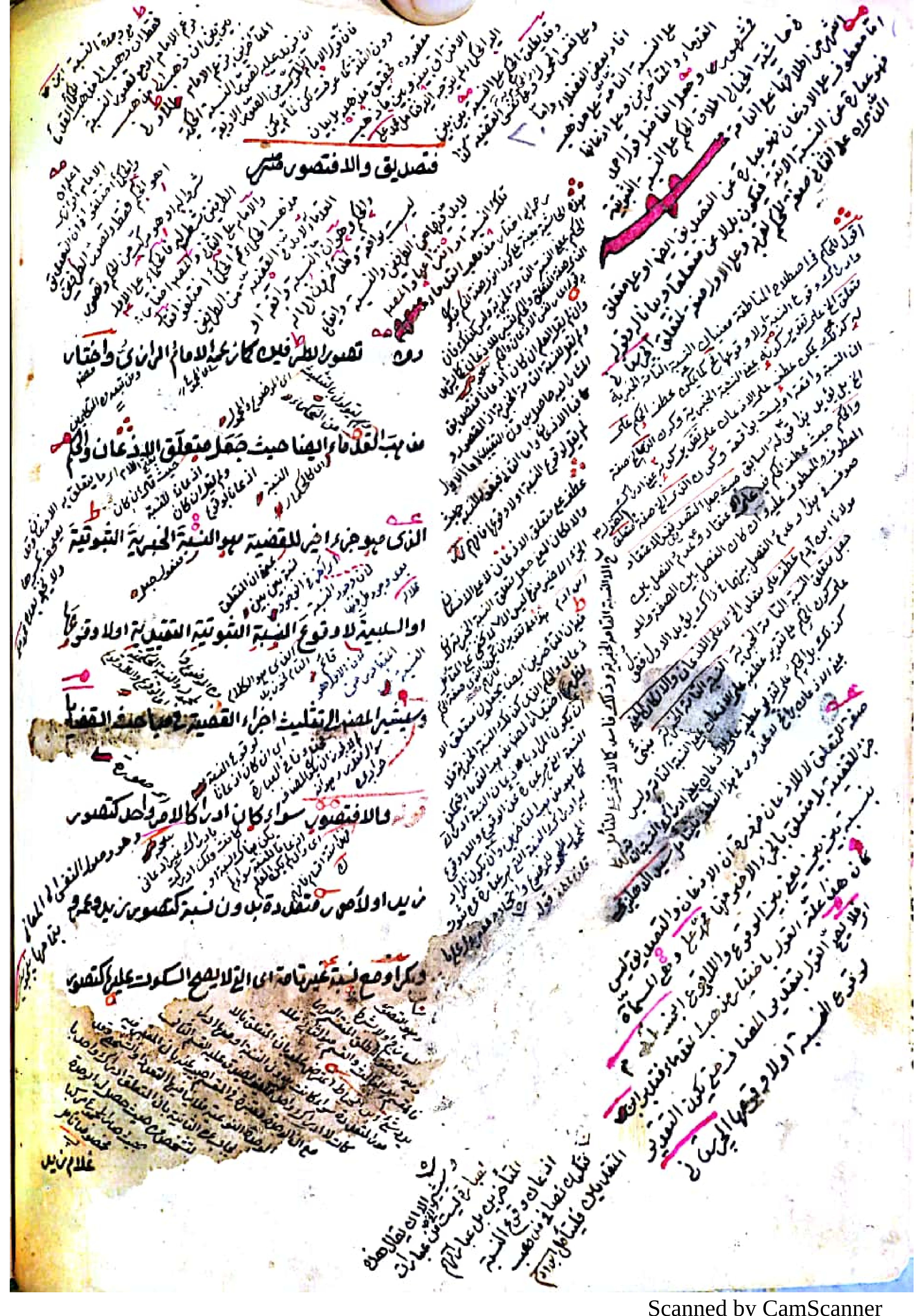
بديهي التصور على ما قيل قوله ان كان اذعانا اي اعتقادا للنسبة

بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا قائم او السلبية

كالاعتقاد بانه ليس بقائم فتصديق اي فهو المصنف لمذهب الحكماء حيث

جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه

فالعلم في ضمن اثبات الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى ذكره على حدة



فتصديق والا فتصور

دون تصور الطرفين كما زعمه الامام الرازي واختيار

مذهب القدماء ايضا حيث جعل متعلق الاذعان والحكم

الذي هو جزء اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية

او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها

وتسمية المصنف التثليث اجزاء القضية بناء عليه

والا فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور

زيد او لامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو

او مع نسبة غير تامة اي التي لا يصح السكوت عليها كتصور

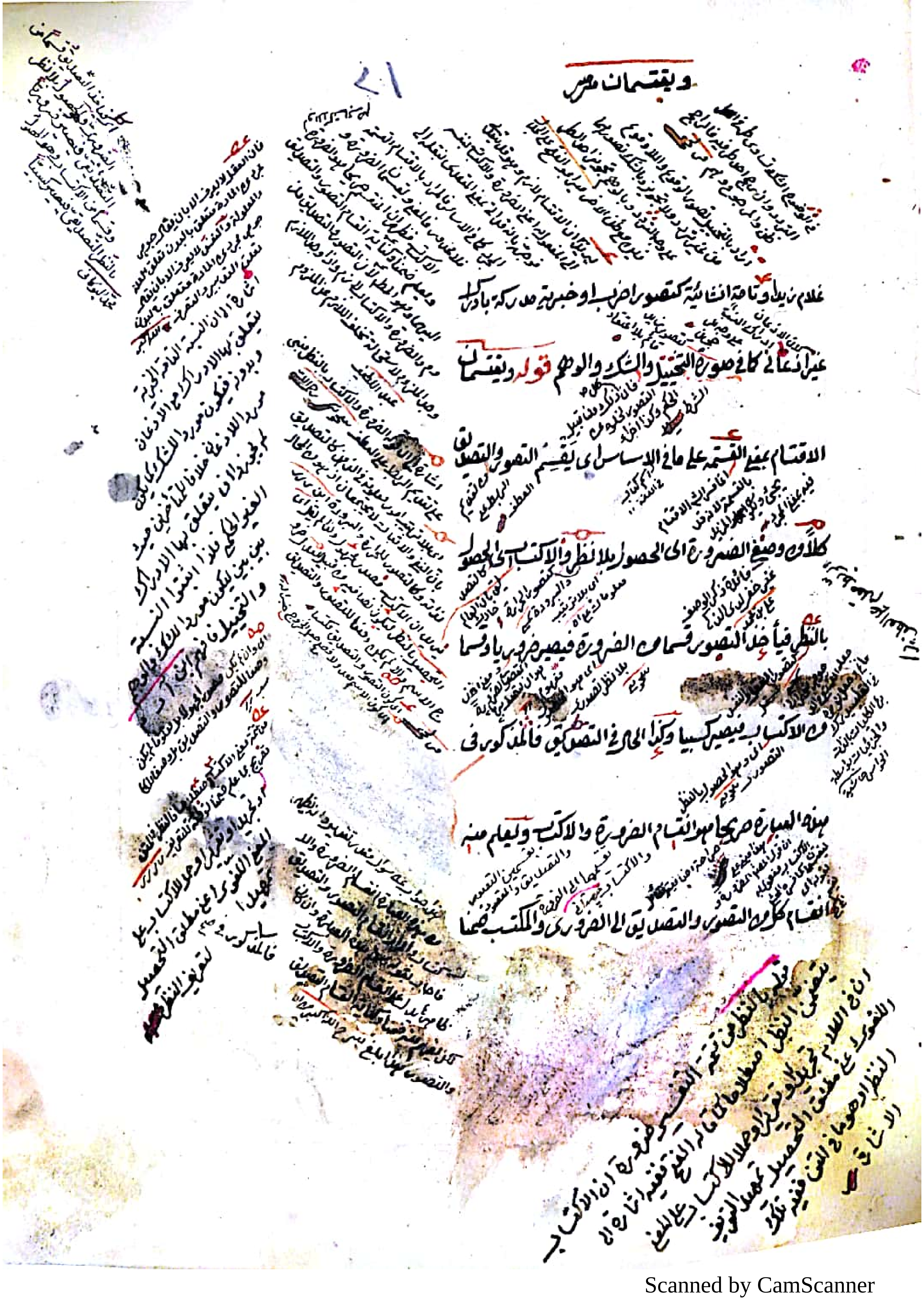
عبد الله یزدی صحیفه ۱۹

العلم بمعنی مطلق الادراک ویقابله الجهل وبمعنی الاعتقاد والتصدیق مطلقا ویقابله التصور وبمعنی الیقین ویقابله الشکوک وبمعنی ادراک الکلی ویقابله المعرفة وبمعنی ادراک المرکب ویقابله المعرفة ایضا وبمعنی مقابل للادراک المسبوق بالجهل المسمی معرفة وبمعنی مقابل لثانی الادراکین المتخلل بینهما ذهول المسمی معرفة. بنجوی

قوله ان کان الکتاب عبارة عن الالفاظ وان اه وکذا قوله فی المقدمة التی هی جزئیة من یجوز ان مراده بالمقدمة مقدمة الکتاب فلا یتوجه علیه انه فلیکن الکتاب بمعنی من معانیه ایا کان ولا یکون المقدمة بذلک المعنی بل یکون بمعنی معرفة الرسم والتصدیق بالغایة والموضوع فتأمل. بنجوی

قوله عند العقل اشارة الی دخول العلم بالجزئیات لانه لو قال فی العقل لوهم انه یصلح ان یکون ظرفا للجزئیات مع انه لیس کذلک ولکن قوله عند العقل اعم من ان یتحقق العلم فیه کما فی الکلیات اولیس فیه بل کان قریبا منه کما فی الجزئیات والذی فالمراد العقل یستدل بان حصوله فیه اعم من ان یکون بلا واسطة او بها کما فی الجزئیات فان حصولها فیه لیس الا بواسطة الالات. بنجوی

قوله عند العقل انما قال عند لان علم الانسان بالکلی عند المبادی العالیة المذهول عنه بطریق المفصلة علم ان الاحضار لا یسمی علما تأمل قره لغی لعل وجهه ان الاحضار لیس کاسبا لتعریف للعلم الکاسب وهو قبل الاحضار لیس کاسبا ولا مکتسبا وانه یلزم علی هذا استعمال العلم المشترک فی معنییه ولا یخرج علم الانسان. مصطفی البنوسی



وبتقسيماته مر

غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك

غير اذعاني كما في صورة التخييل والشك والوهم قوله وبتقسيماته

الاقسام بمعنى القسمة على ما في الاساس اي بقسمة التصور والتصديق

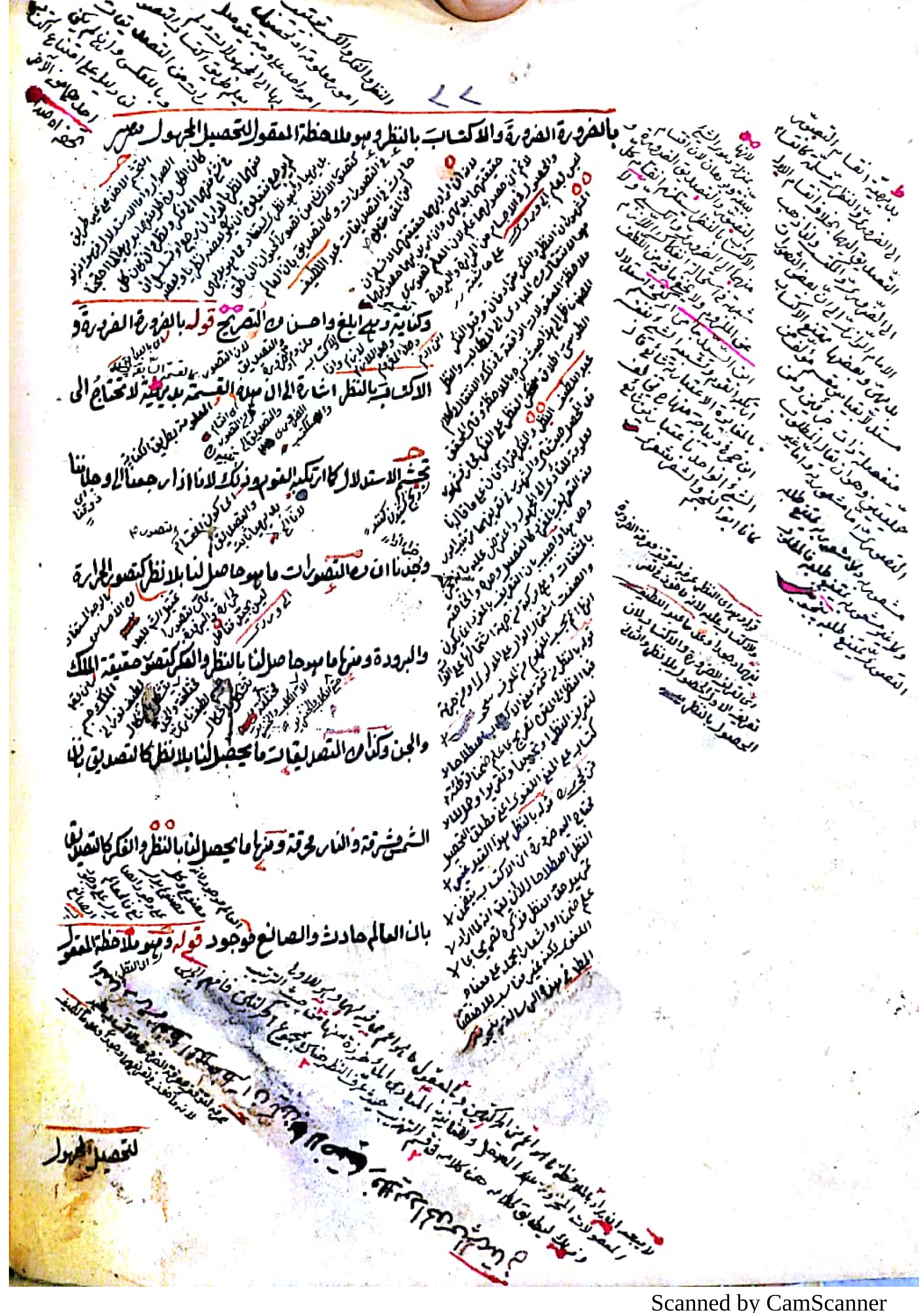
كلا منهما بمعنى الضرورة الى الحصول بلا نظر والاكتساب الى الحصول

بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما

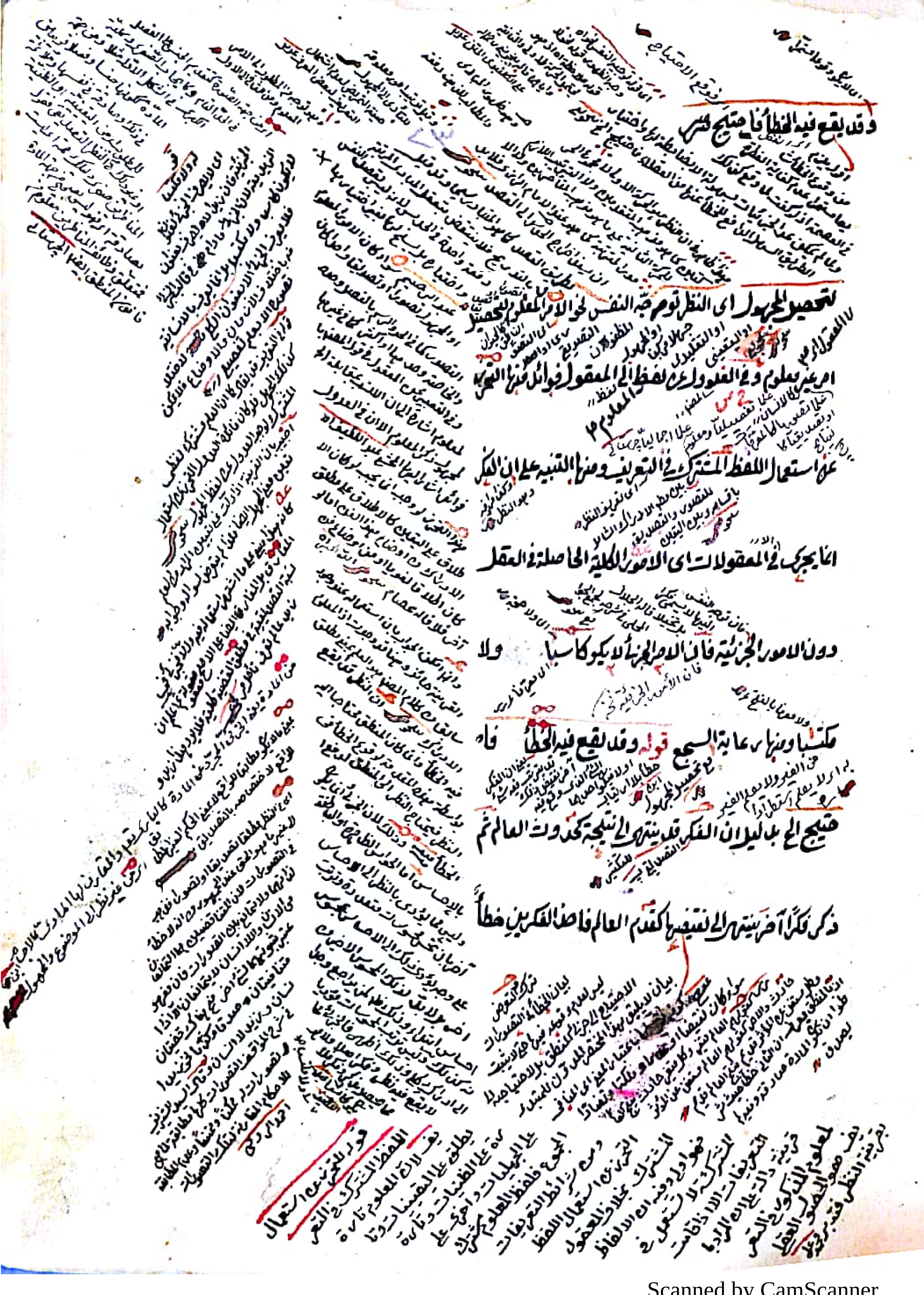
من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في

هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم منه

انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والمكتسب ضمنا



بالضرورة الضرورية والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول مصير
وكناية وهي ابلغ واحسن من التصريح قوله بالضرورة الضرورية و
الاكتساب بالنظر اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا تحتاج الى
تجشم الاستدلال كما ارتكبه القوم وذلك لانا اذا راجعنا الى وجداننا
وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة
والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك
والجن وكذا من التصديقات ما يحصل لنا بلا نظر كالتصديق بان
الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل لنا بالنظر والفكر كالتصديق
بان العالم حادث والصانع موجود قوله وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول



وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج الى

تحصيل المجهول اي النظر توجه النفس نحو الامر المعقول لتحصيل

امر غير معلوم وفي العدول عن لفظ الى المعقول فوائد منها التحرز

عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر

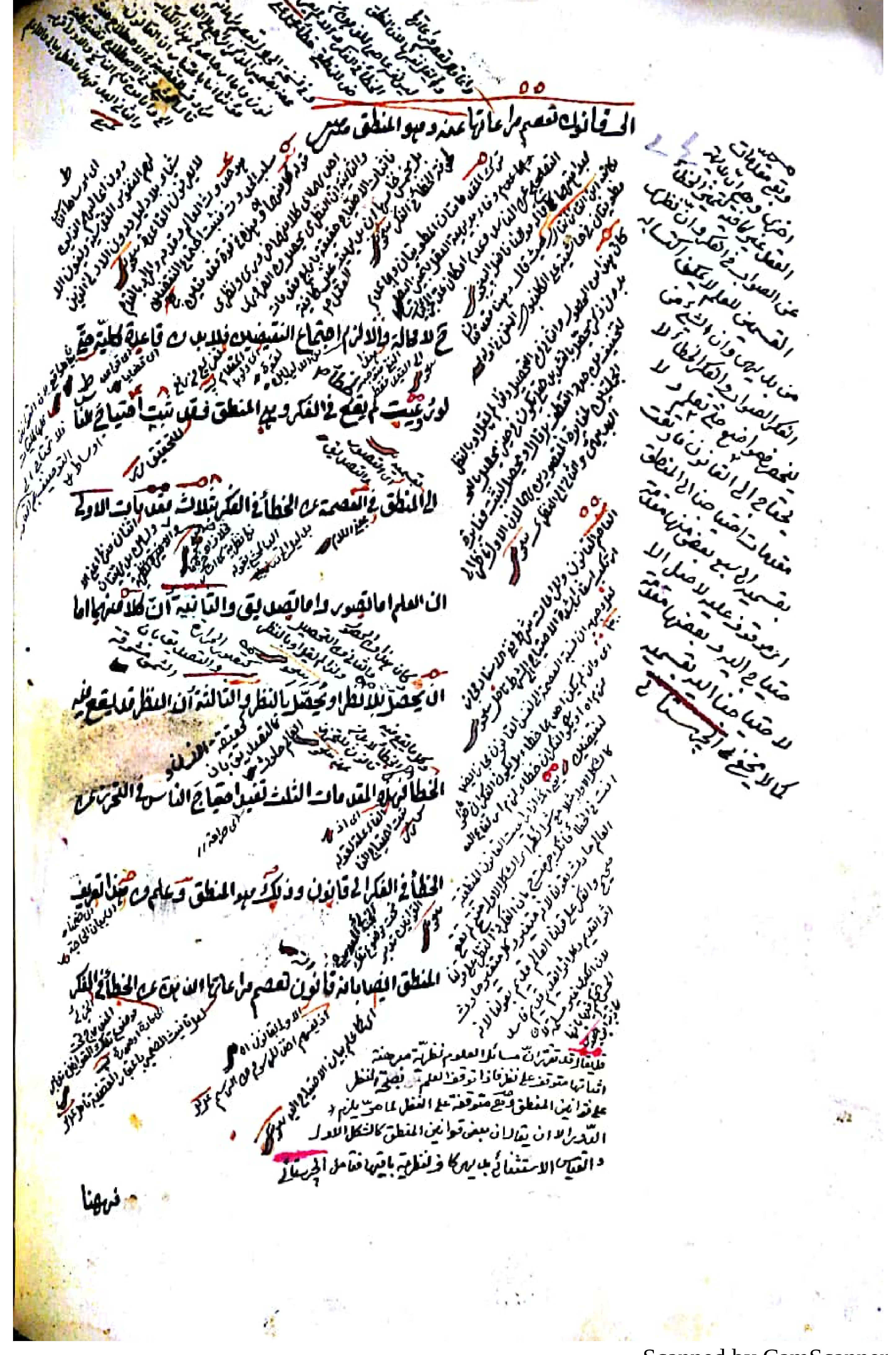
انما يجري في المعقولات اي الامور الكلية الحاصلة في العقل

دون الامور الجزئية فان الامر الجزئي لا يكون كاسبا ولا

مكتسبا ومنها رعاية السجع قوله وقد يقع فيه الخطأ فانه

قد ينتج الى ... بل ليلزان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم ثم

ذكر فكرا آخر ينتهي الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ



الى قانون تعصم مراعاته عنه وهو المنطق
لا محالة والا لزم اجتماع النقيضين فلابد من قاعدة كلية
لو روعيت لم يقع في الفكر وهي المنطق فعلى ثبت احتياج الناس
الى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات الاولى
ان العلم اما التصور واما التصديق والثانية ان كلا منهما اما
ان يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر والثالثة ان النظر قد يقع فيه
الخطأ فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس في التحرز عن
الخطأ في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا التعريف
المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر

فان قيل قد تقرر ان مسائل العلوم نظرية مرجعة
اثباتها متوقف على نظر فاذا توقف العلم بصحة النظر
على قوانين المنطق وهي متوقفة على النظر لما مر يلزم
الدور الا ان يقال ان بعض قوانين المنطق كالشكل الاول
والقياس الاستثنائي بديهية والنظرية باقيها فتامل الجرجاني

فرهنا

قوله علم احوال اه والعلم بمعنى مطلق الادراك ليشمل تقسيمه التصور والتصديق بالاكتساب [?]
بل ههنا بمعنى مجرد الحصول في الذهن بقرينة كون الامور [?] عبارة عن تصور
العلم والتصديق بغايته لان العلم من الامور الثلثة الآتية هي الادراكات
التي وضعت لها مقدمة العلم لان مقدمة الكتاب ليست موضوعة
لها فكانت تلك الاحوال كالفقط [?] الحيثيات [?] في قوله يتعرف اشارة
الى نوع تكلف وان كانت القضية مسئلة الحصول ابن ∴ قوله ما يبحث اه
والبحث في العلم انما يكون من الاعراض الذاتية كما ذهب اليه المحقق
قوله والعرض اه العرض ينقسم الى ذاتي وغريب فالذاتي ما يعرض الشيء
لذاته كالتعجب العارض لذات الانسان او لجزئه المساوي كالتكلم
العارض للانسان بواسطة انه ناطق او لخارج المساوي كالضحك
العارض للانسان بواسطة انه متعجب والغريب ما يعرض الشيء
لامر خارج اعم منه كالابيض وغيره او امر اخص
كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان او لامر
مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار
قوله اما اولا اه اي بلا واسطة في العروض لا في الثبوت بان يكون مقتضى الذات حتى
يلزم المساواة على ما توهم ولا في الاثبات حتى يلزم ان يكون المسئلة مما لا يطلب
بالبرهان فان هذا وان جوزوه لكن اقل قليل وبالجملة فالمعتبر في البحث وجودا
او عدما ما هو الواسطة في العروض صرح به الشيخ الرضي وغيره عبد الله يزدي



و موضوعه مثلا

فههنا علم امران من الامور الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها

فبقي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق ما

ذا فاشار اليه بقوله وموضوعه الخ قوله قانون القانون لفظ

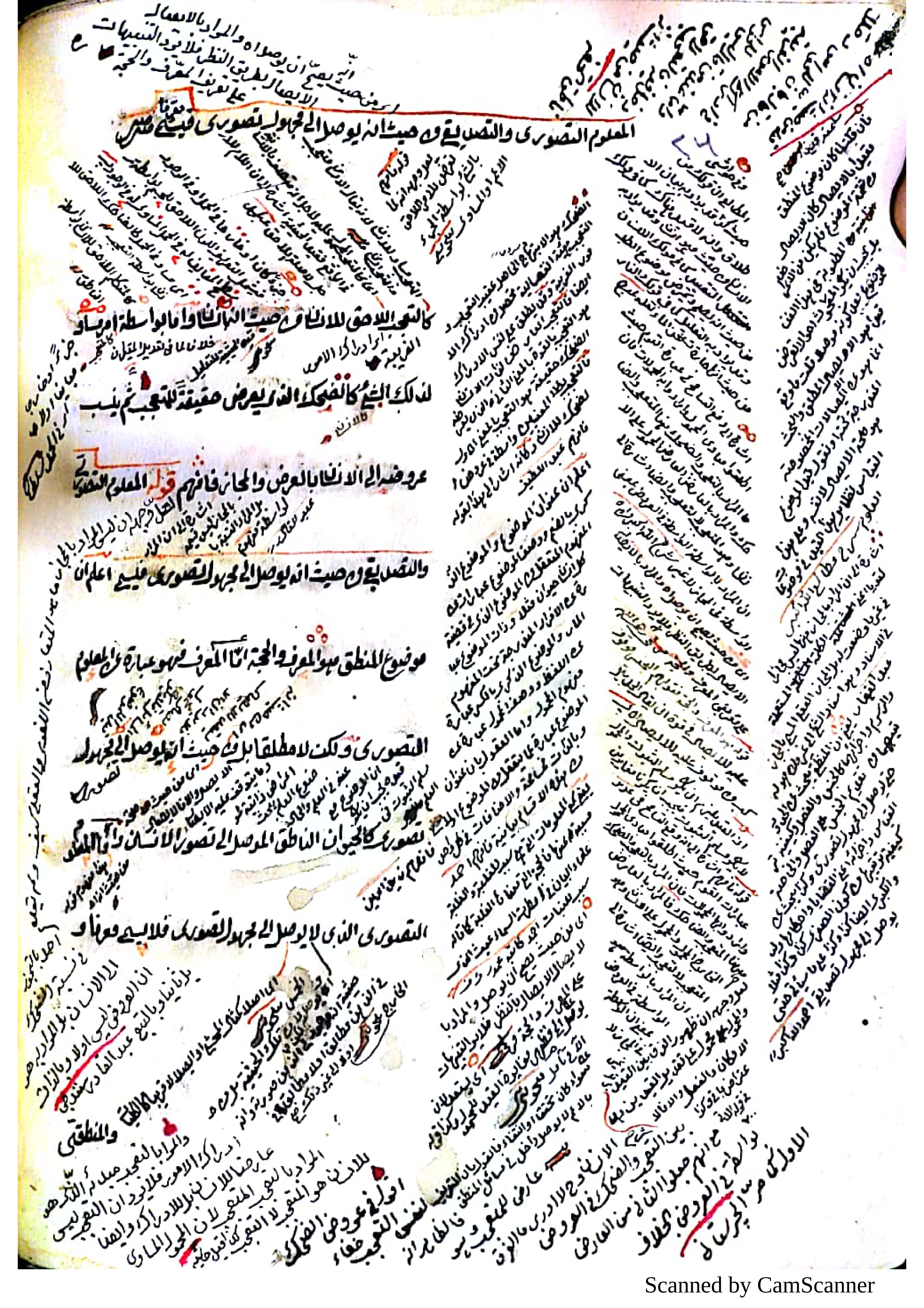
يوناني او سرياني موضوع في الاصل لمسطر الكتابة وفي الاص

طلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها

كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يتعرف منه احوال جزئيات

الفاعل قوله وموضوعه وموضوع العلم ما يبحث فيه

عن اعراضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء اما اولا وبالذات



المعلوم التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري فيسمى معرفا

كالنوع اللاحق للانسان من حيث انه انسان او بواسطة امر مساو

لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم يلحق

بواسطة الانسان بالعرض والمجاز فانهم قوله المعلوم التصوري

والتصديقي من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري فيسمى اعلم ان

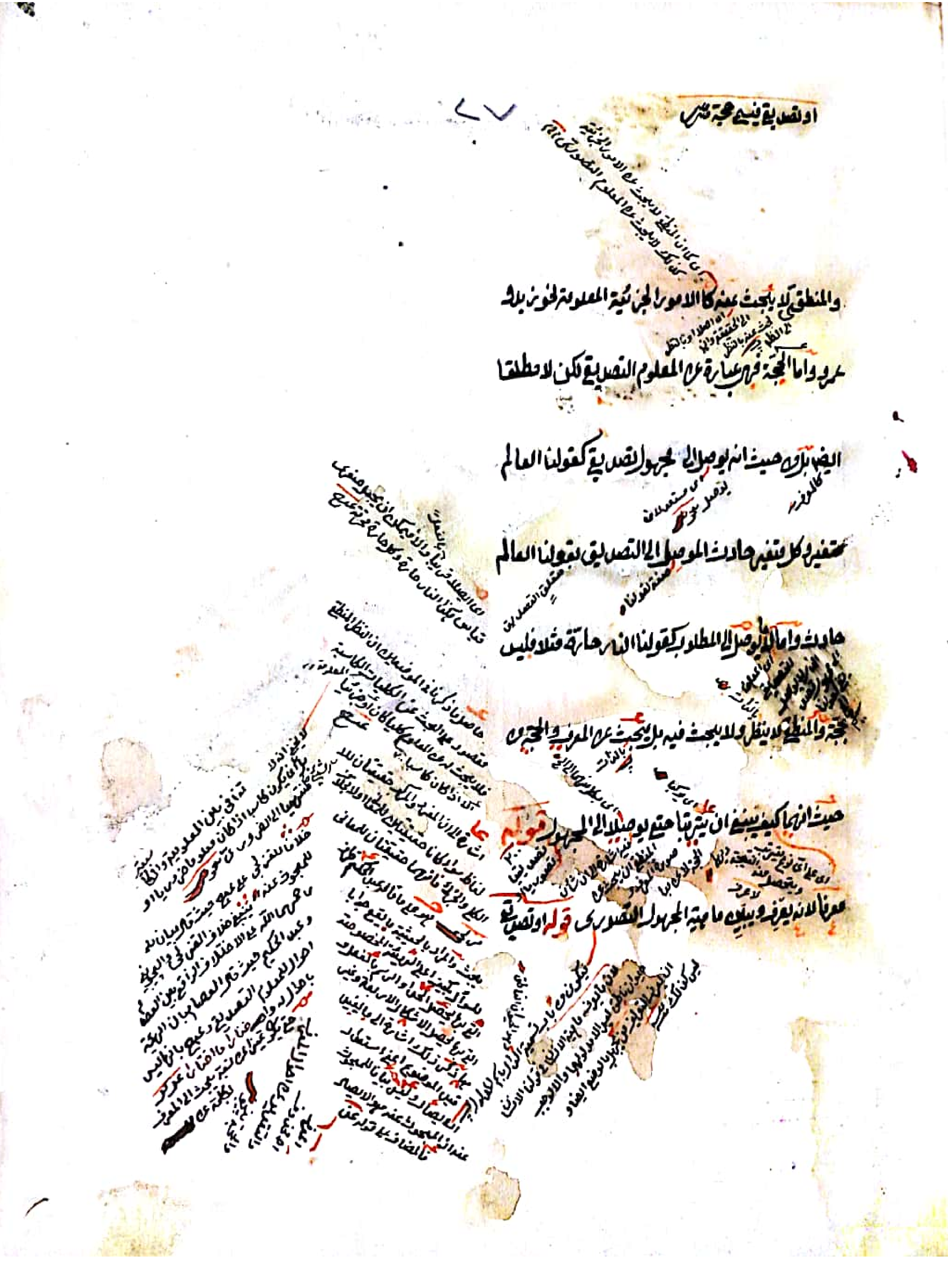
موضوع المنطق هو المعرف والحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم

التصوري ولكن لا مطلقا بل من حيث انه يوصل الى المجهول

تصوري كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان فان المعلوم

التصوري الذي لا يوصل الى المجهول التصوري فلا يسمى معرفا

والمنطقي



او تصديقية فينبغي

والمنطقي لا يبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة كقولنا زيد

عمرو واما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا

ايضا بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديقي كقولنا العالم

متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم

حادث واما الذي لا يوصل الى المطلوب كقولنا النار حارة فلا فليس

بحجة والمنطقي لا ينظر ولا يبحث فيه بل يبحث عن المعرف والحجة من

حيث انهما كيف ينبغي ان يترتبا حتى يوصلا الى المجهول قوله

عرفنا لانه يعرف ويبين ماهية المجهول التصوري قوله او تصديقية



فصل المقصد الاول في التصورات دلالة

اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج اللازم التزام

فيه حجة لانها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة

فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب قوله فصل المقصد

الاول في التصورات قوله دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطا

بقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج اللازم التزام قد علمت ان نظر

المنطقي بالذات انما هو في المعرف والحجة وبيان قبيل المقال الاول

لفاظ الا انه لما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر

كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع كذلك تعارف ايراد مباحث

الالفاظ بعد المقدمة لتعين على الافادة والاستفادة وكذا

بالتبعية

ص ٨٧ عبد الله يزدی

قوله تضمنی

كذلك اما تسمية صفة الدال باسم صفة المدلول او من تسمية احد الوصفين باسم الوصف الآخر ان كانت صفة للدال بتجوّز قوله التزام اما من تسمية صفة الدال باسم صفة الخارج عن المدلول او من تسمية احد الوصفين باسم الآخر بلا تجوّز

قوله وعلى جزئه اى ان اعتبر فى الوضع جزء للموضوع له وانما قيد بهذا الشرط لانه اذا وضع لفظ لمعنى مركب لا من اجزاء حيث ى واحد ه كزيد علم الشخص لا يكون دلالته على جزئه تضمنية كما صرح به ع ب ح فى حواشيه على شرح الشمسيه فراجعه ابن الكاثراوى



باب تبيين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات

اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمشترك والمتواطي

وغيرها فان البحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة و

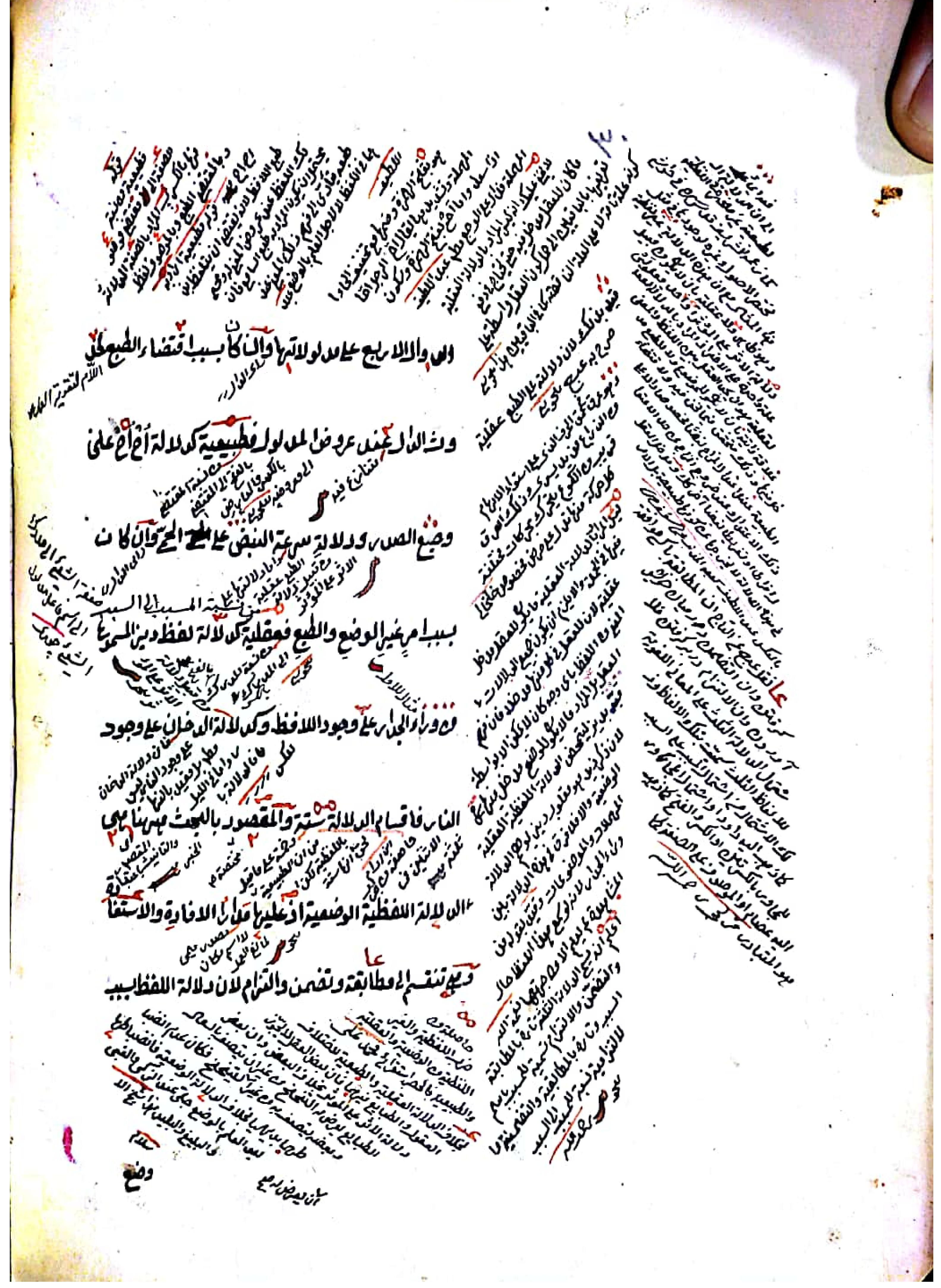
بها انما يكونان بالدلالة فلهذا بدأ المصنف بذكر الدلالة وهي كون

الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال و

الثاني هو المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا

فغير لفظية وكل منهما ان كان بحسب وضع الواضع وتعيينه

الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة



الاول والدال لا يدل على المدلول لانها وان كان بسبب اقتضاء الطبع طبعي

وان الدال بحسب عروض المدلول فطبيعية كدلالة اح اح على

وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان

بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ دير المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان على وجود

النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هي

الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة

وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلالة اللفظ بسبب

وضع



ولابد من اللزوم عقلا او عرفا وتلزمها المطابقة ولو تقديرا من

وضع الواضع اما على تمام الموضوع له او على جزئه او على امر خارج

عنه قوله ولابد فيه اي في دلالة الالتزام قوله من اللزوم عقلا

او عرفا اي كون الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له

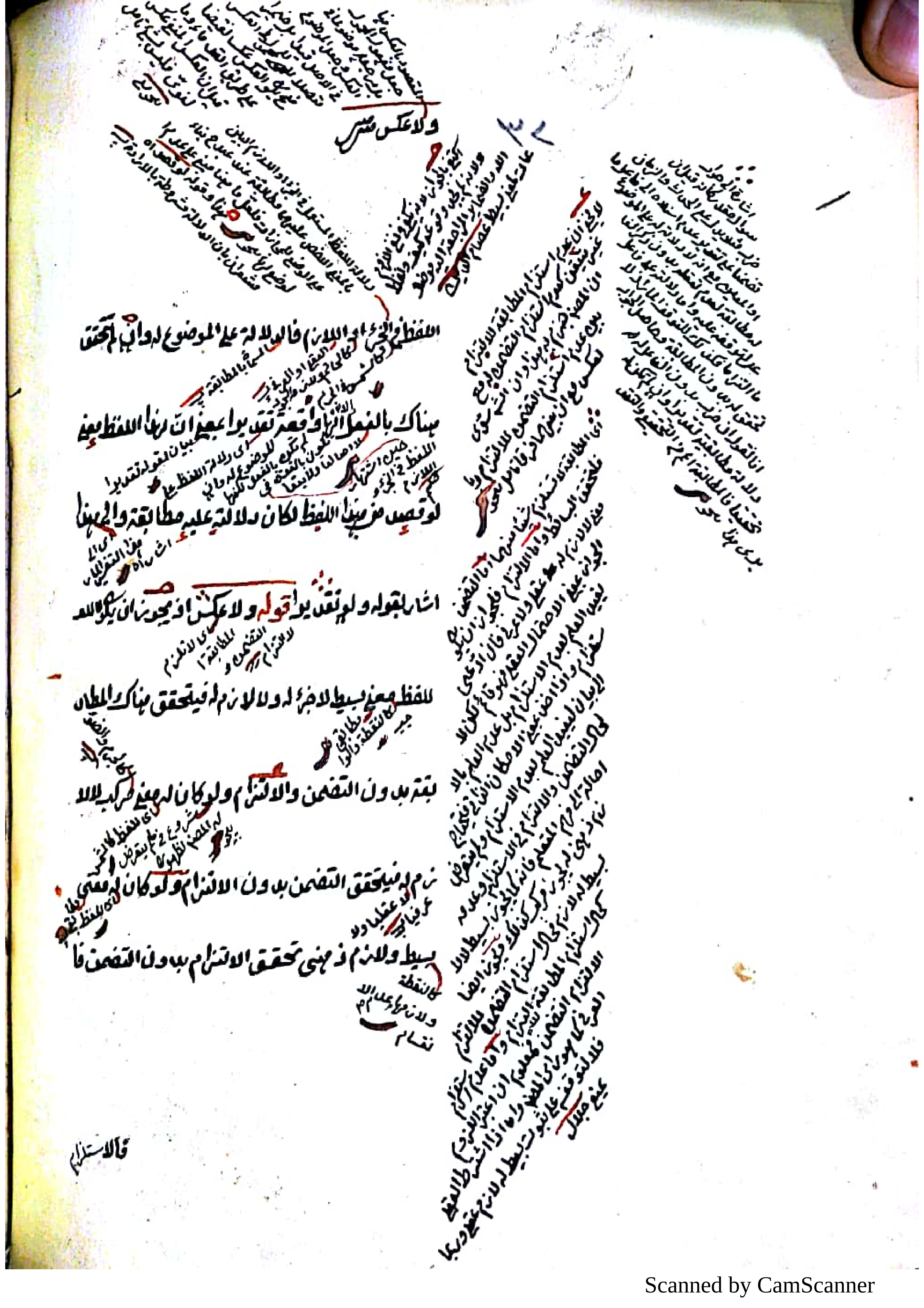
بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى

او عرفا كالجود بالنسبة الى الحاتم قوله وتلزمها المطابقة ولو تقديرا

اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة

على المسمى سواء كانت الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ

ويراد به المسمى ويفهم الجزء واللازم بالتبع او مقدرة كما اذا



ولا عكس

اللفظ والجزء او اللازم) فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق

هناك بالفعل الا انه قد تقرر ان لهذا اللفظ معنى

لو قصد من هذا اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والجهة

اشار بقوله ولم نقل بو قوله ولا عكس اذ يجوز ان يكون

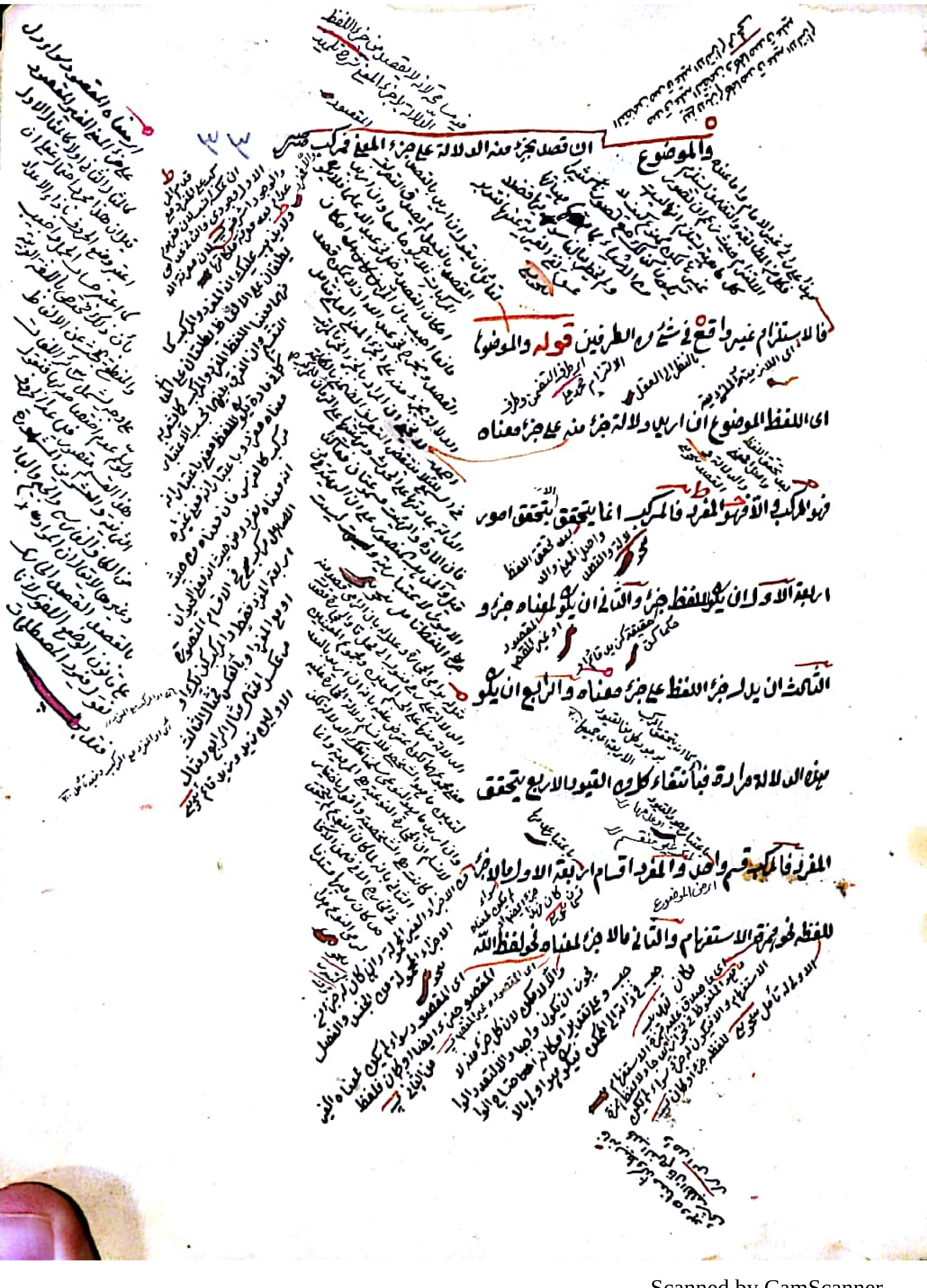
للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فيتحقق هناك المطابقة

بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم

له لم يتحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى

بسيط ولازم ذهني تحقق الالتزام بدون التضمن فا

فالاستلزام



والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب

فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين قوله والموضوع

اى اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على جزء معناه

فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور

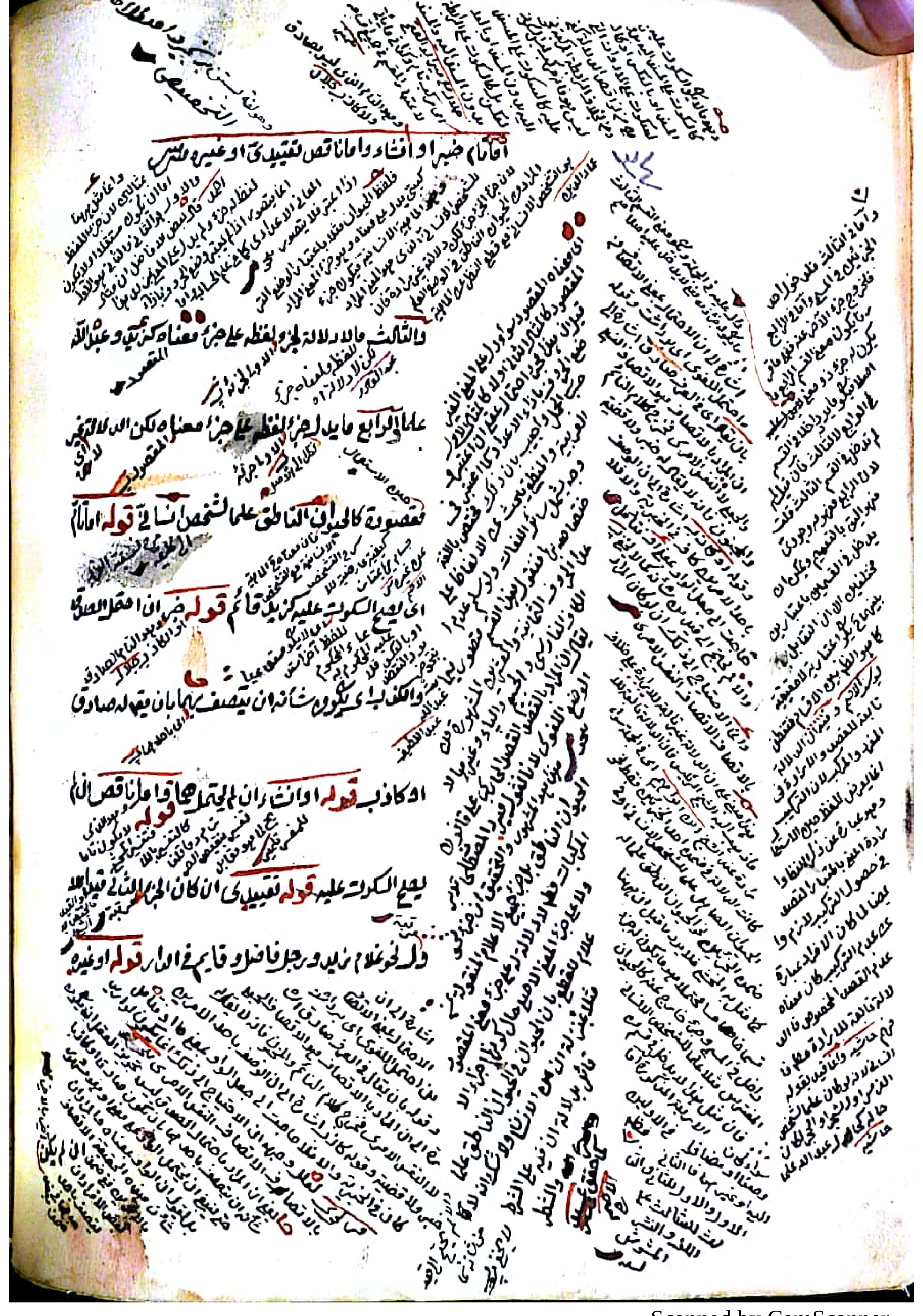
اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء و

الثالث ان يدل جزء اللفظ على جزء معناه والرابع ان يكون

هذه الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربع يتحقق

المفرد فالمركب قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء

للفظه نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله



اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره كما سيجيء

والثالث ما دل جزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله المقصود

علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة

مقصودة كالحيوان الناطق علما لشخص انساني قوله اما تام

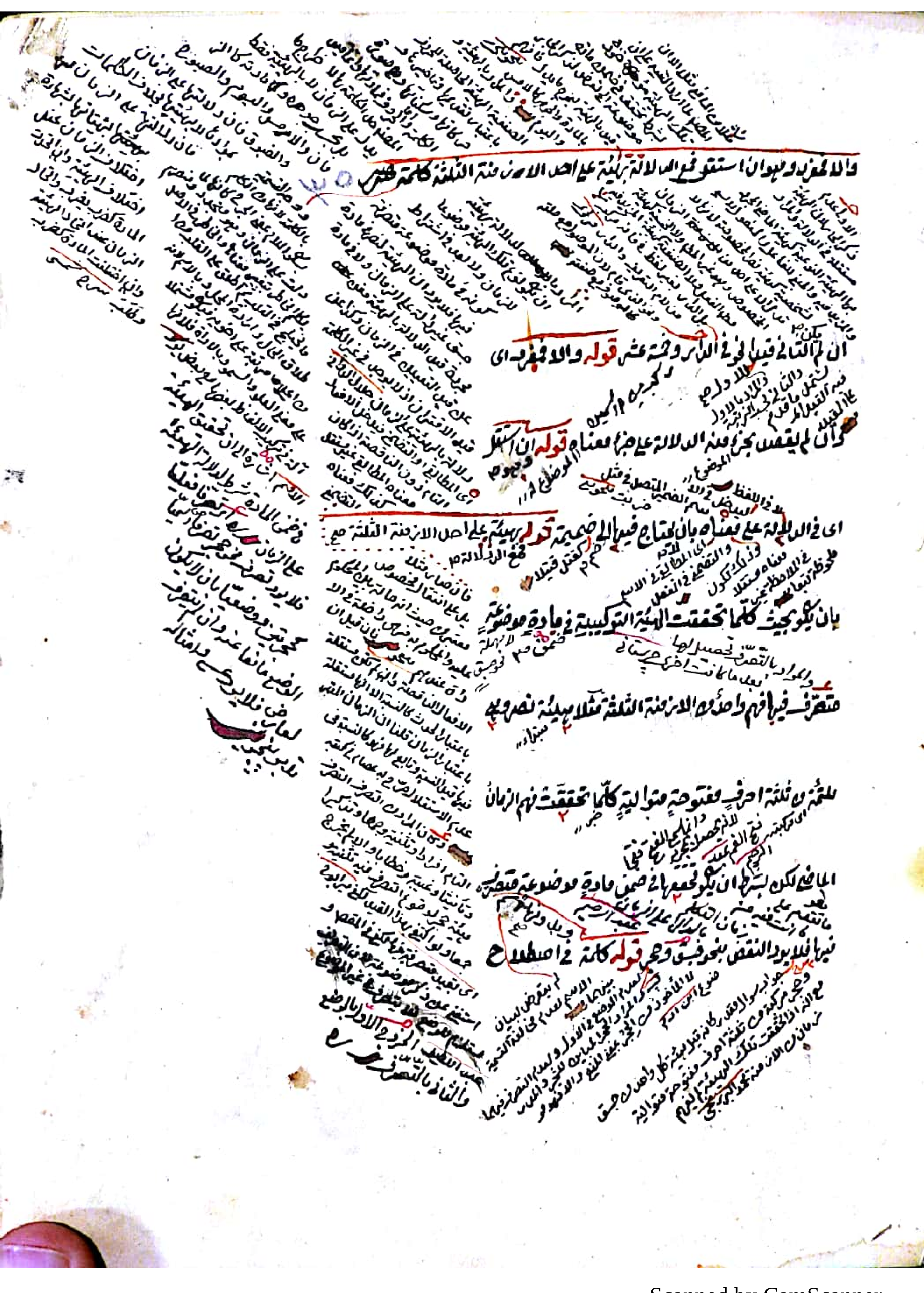
اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر ان احتمل الصدق

والكذب اي يكون من شانه ان يتصف بهما بان يقال له صادق

او كاذب قوله او انشاء ان لم يحتملهما قوله واما ناقص اي لا

يصح السكوت عليه قوله تقييدي ان كان الجزء الثاني قيدا للاول

نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدار قوله او غيره



والانفراد وهو ان استقل في الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة كلمة فعل

ان لم الثاني فيما لحوق الاثر وخمسة عشر قوله والانفراد اي

وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله ان استقل

اي في الدلالة على معناه بان لم يحتج فيها الى ضميمة قوله بهيئته على احد الازمنة الثلثة

بان يكون بحيث كلما تحققت الهيئة التركيبية في مادة موضوعة

متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلثة مثلا هيئة نصر

الملتئمة من ثلثة احرف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان

الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف

فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وجحم قوله كلمة في اصطلاح



وبدونه اسم والافادة وايضا ان الحد معناه [illegible]

المنطقيين وفعل في عرف النحاة قوله والاداة ان لم

يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطق وحرف عند النحاة قوله

وايضا مفهوما لمطلق الفعل محذوف واي ايضا [illegible]

وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم

فقط وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا كان

متحد المعنى داخلين في العلم والمتواطئ والمشكك ومنهم

لا يسمونها بانها الاسامي بل قد تحقق في موضعه ان الفعل

لا يتصفان بالكلية والجزئية كما تقدم فيه قوله ان اتحد وقد

معدودة من الافعال الاداة والواو على الشي بالفعل

النحاة الضميرية مثلا للتشبيه انا رأينا في بعض كتب النحوية معناه

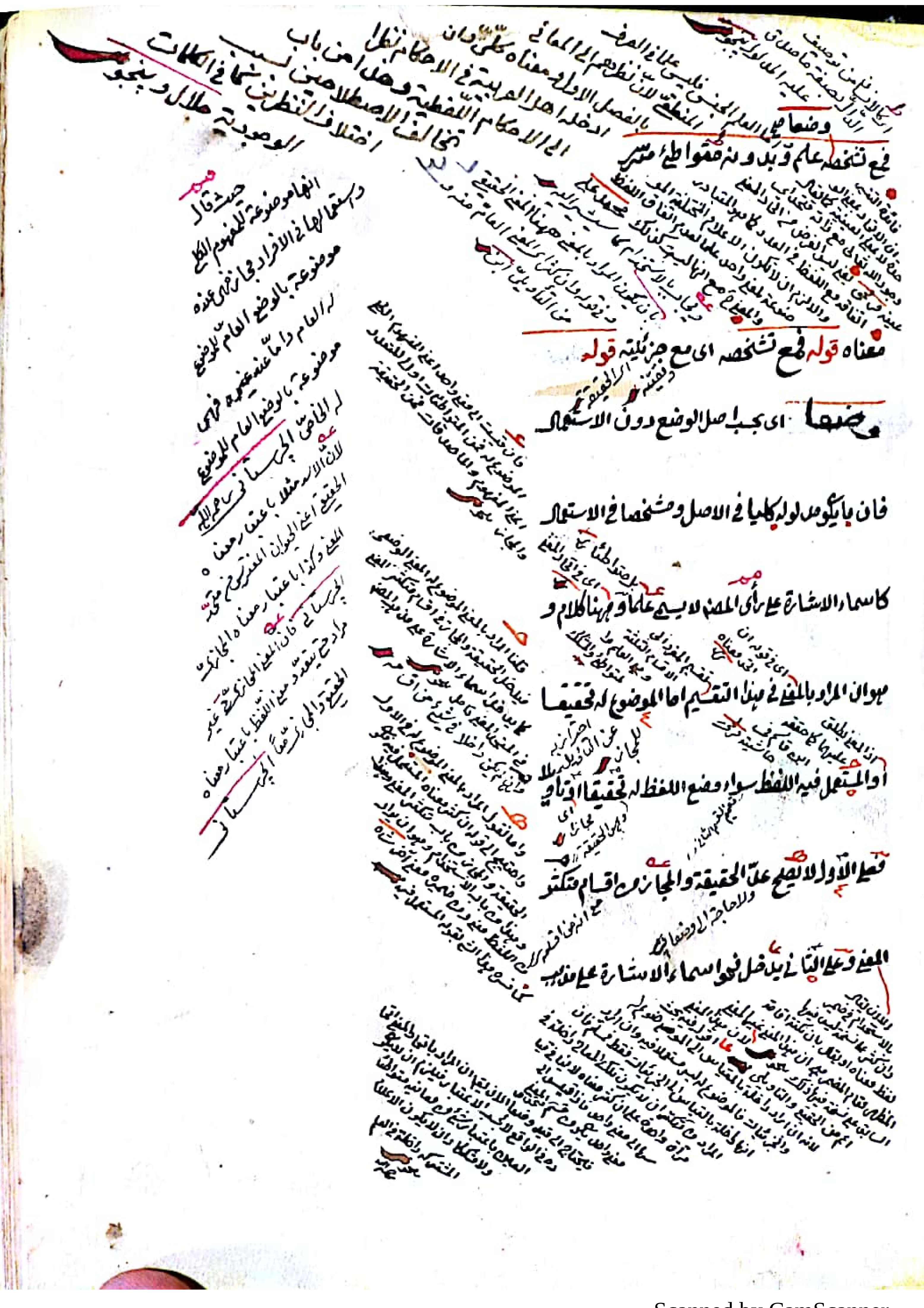
في هيئتها نظم للام والحاق [illegible] وغيره [illegible] فرلحق كاتبه عفا الله عنه الناظر

انه قيل [illegible] الشكوك التي عرضت [illegible] عبد الله الثاني

دفع بحثه بحث لانّ ما افاده من الاقتضاء ممنوع فانّ تقسيم الكلّي الى الاقسام المختلفة لا يقتضي وجود جميع الاقسام في كلّ واحد من الانواع المندرجة تحته بل الواجب وجودها في مجموع الانواع فاللّفظ المفرد اذا قسمناه الى الكلّي والجزئي والمشترك والمنقول لا يجب وجود جميع الاقسام المذكورة في كلّ واحد من الاسم والفعل والحرف بل الواجب وجود جميع الاقسام في مجموع الانواع بمعنى ان كلّ واحد من انواعه لا يخلو عن قسم من الاقسام فكان المصنف زاد كلمة ايضا في التقسيم اشارة الى ان المقسم في التقسيم واحد فليس التقسيم الاوّل للمفرد والثاني للاسم وحده كما هو صنيعة بعض الفضلاء

عبد الرحيم قوله فتأمل يعني ان الكلية والجزئية من احوال المعاني حقيقة فاذا لم يتصف بهما المعنى لم يتصف بهما اللفظ بخلاف الاشتراك والمنقولية والكون حقيقة ومجازا فانها من احوال اللفظ حقيقة فلذا يكون كل من الفعل والحرف مشتركا ومنقولا وحقيقة ومجازا بنحوين وايضا التأمل اشارة الى جواب البحث وهو انه اطلق المفرد واراد منه فرد الكامل وهو الاسم وانه ينقسم على المذكورات بقرينة امتناع انقسام الكلمة والاداة بالانقسام المذكور كما يطلق الحجة ويراد به القياس وامثال ذلك كثيرة كانّ وجه التأمل ان المراد بالاتصاف امّا الاتصاف الجعلي والنسبي اعني الاتصاف لما وضع للموصوف وامّا الاتصاف النفسي الامري فان كان المراد الاول فظاهر انّ معنييهما الاتصاف

بهما دالا يلزم ان يكونا محكوما عليهما بالكلية والجزئية لكن يرد ان الانقسام
الى الكلي والجزئي لا يتوقف على الاتصاف في الجملة وان كان المراد الثاني فيرد
ان معنييهما وان لم يتصفا بالكلية لكون الكلية عبارة عن امكان الحمل
على كثيرين ولا حمل في معنى الفعل والحرف لكن لا نسلم عدم اتصافهما بالجزئية
فافهم ينجو



وضعا مع

فمع تشخصه علم كزيد وبدونه فمتواطئ ومشترك

معناه قوله فمع تشخصه اى مع جزئيته قوله

وضعا اى بحسب اصل الوضع دون الاستعمال

فان ما يكون مدلوله كليا فى الاصل ومشخصا فى الاستعمال

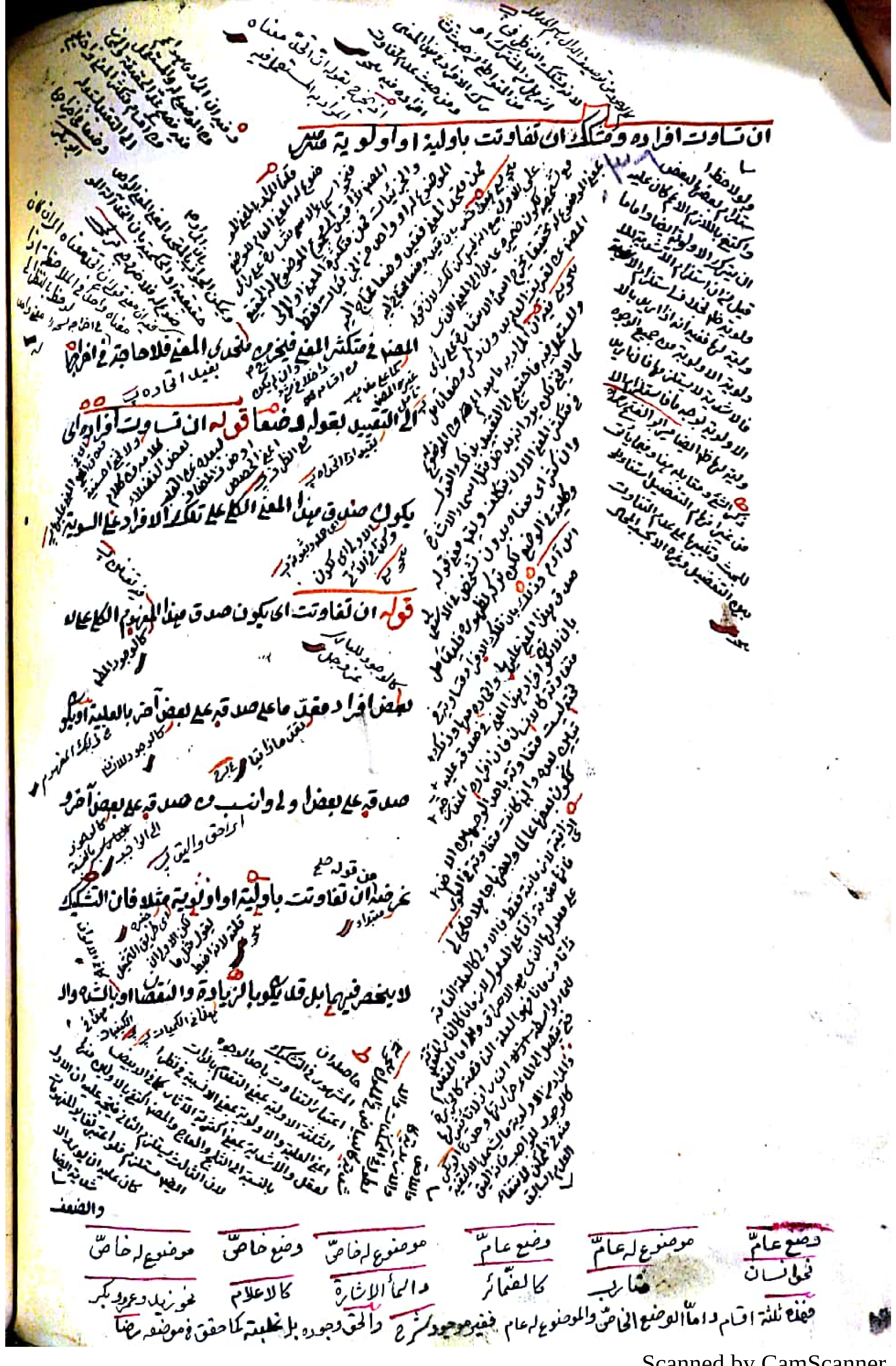
كاسماء الاشارة على رأى المصنف لا يسمى علما وههنا كلام و

هو ان المراد بالمعنى فى هذا التقسيم اما الموضوع له تحقيقا

او المستعمل فيه اللفظ سواء وضع اللفظ له تحقيقا او تأويلا

فعلى الاول لا يصح على الحقيقة والمجاز من اقسام فتكثر

المعنى وعلى الثانى يدخل نحو اسماء الاشارة على مذهب



ان تساوت افراده ومشككا ان تفاوتت باولية او اولوية مثلا

المعنى في متكثر المعنى فيخرج متحد المعنى فلا حاجة في اخراجه

الى التقييد بقوله وضعا قوله ان تساوت افراده اي

يكون صدق هذا المعنى الكلي على تكثر الافراد على السوية

قوله ان تفاوتت اي يكون صدق هذا المفهوم الكلي على الا

بعض افراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية او يكو

صدقه على بعض اولى وانسب من صدقه على بعض آخر و

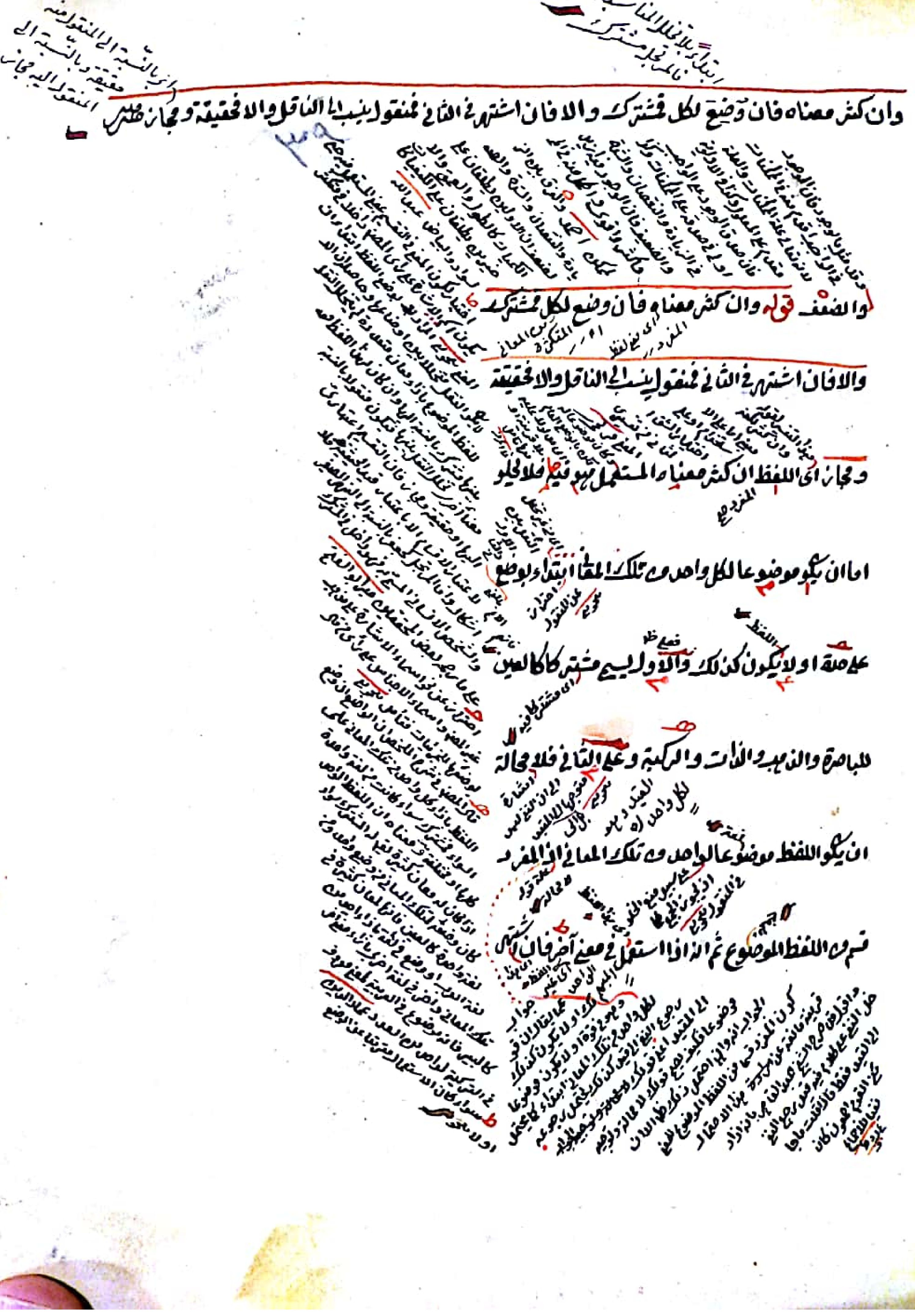
نحوهما ان تفاوتت باولية او اولوية مثلا فان التشكيك

لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة وال

والضعف

وضع عامّ	موضوع له عامّ	وضع عامّ	موضوع له خاصّ	وضع خاصّ	موضوع له خاصّ
نحو انسان	ضارب	كالضمائر	واسماء الاشارة	كالاعلام	نحو زيد وعمرو وبكر

فهذه ثلثة اقسام واما الوضع الخاص والموضوع له عام فغير موجود لشرح والحق وجوده بلا خلف لما حقق في موضعه مرضيا



وان كثر معناه فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز

والضعف قوله وان كثر معناه فان وضع لكل فمشترك

والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة

ومجاز اي اللفظ ان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو

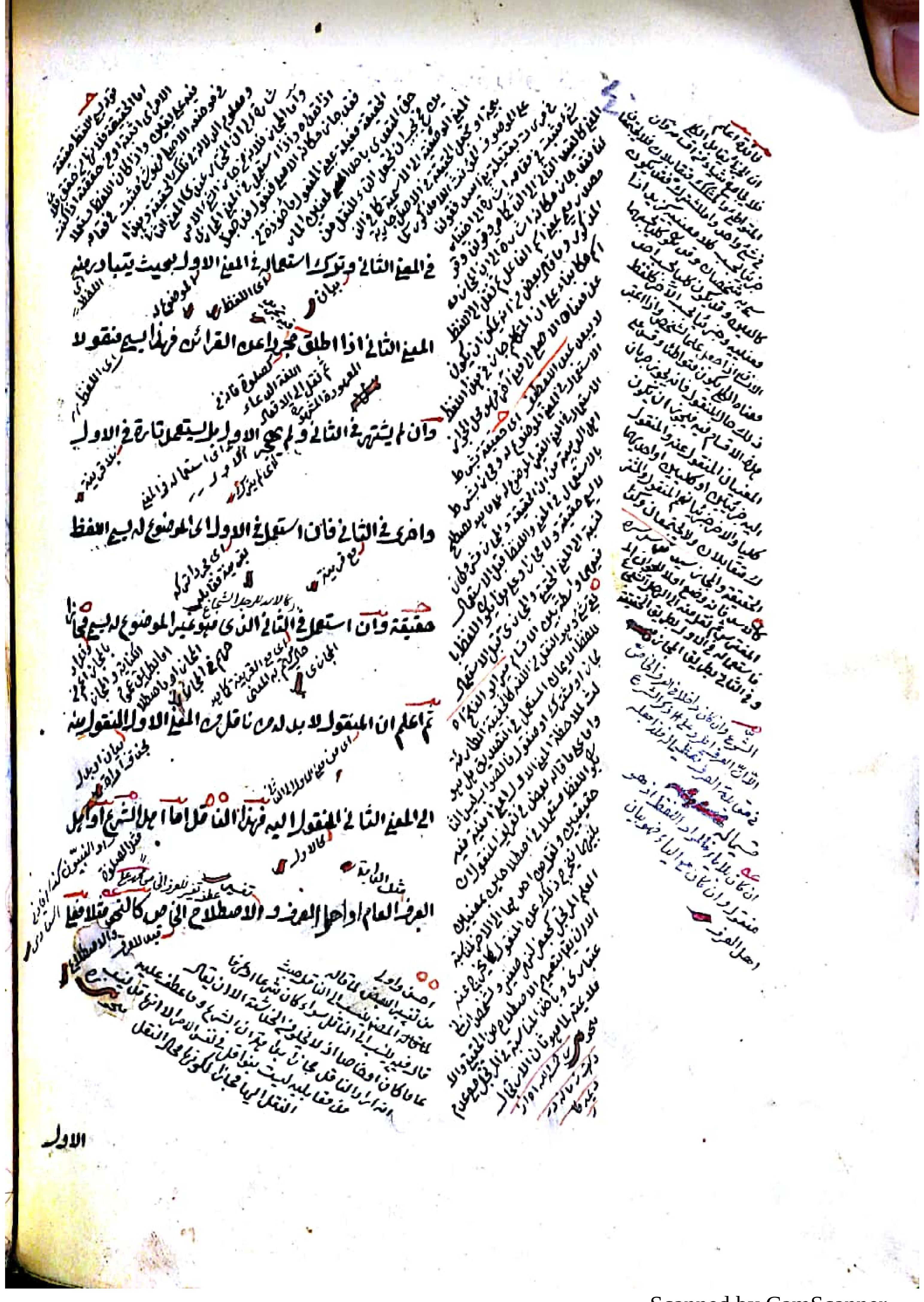
اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع

على حدة او لا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا كالعين

للباصرة والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلا محالة

ان يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني اذ المفرد

قسم من اللفظ الموضوع ثم انه اذا استعمل في معنى آخر فان اشتهر



في المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه

المعنى الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا

وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر الاول بل يستعمل تارة في الاول

واخرى في الثاني فان استعمل في الاول الموضوع له يسمى اللفظ

حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازا

ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه

الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل

العرف العام او اهل العرف والاصطلاح الخاص كالنحوي فيقال

الاول



فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت

الاول منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث

اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل فصل

المفهوم اي ما حصل عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ

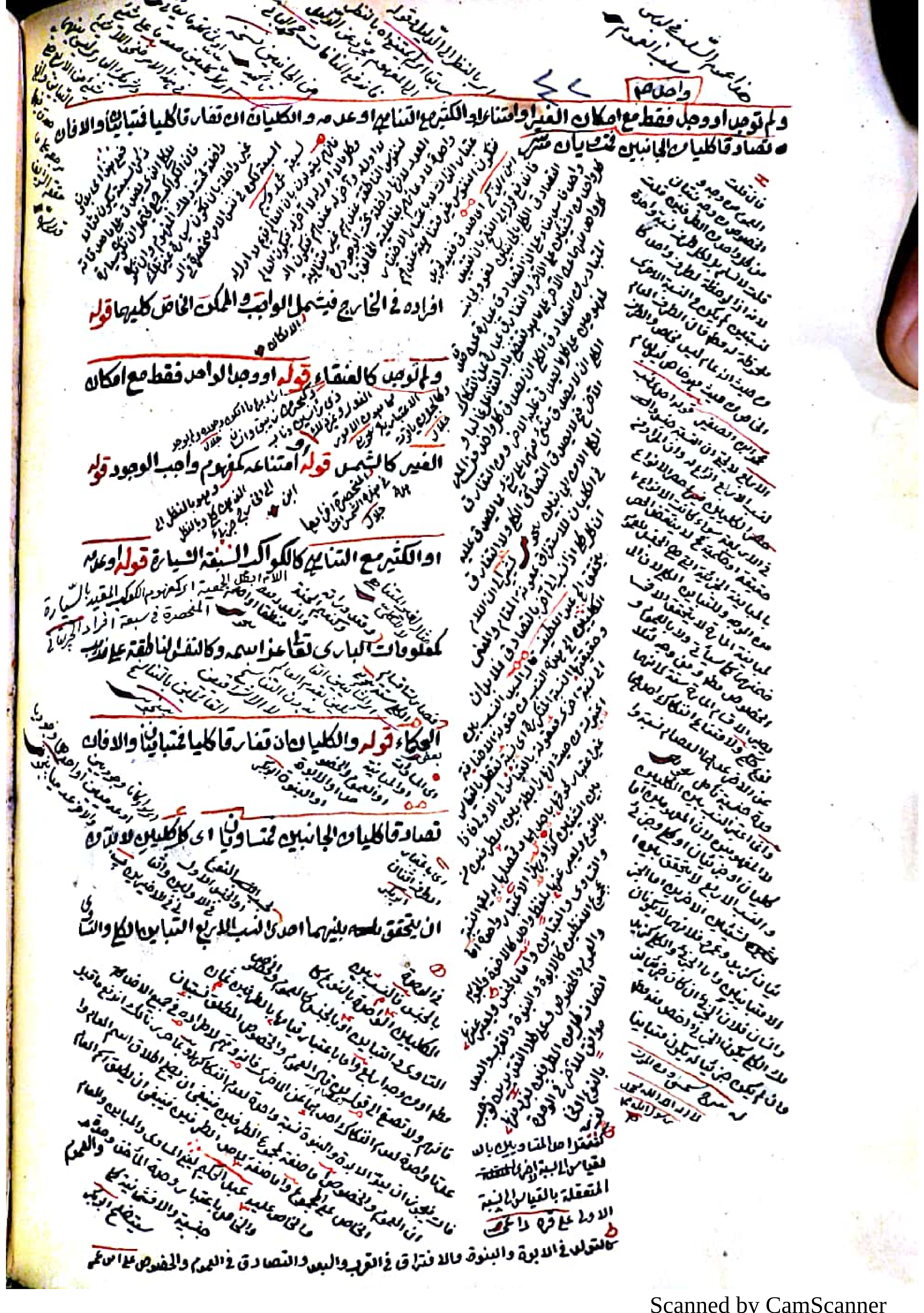
باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى

معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا قوله فرض

صدقه على كثيرين في نفس الفرض فيه اعني تجويز العقل لا التقدير

فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين قوله والا فكلي

امتنعت افراده كشريك الباري قوله او امكنت اي لم يمتنع



ولم توجد او وجد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه والكليات ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان

تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان

افراده في الخارج فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما قوله

ولم توجد كالعنقاء قوله او وجد الواحد فقط مع امكان

الغير كالشمس قوله او امتناعه كمفهوم واجب الوجود قوله

او الكثير مع التناهي كالكواكب السبعة السيارة قوله او عدمه

كمعلومات الباري تعالى عز اسمه وكالنفوس الناطقة على راي

الحكماء قوله والكليات ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان

تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان اي كالكليين اللذين

ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي والتساوي

كالتوالي في الابوة والبنوة والافتراق في الفرس والبقر والتصادق في العموم والخصوص على ان عمو

والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصد

ق كل منهما على شيء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول

فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لا يكون بينهما

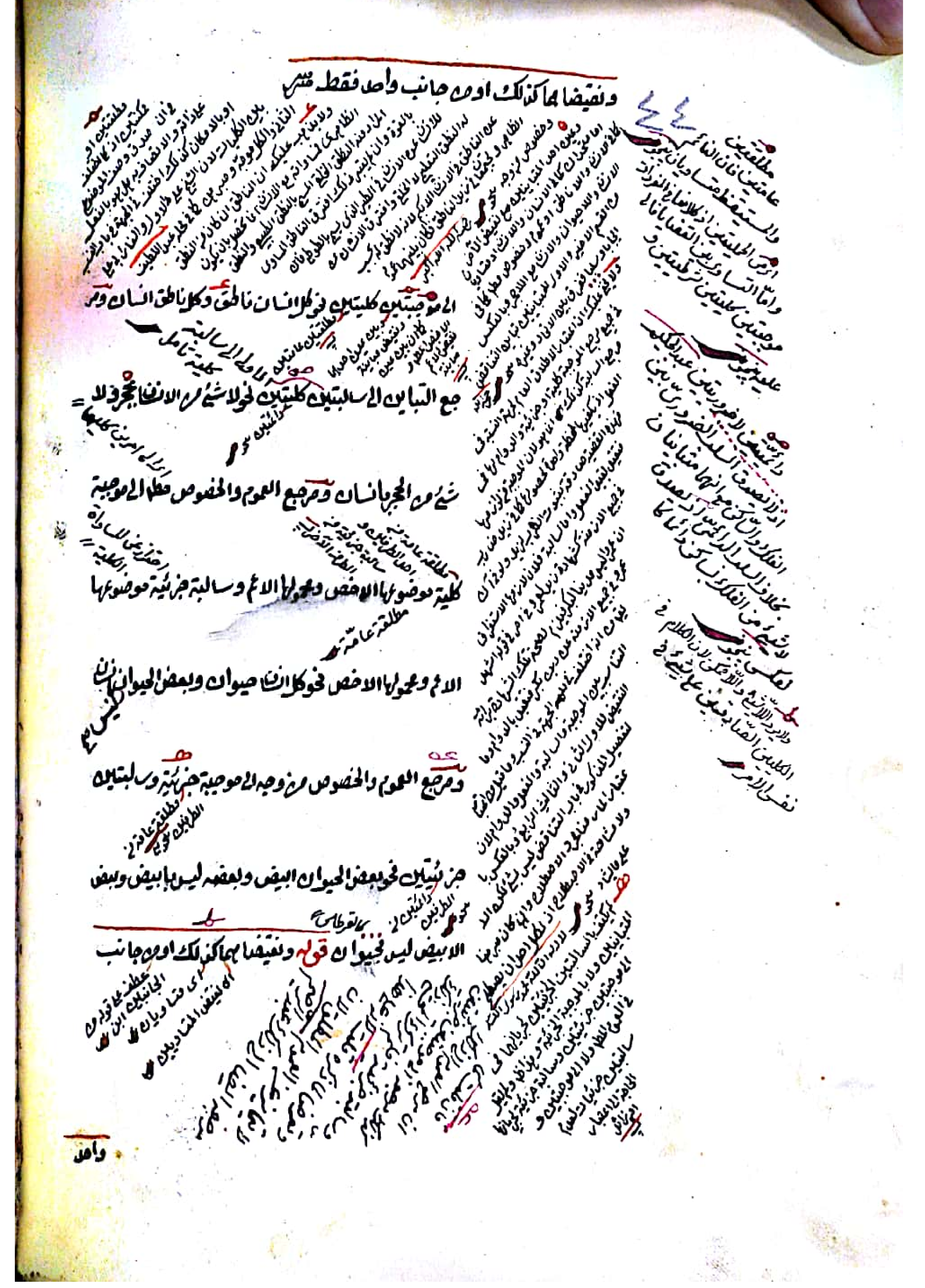
هذا الصدق كليا من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما

اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان

يكون الصدق الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى

الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني

فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان فمرجع التساوي



ونقيضا هما كذلك او من جانب واحد فقط مثل

الموجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع

التباين السالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا

شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الموجبة

كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها

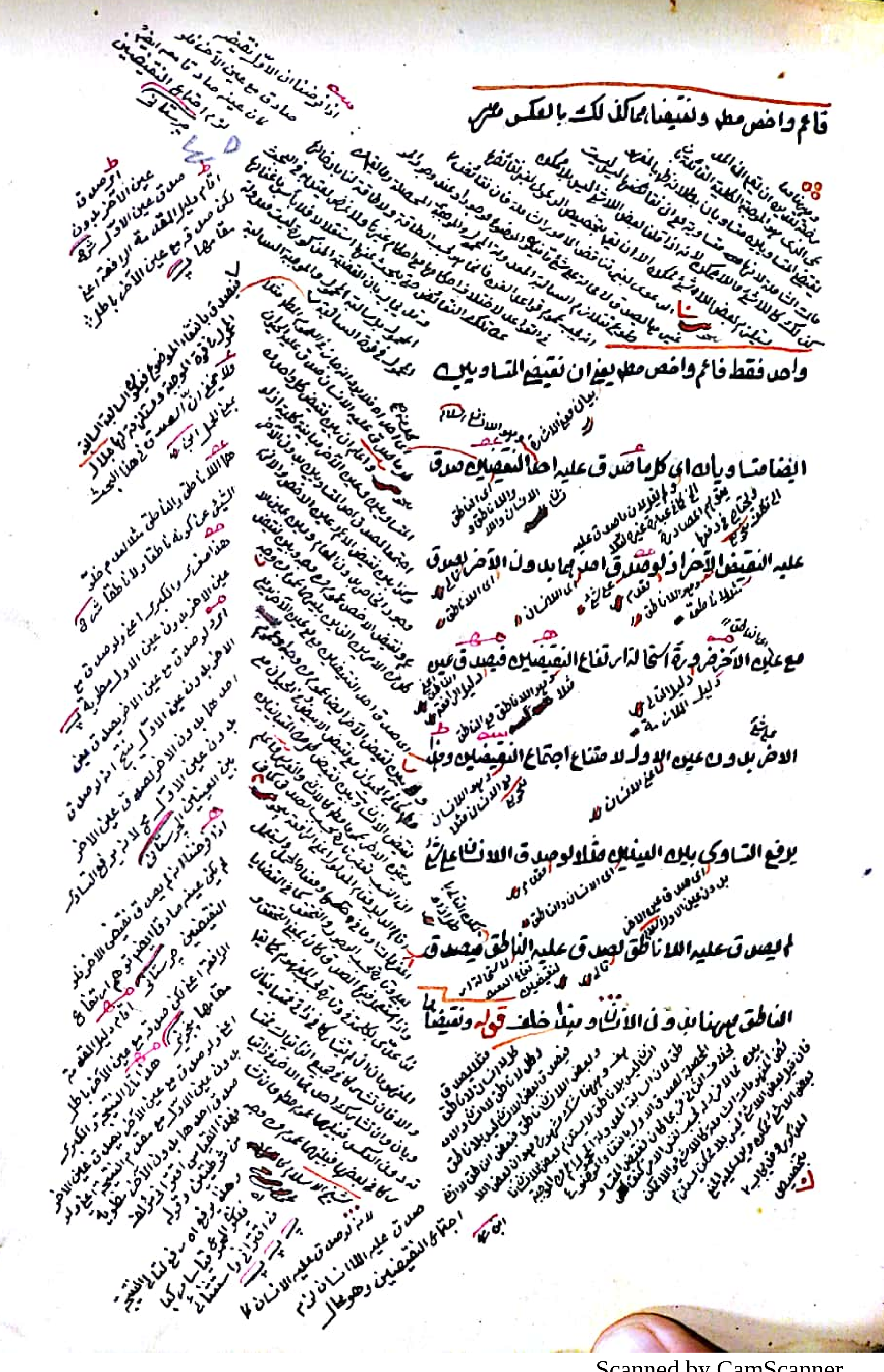
الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان

ومرجع العموم والخصوص من وجه الموجبة جزئيتين وسالبتان

جزئيتان نحو بعض الحيوان ابيض وبعضه ليس بابيض وبعض

الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضا هما كذلك او من جانب

واحد



قائم واخص مطلقا ونقيضاهما كذلك بالعكس مثل

واحد فقط قائم واخص مطلقا يعني ان نقيض المتساويين

ايضا متساويان اي كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق

عليه النقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون الآخر لصدق

مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين

الاخص بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا

يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان

لم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق

الناطق بدون الانسان وهذا خلف قوله ونقيضاهما

كذلك بالعكس اى نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص

مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الا

خص اعم لتحقق ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض

الاخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه

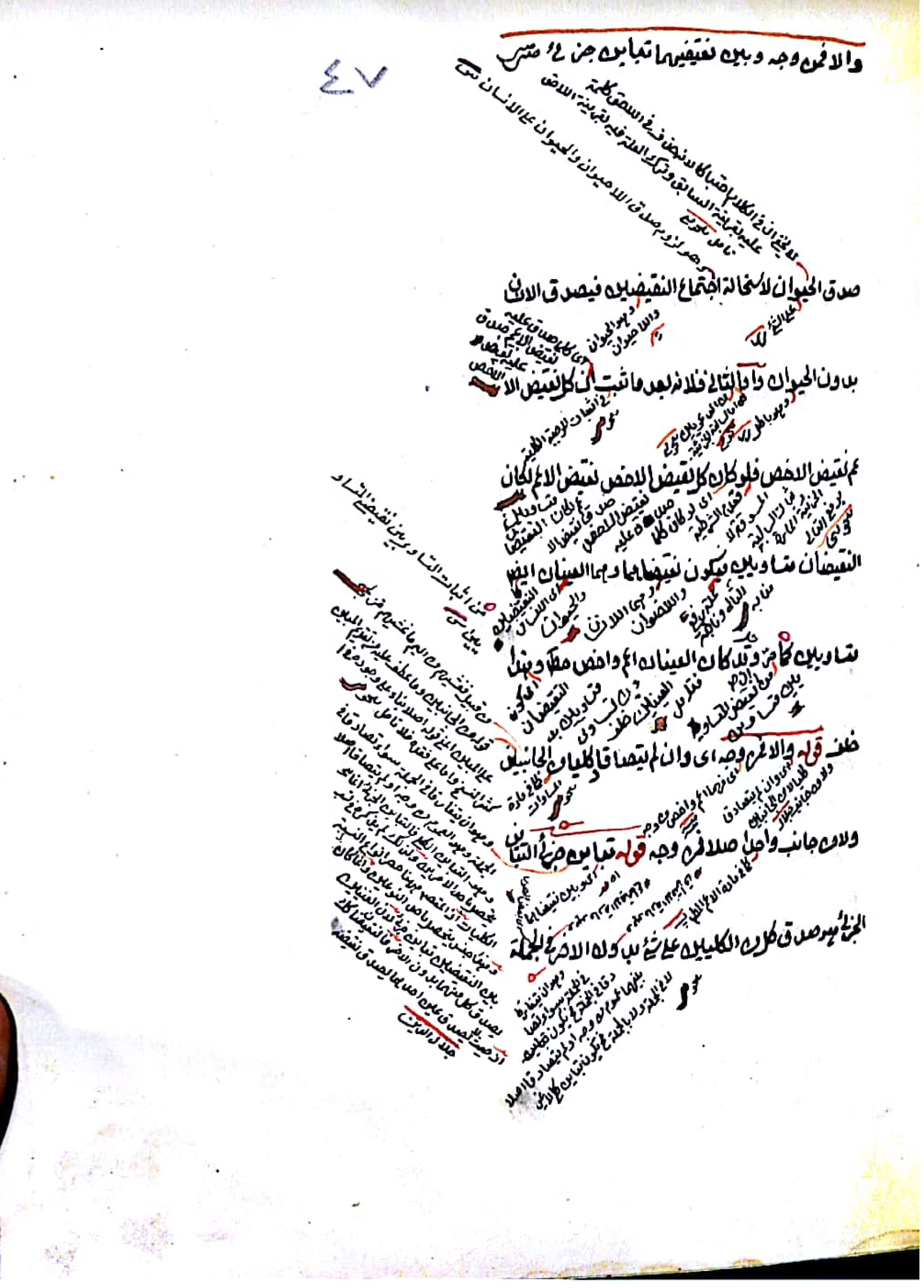
نقيض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شئ بدون

نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الا

خص بدون عين الاعم فهذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان

على شئ بدون اللاانسان لصدق عليه الانسان ويمتنع هناك

مثلا كل لا حيوان لا انسان وبعض اللاانسان ليس بلا حيوان كالفرس والبقر وغيرهما شرح



والاخص وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي مثل

صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان

بدون الحيوان واما التباين فلانه لو ثبت ان كل نقيض الاخص

ثم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان

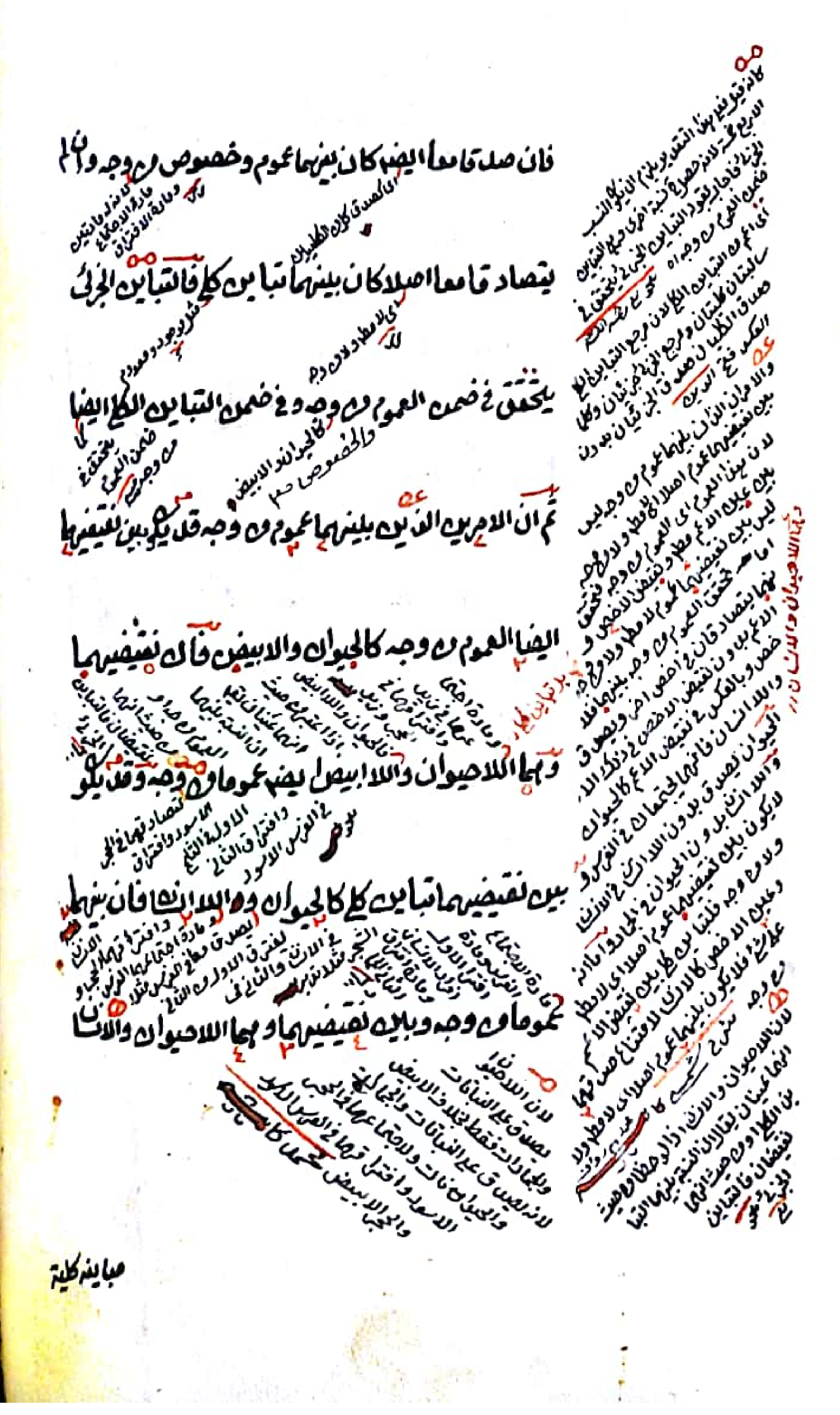
النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان ايضا

متساويين هذا خلف وتلك العينان الاعم والاخص مطلقا وهذا

خلف قوله والاخص من وجه اي وان لم يتصادقا كالكليات الجاسية

ولاء جانب واحد كالاخص من وجه قوله تباين جزئي التباين

الجزئي هو صدق كل من الكليين على شيء بدون الاخر في الجملة



فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم

يتصادقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي

يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا

ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما

ايضا العموم من وجه كالحيوان والابيض فان نقيضيهما

وهما اللاحيوان واللاابيض بينهما عموم من وجه وقد يكون

بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان بينهما

عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان

مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص

من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين

الكلي فقط قوله كالمتباينين اي كما ان بين نقيضي الاعم والا

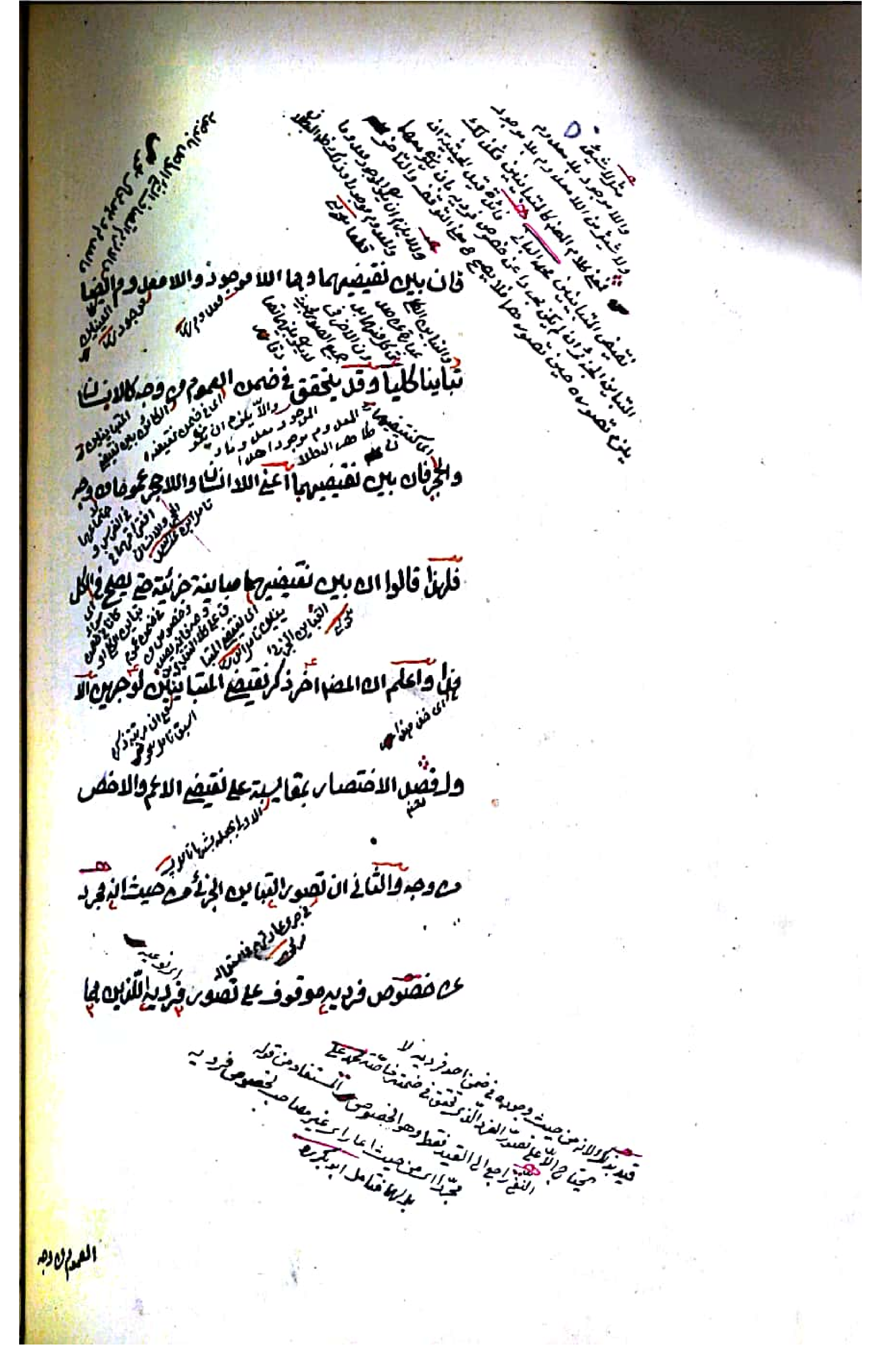
خص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين

تباين جزئي فانه ما صدق كل من العينين مع نقيض الاخر

صدق كل من النقيضين مع عين الآخر فيصدق كل من النقيضين

النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي

ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم



قال بين نقيضيهما ايضا اللاموجود واللامعدوم ايضا

تباينا كليا وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان

والحجر فان بين نقيضيهما اعني اللاانسان واللاحجر عموما من وجه

فلهذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل

قال واعلم ان المصنف اخر ذكر نقيض المتباينين لوجهين الاول

ولفصل الاختصار بمقابلته على نقيض الاعم والاخص

من وجه والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد

عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما

العموم من وجه

وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم من

الجزئي من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فردية كليهما الاثنا كي

ذكره قوله وقد يقال الجزئي للاخص وهو اعم يعني ان لفظ الجزئي

كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين

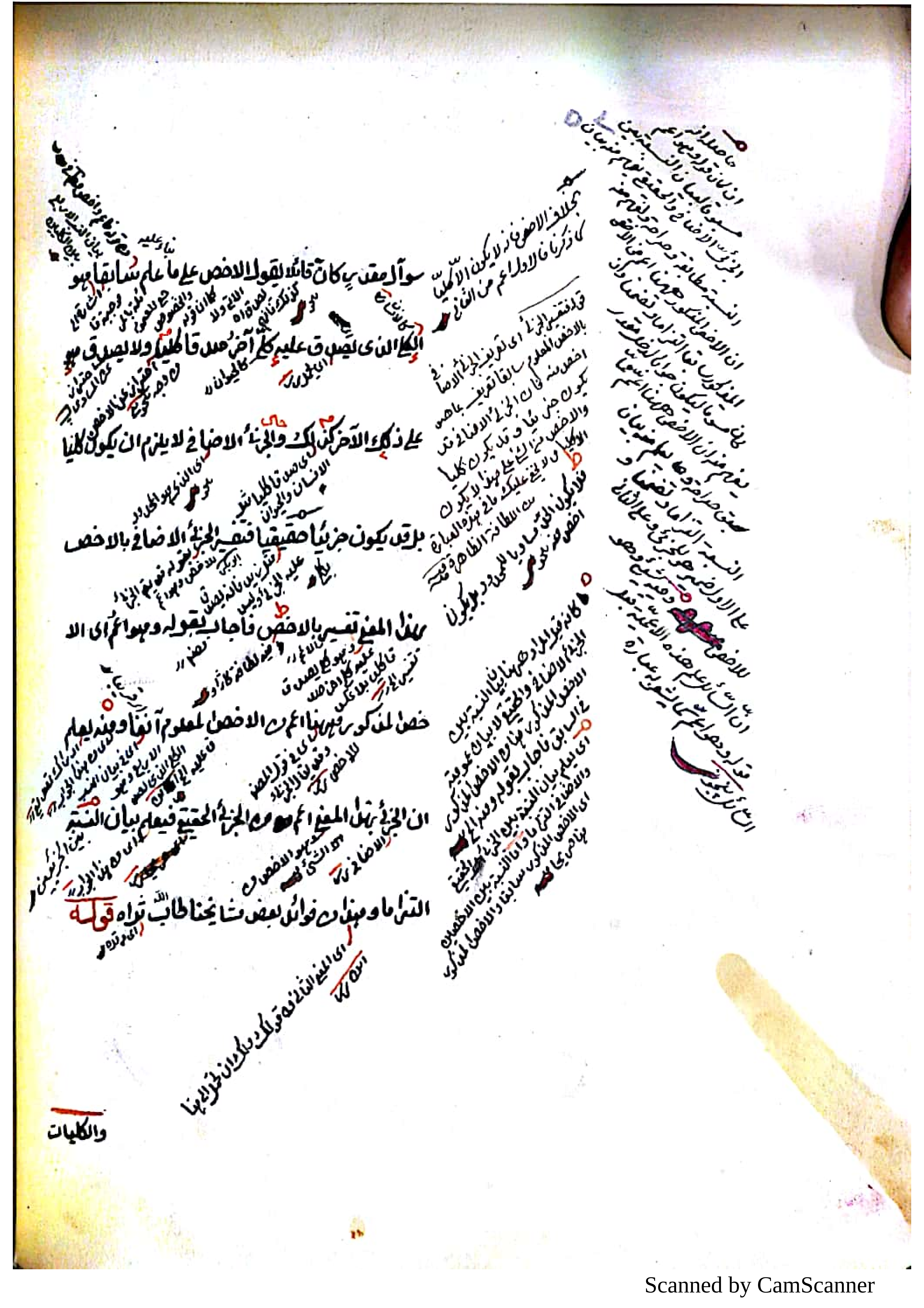
كذلك يطلق على الاخص من الشيء وعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي

وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول

اذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله الشيء

والامر والمفهوم ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون كليا

كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكذا ان الجزئي قوله وهو اعم على الجزئي



سواء صدق بكان قائلا لقول الاخص على ما علم سابقا وهو

الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق هو

على ذلك الآخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا

بل قد يكون جزئيا حقيقيا ففسر الجزئي الاضافي بالاخص

نقل المعنى تفسير بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم اي الا

خص لما كون منها اعم من الاخص لعموم آنفا وهذا يعلم

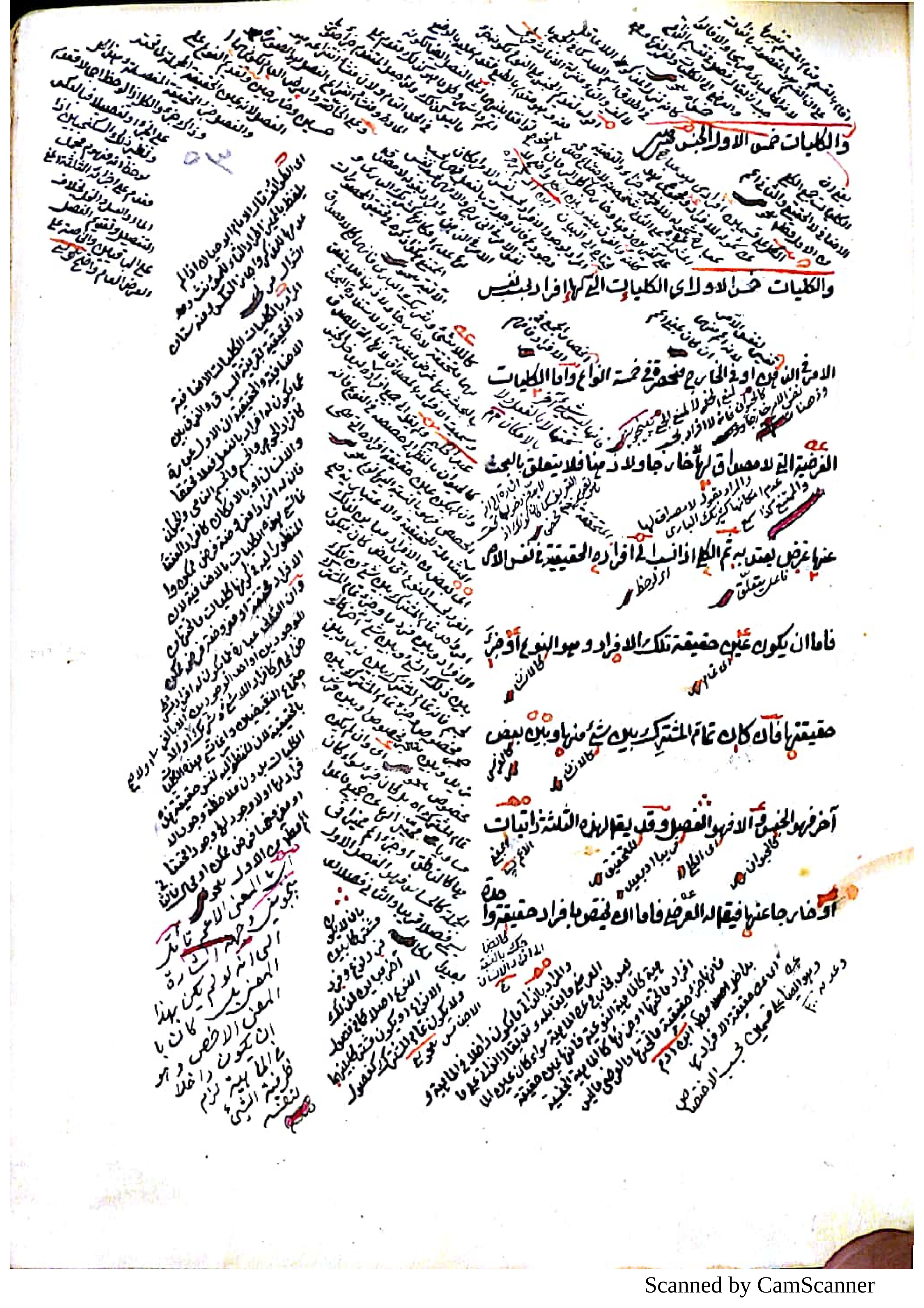
ان الجزئي بنقل المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة

النسبة ما وهذا من فوائد بعض مشايخنا طاب الله ثراه قوله

بخلاف الاخص فانه لا يكون الا كليا كما ذكرنا فالاول اعم من الثاني

فلا يكون الجزئي مساويا للمحدود بل يكون اخص منه

والكليات



والكليات خمس الاول الجنس وهو

والكليات خمس لان الكليات التي لها افراد في نفس

الامر في الذهن او في الخارج منحصرة في خمسة انواع واما الكليات

الفرضية التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث

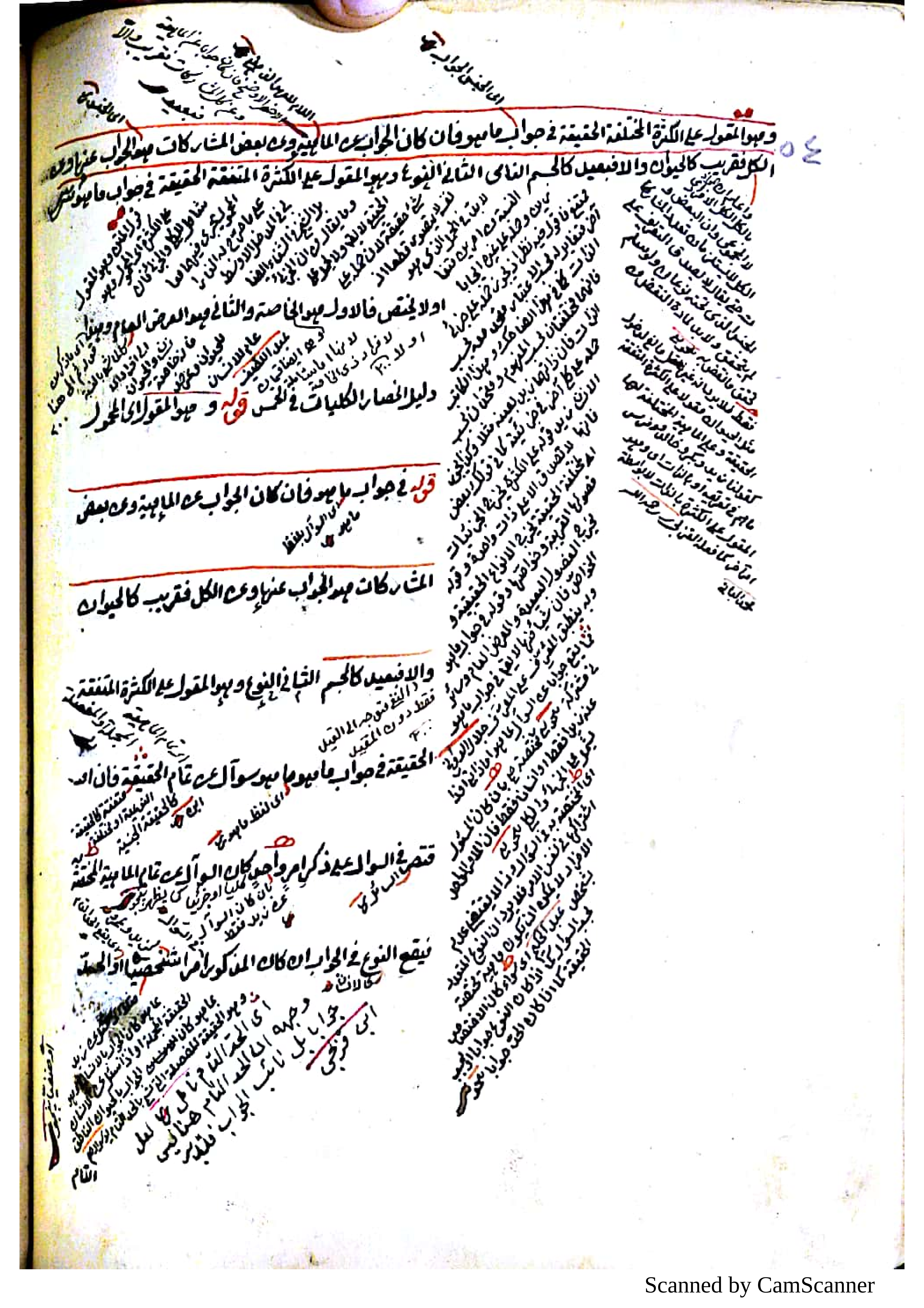
عنها غرض يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراده الحقيقية في نفس الامر

فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع او جزء

حقيقتها فان كان تمام المشترك بينها وبين بعض

آخر فهو الجنس والا فهو الفصل وقد يقال لهذه الثلثة ذاتيات

او خارجا عنها فيقال له العرضي فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة



وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن

الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو

او لا يختص فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام وهذا

دليل انحصار الكليات في الخمس قوله و هو المقول اي الجوهر

قوله في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض

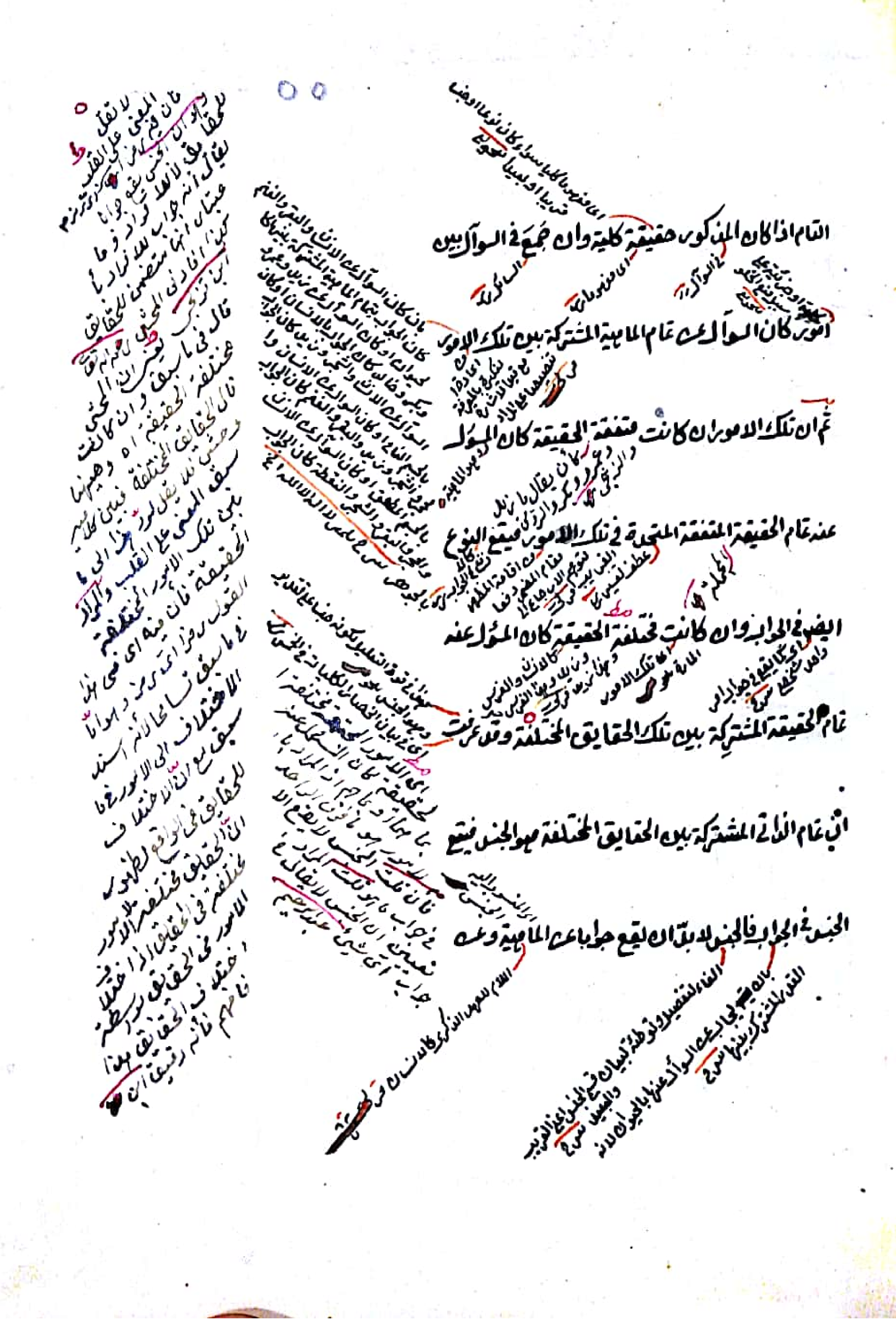
المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان

والا فبعيد كالجسم النامي الثاني النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة

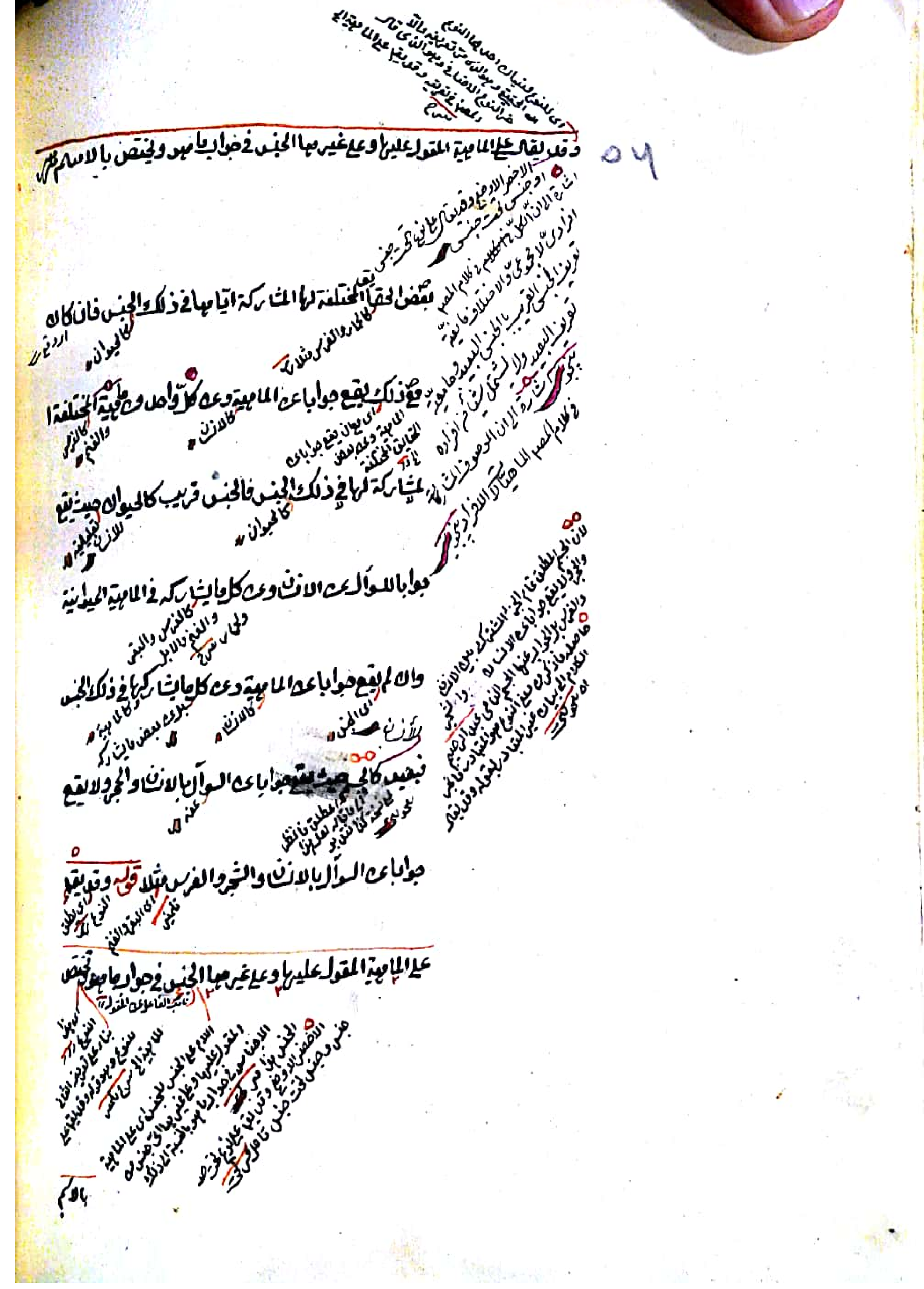
الحقيقة في جواب ما هو ما هو سواء عن تمام الحقيقة فان اد

قتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به

فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور امرا شخصيا او الحد



التام اذا كان المذكور حقيقة كلية وان جمع في السوال بين
امور كان السوال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور
ثم ان تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان السوال
عنه تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع
الصرف في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان السوال عنه
تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت
ان تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع
الجنس في الجواب فالجنس لابد ان يقع جوابا عن الماهية وعن



وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص بالاسم

بعض الحقائق المختلفة لها المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان

في ذلك يقع جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهية المختلفة ا

لمشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع

جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية

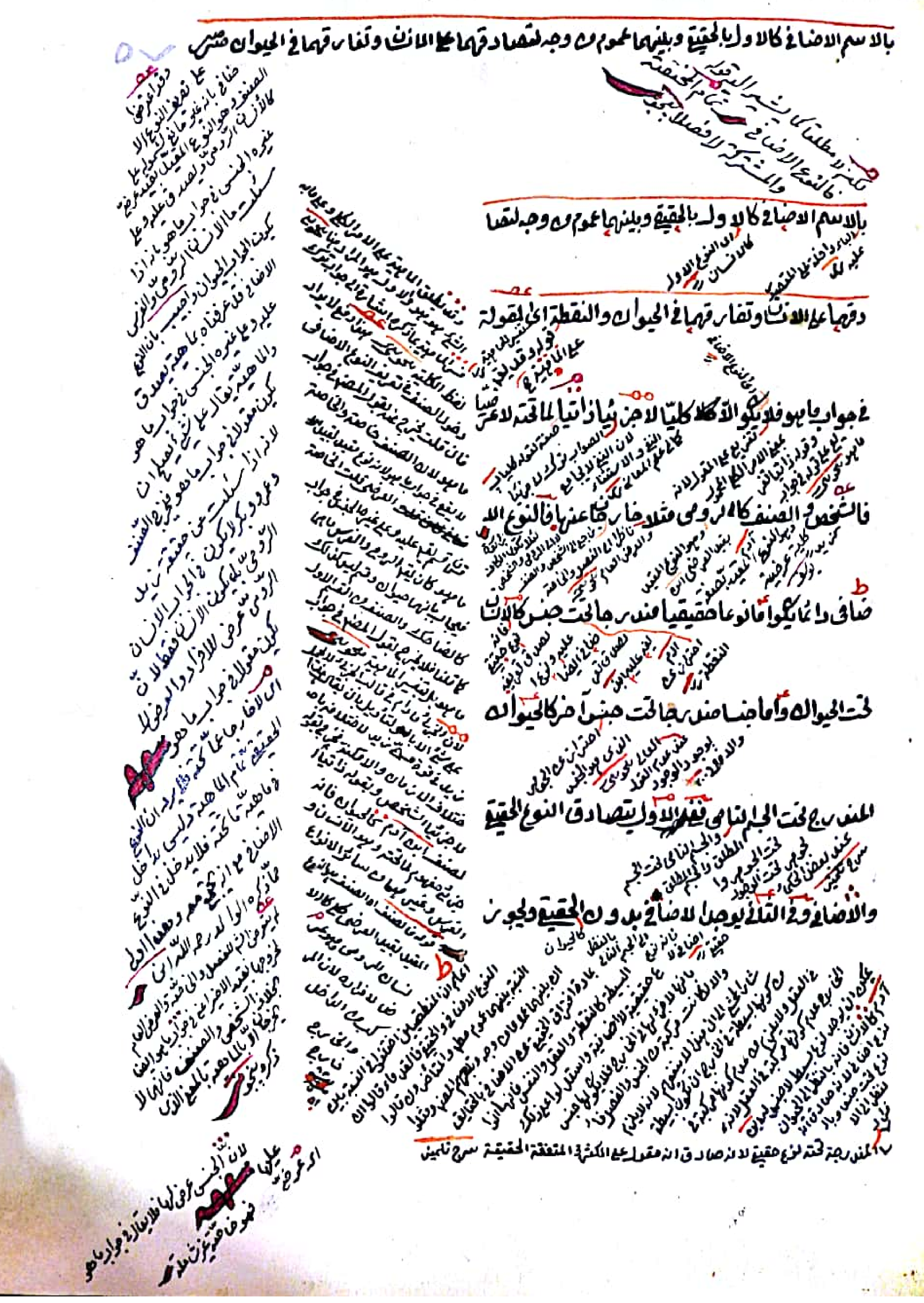
وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس

فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر ولا يقع

جوابا عن السؤال بالانسان والشجر والفرس مثلا قوله وقد يقال

على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص

بالاسم



بالاسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان

بالاسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصا

دقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان والنقطة اي المقولة

في جواب ما هو فلا يكون الا كليا لا جزئيا ذاتيا لما تحته لا عرضيا

فالشخص والصنف كالرومي فلا وخارج عنهما اي النوع الا

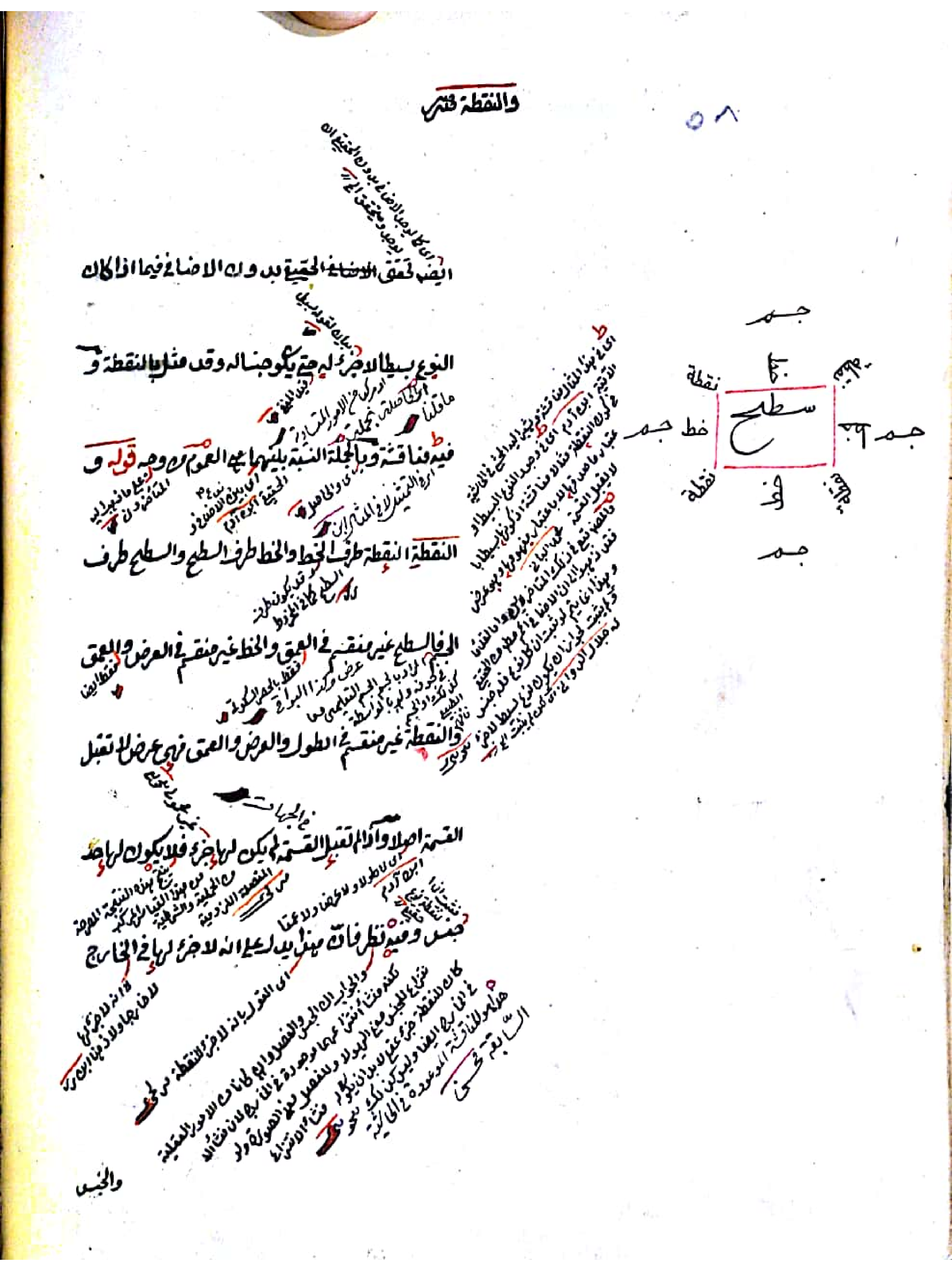
ضافي وان يكونا انواعا حقيقيا فمن مراتب جنس كالانسان

تحت الحيوان وانما من مراتب جنس آخر كالحيوان

المندرج تحت الجسم النامي فهو الاول يتصادق النوع الحقيقي

والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويوجد

المندرج تحته نوع حقيقي لانه صادق انه مقول على الكثيرة المتفقة الحقيقة شرح تامين



ايضاً لتحقق الاضافة الحقيقية بدون الاضافة فيما اذا كان

النوع بسيط الاجزاء لم يتحقق جنس له وقد مثلوا بالنقطة و

فيه مناقشة وبالجملة النسبة بينهما هي العموم من وجه قوله و

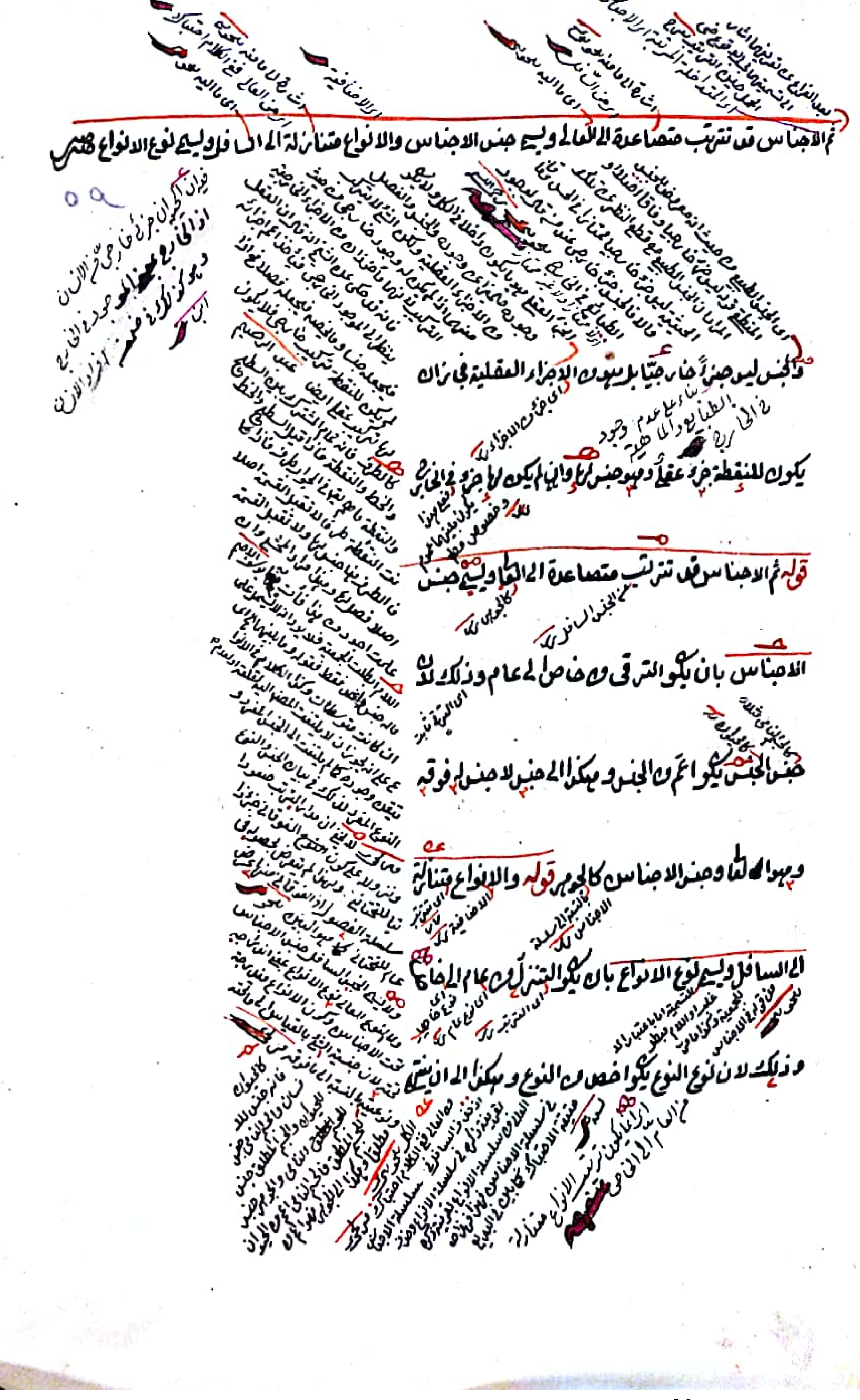
النقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف

الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق

والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل

القسمة اصلاً واذا لم تقبل القسمة لم يكن لها اجزاء فلا يكون لها

جنس وفيه نظر فانه مبني على انه لا جزء لها في الخارج



ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع

والجنس ليس جزءاً خارجياً بل من الاجزاء العقلية في رأيه

يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج

قوله ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس

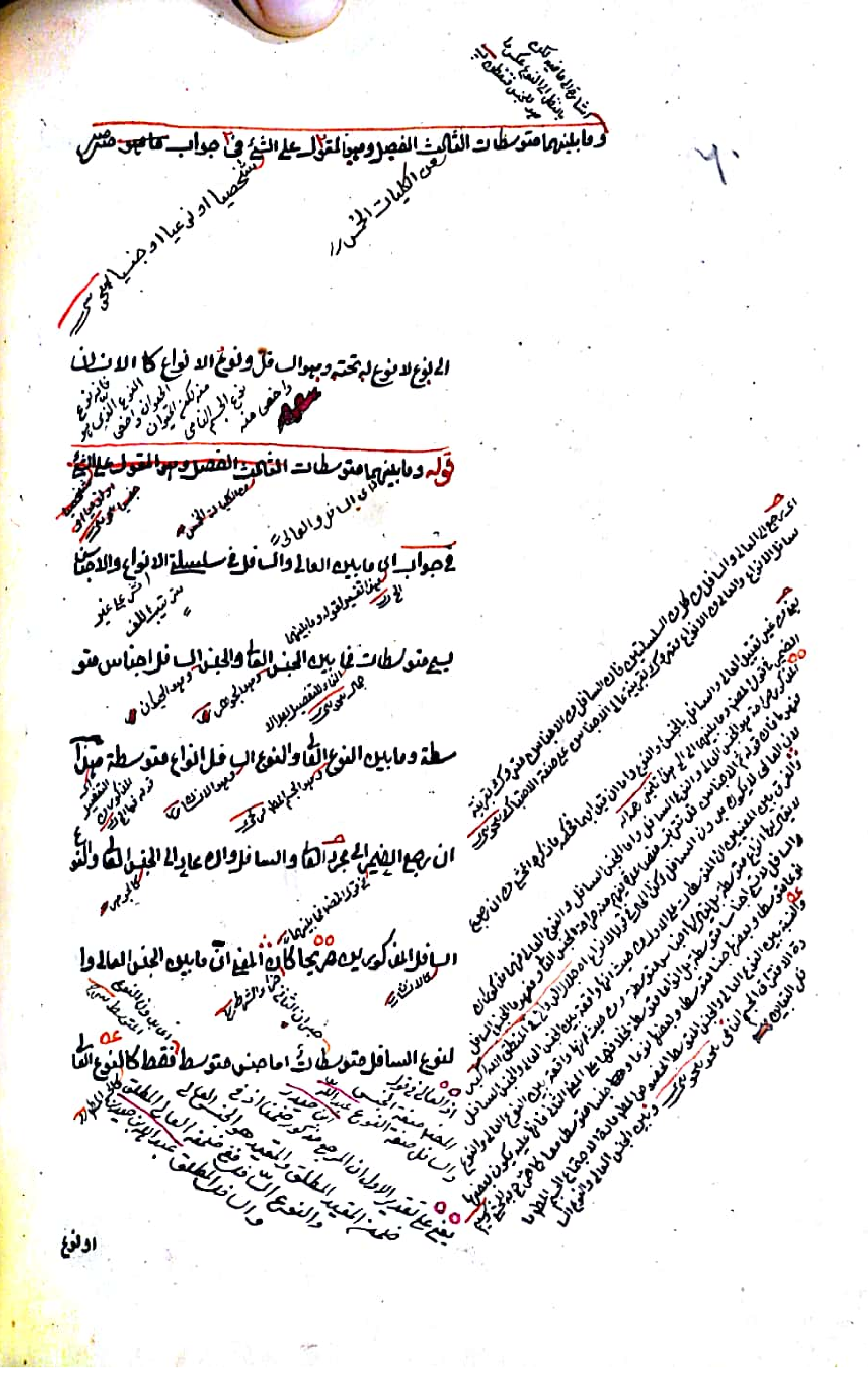
الاجناس بان يكون الترقي من خاص الى عام وذلك لان

جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس لا جنس فوقه

وهو الذي لنا وجنس الاجناس كالجوهر قوله والانواع متنازلة

الى السافل ويسمى نوع الانواع بان يكون التنزل من عام الى خاص

وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي



وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي ما هو

النوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان

قوله وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء

في جواب اي ما بين العالي والسافل في سلسلة الانواع والاجناس

يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متو

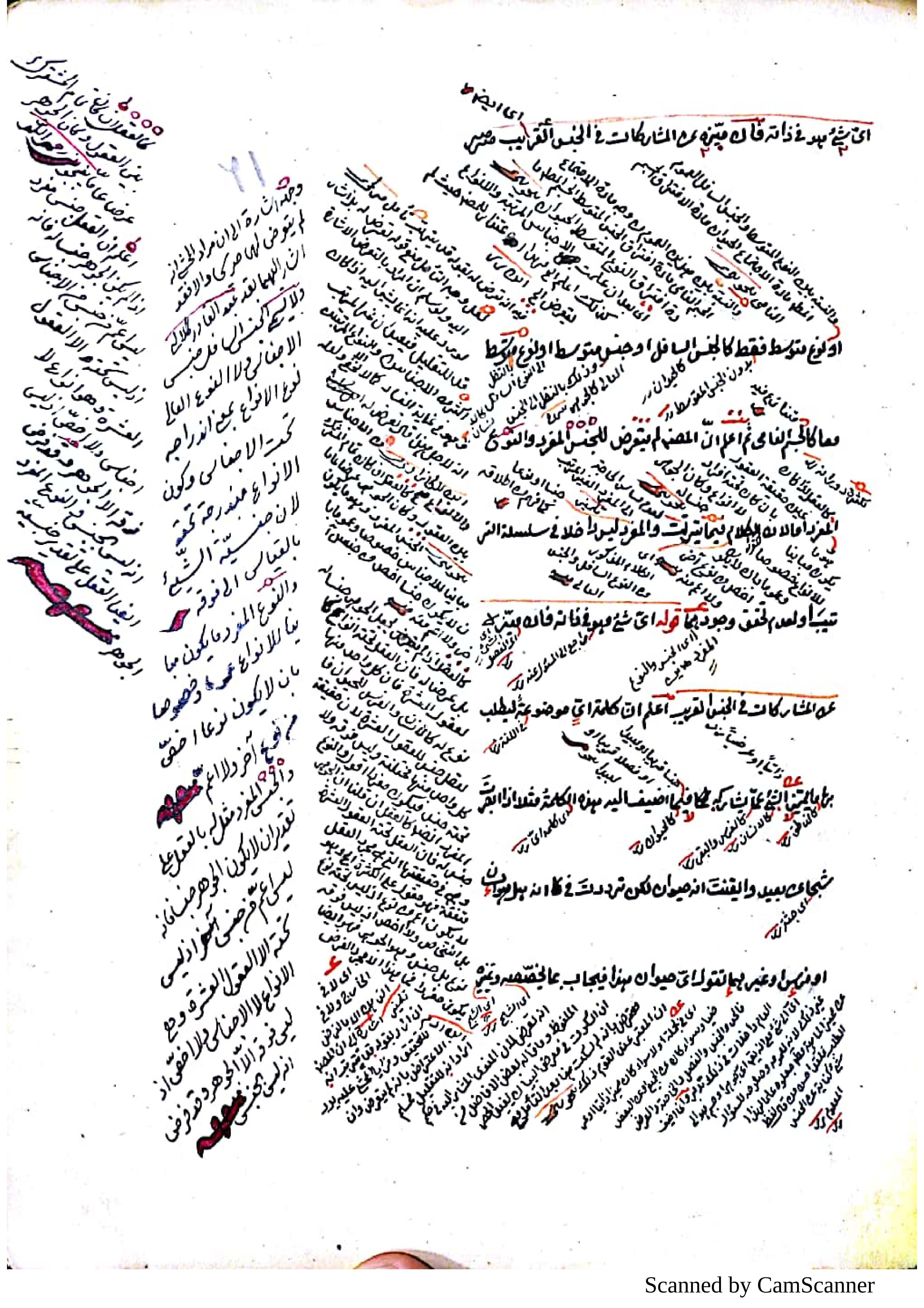
سطة وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة مثلا

ان رجع الضمير المجرور الى العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنو

السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي وا

لنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي

اولنوع



اى شيء هو في ذاته فان ميّزه عن المشاركات في الجنس القريب فصل

او نوع متوسط فقط كالجسم السافل او جنس متوسط او نوع متوسط

معا كالجسم النامي ثم اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع

المفرد اما الاول فلانه في بيان المراتب والمفرد ليس له في سلسلة التر

تيبا ولعدم تحقق وجودهما قوله اى شيء هو في ذاته فانه يميزه

عن المشاركات في الجنس القريب اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب

بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت

شبحا من بعيد وايقنت انه حيوان لكن ترددت في انه انسان

او فرس او غيرهما تقول اى حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه

عن مشاركاته في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اى

شئ هو في ذاته من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح

ان يجاب عنه بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب عنه بانه ناطق

فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اى شئ هو في ذاته وايضا يلزم

ان لا يكون تعريف الفصل جامعا لصدقه على الحد التام وفيما

استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات

بان معنى اى شئ وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن

ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب

ماهو

فقريب

ما هو ومن هنا يخرج الحد والجنس القصير وللمحقق الطوسي ههنا مسلك

آخر أدق وأتقن وهو أنا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم

للشيء جنسا بناء على أن ما لا جنس له لا فصل له وإذا علمنا الشيء ما

لجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فنقول الإنسان

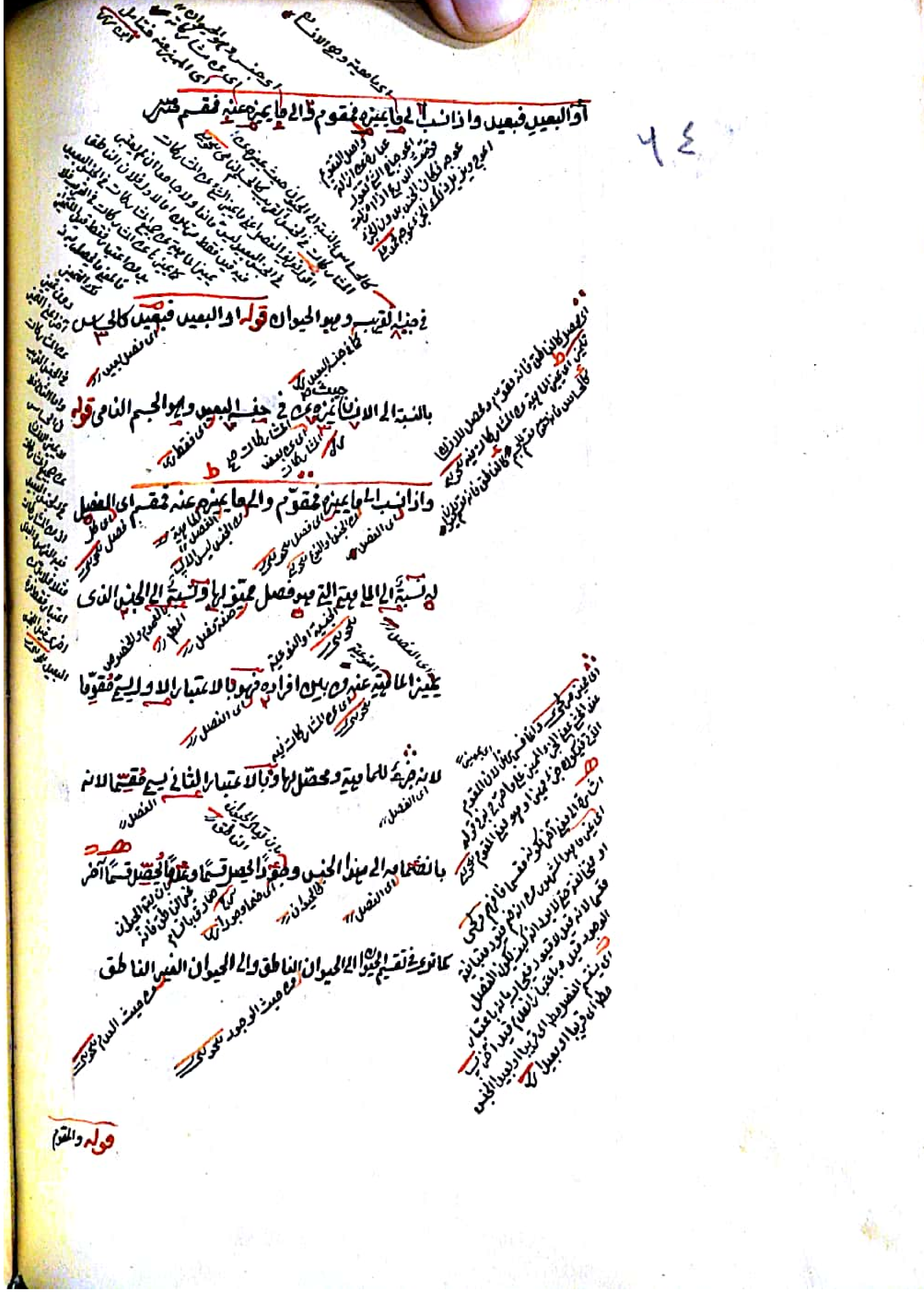
أي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكأنه شيء

في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن

مشاركاته في ذلك الجنس وح يندفع الإشكال بحذافيره

قوله فقريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات

أي بأسره وتمامه أي الإشكال وقوع الحد في جواب أي شيء وصدق التعريف على الحد والجنس //



او البعيد فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميزه عنه فمقسم

في جنسه القريب وهو الحيوان قوله او البعيد فبعيد كالحساس

بالنسبة الى الانسان يميزه عن في جنسه البعيد وهو الجسم النامي قوله

واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميزه عنه فمقسم اي الفصل

له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي

يميز الماهية عنه ومن بين افراده فهو بالاعتبار الاول يسمى مقوما

لانه جزء للماهية ومحصل لها وبالاعتبار الثاني يسمى مقسما لانه

بانضمامه الى هذا الجنس يحصل قسما وعدمه قسما آخر

كالناطق في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والى الحيوان الغير الناطق

قوله والمقوم

والمقوم للعالى مقوم للسافل عكس

قوله والمقوم للعالى مقوم للسافل اللام للاستغراق الخ

اى كل فصل مقوم للعالى فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم

العالى جزء للعالى والعالى جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالى

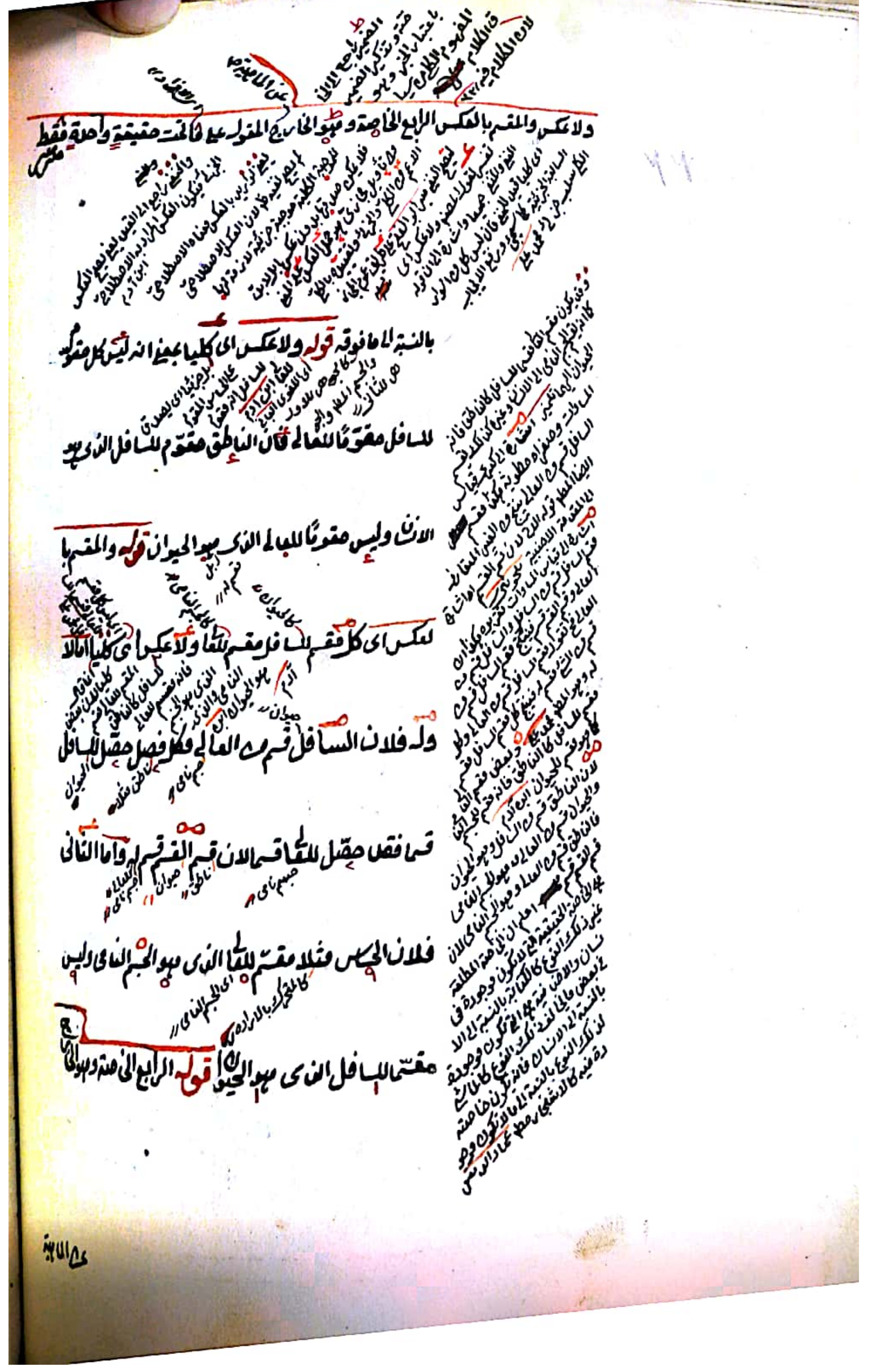
جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالى عنه فيكون مميزا له

وهو معنى المقوم وليعلم ان المراد بالعالى ههنا كل جنس او نوع

يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد

بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر او

لم يكن فيه ان الجنس المتوسط عالى بالنسبة الى ما تحته وسافل



ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط

بالنسبة الى ما فوقه قوله ولا عكس اى كليا بمعنى انه ليس كل مقوم

للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو

الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان قوله والمقسم با

لعكس اى كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكسا اى كليا اما الاول

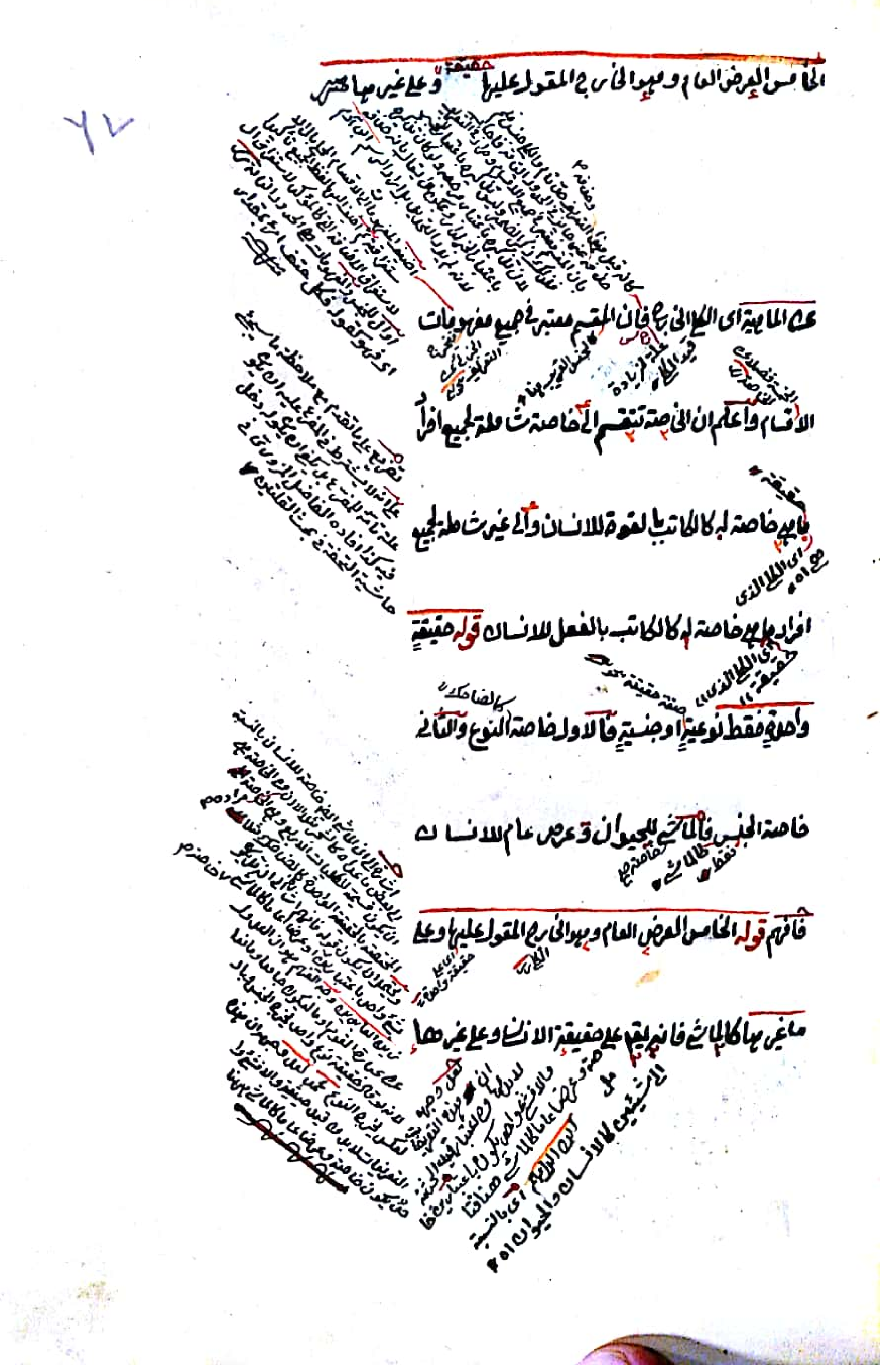
فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل

قسما فقد حصل للعالي قسما لان قسم القسم قسم واما الثاني

فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس

مقسما للسافل الذي هو الحيوان قوله الرابع الى هنا وهو كل

عرض العامة



الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها حقيقة وعلى غيرها ايضا

عن الماهية اى الكلى الخارج فان المقسم معتبر فى جميع مفهومات

الاقسام واعلم ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد

ماهيتها خاصة لها كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع

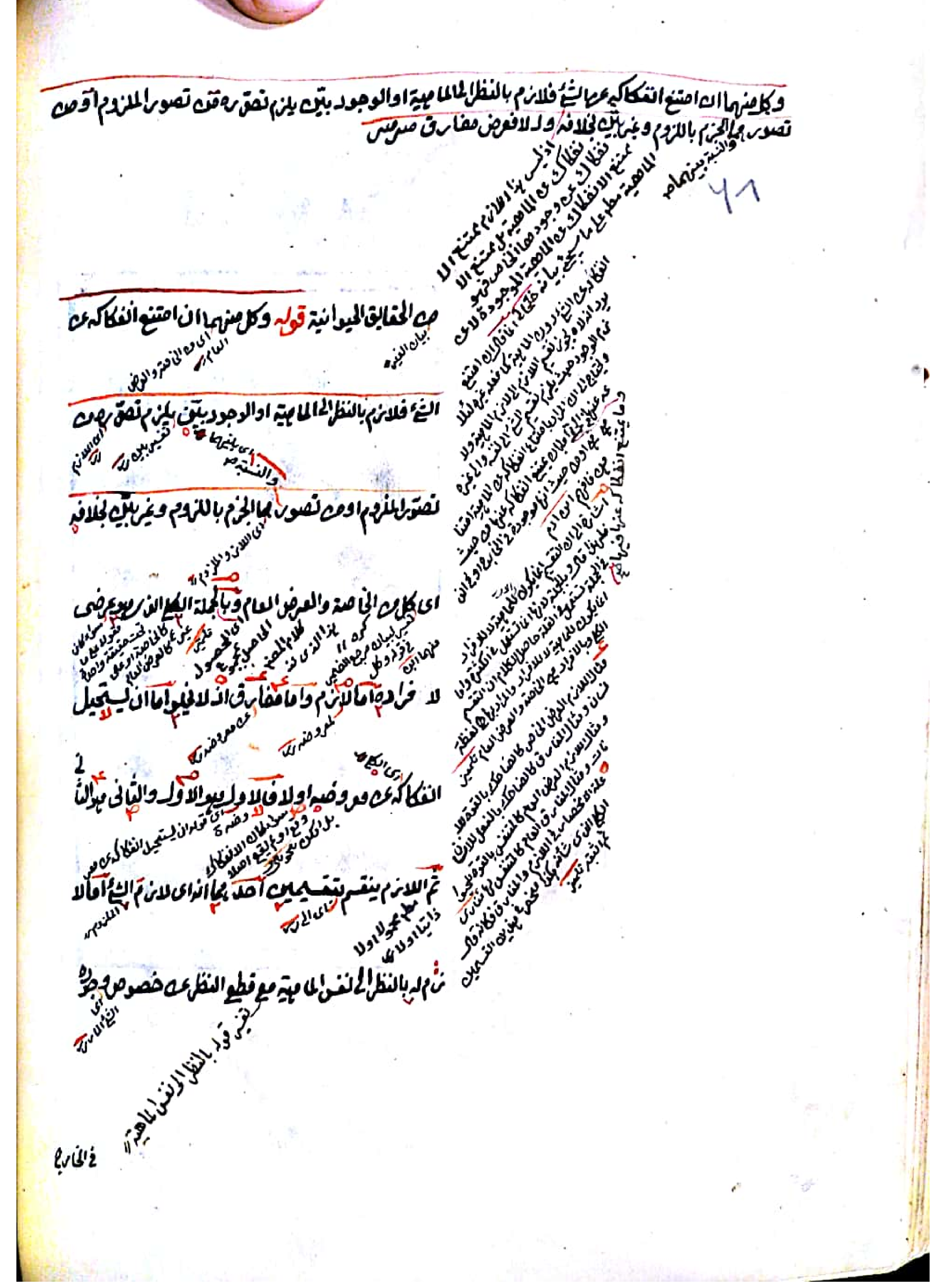
افراد ماهيتها خاصة لها كالكاتب بالفعل للانسان قوله حقيقة

واحدة فقط نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثانى

خاصة الجنس فالماشى للحيوان وعرض عام للانسان

فافهم قوله الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى

ما غيرها كالماشى فانه يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها



وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق صرص

من الحقائق الحيوانية قوله وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه

اى كل من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلي الذي يوصف بالعرضي لا فرد منهما اما لازم واما مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه او لا الاول هو الاول والثاني هو الثاني

ثم اللازم ينقسم بتقسيمين احدهما انه اى لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده

في الخارج

في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون هذا الشئ

بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان هذا اللازم

ثابتا له واما اللازم له بالنظر الى وجوده اى خصوص وجوده

الخارجي او الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم

بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم وجوده

الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة

الانسان كلية ومن هذا القسم جميع معقولات ثانية ايضا والثالث ان الا

زم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم

الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من

تصور العمى ويقال له البين بالمعنى الاخص وقد يقال اللازم

الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة

بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من

تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية

الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية والنسبة ا

لزوجية اليها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك

يقال له البين بالمعنى الاعم وغير البين هو اللازم الذي لا يلزم

من تصوره

يلزم او يزول بسرعة او ببطوء خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا

من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم

كالحدوث للعالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيما الاول

اي تقسيم اللازم ثانيا بالبين وغير البين

التقسيمين الحاصلين على كل تقدير ليسميا بالبين وغير البين

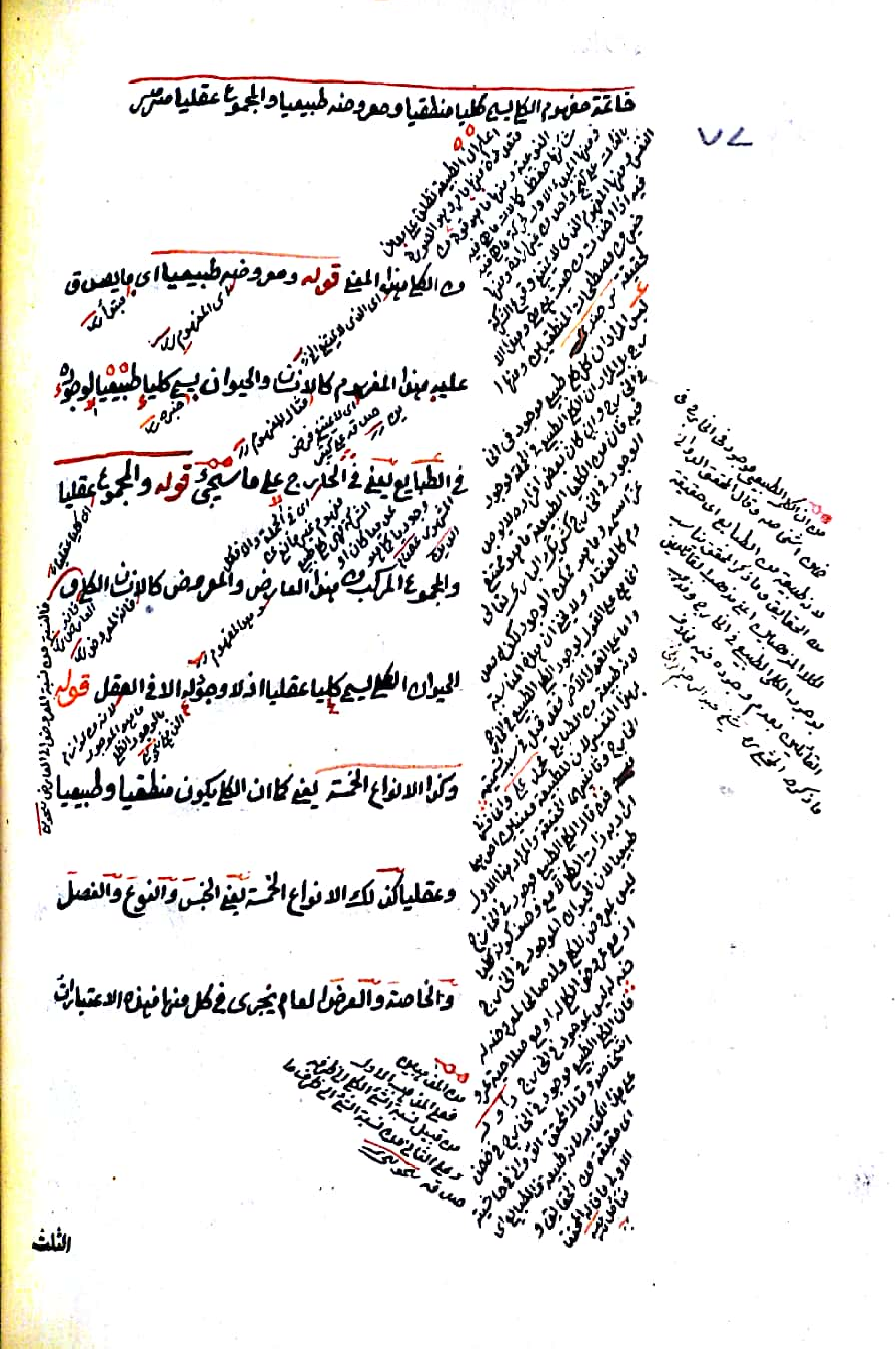
قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها

بالنظر الى ذاته قوله او يزول بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل

قوله او ببطوء كالشباب قوله خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا

منطقيا اي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع

فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقي تقصد



خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا متن

ومن الكلي مفهوم المعنى قوله ومعروضه طبيعيا اي ما يصدق

عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده

في الطبايع يعني في الخارج على ما سيجئ قوله والمجموع عقليا

والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي

الحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل قوله

وكذا الانواع الخمسة يعني كان الكلي يكون منطقيا وطبيعيا

وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل

والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات

الثلث

الثلث فمثلا مفهوم النوع اعني المقول على كثيرين متفقين

بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان

والفرس نوعا طبيعيا والمجموع المركب من العارض والمعروض

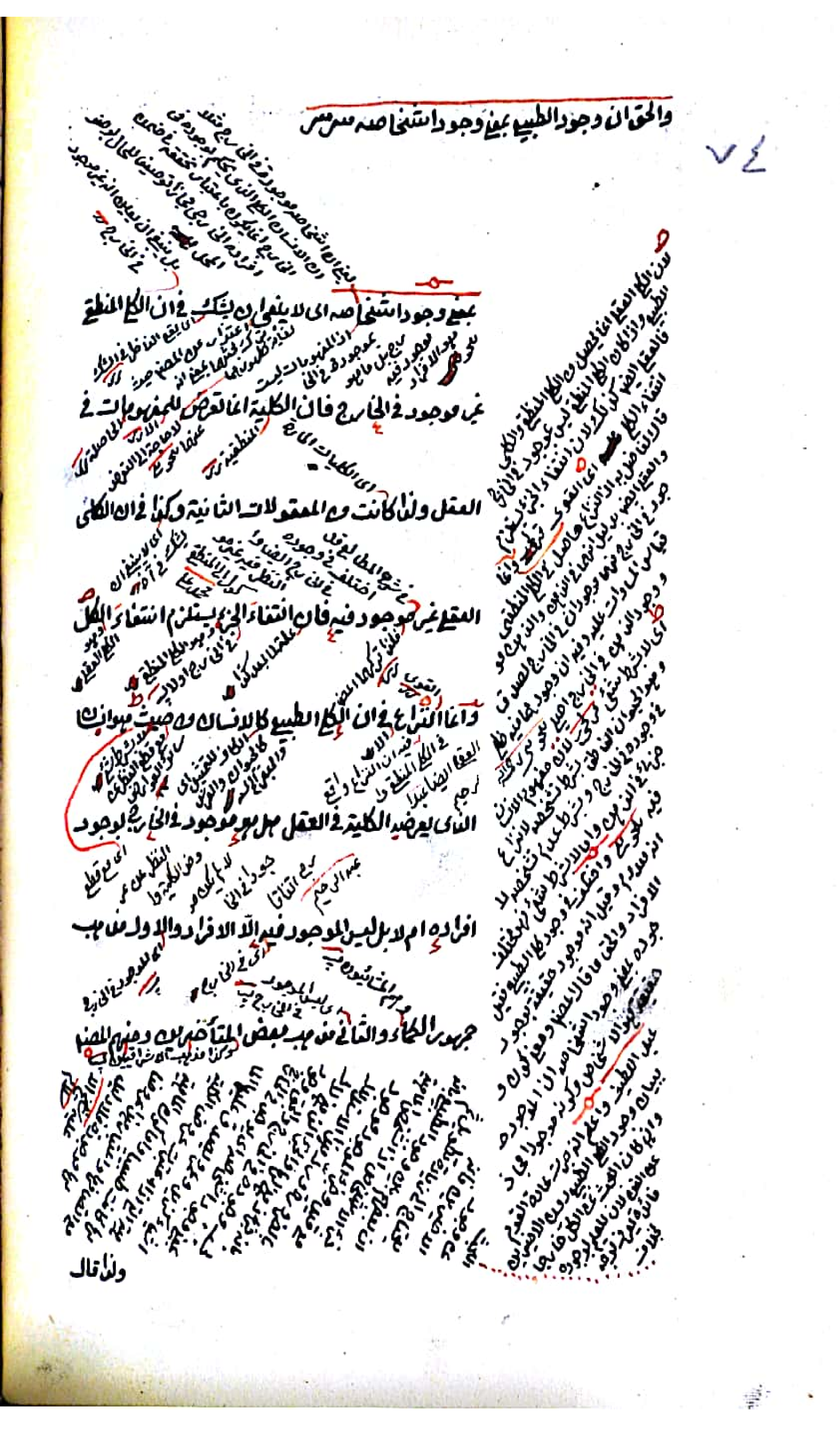
كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات

الثلث تجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد

جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى

جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيدا يسمى جزئيا طبيعيا والمجموع

اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا قوله والحق ان وجود الطبيعي



والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

بمعنى وجود اشخاصه اى لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي

غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في

العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي

العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل

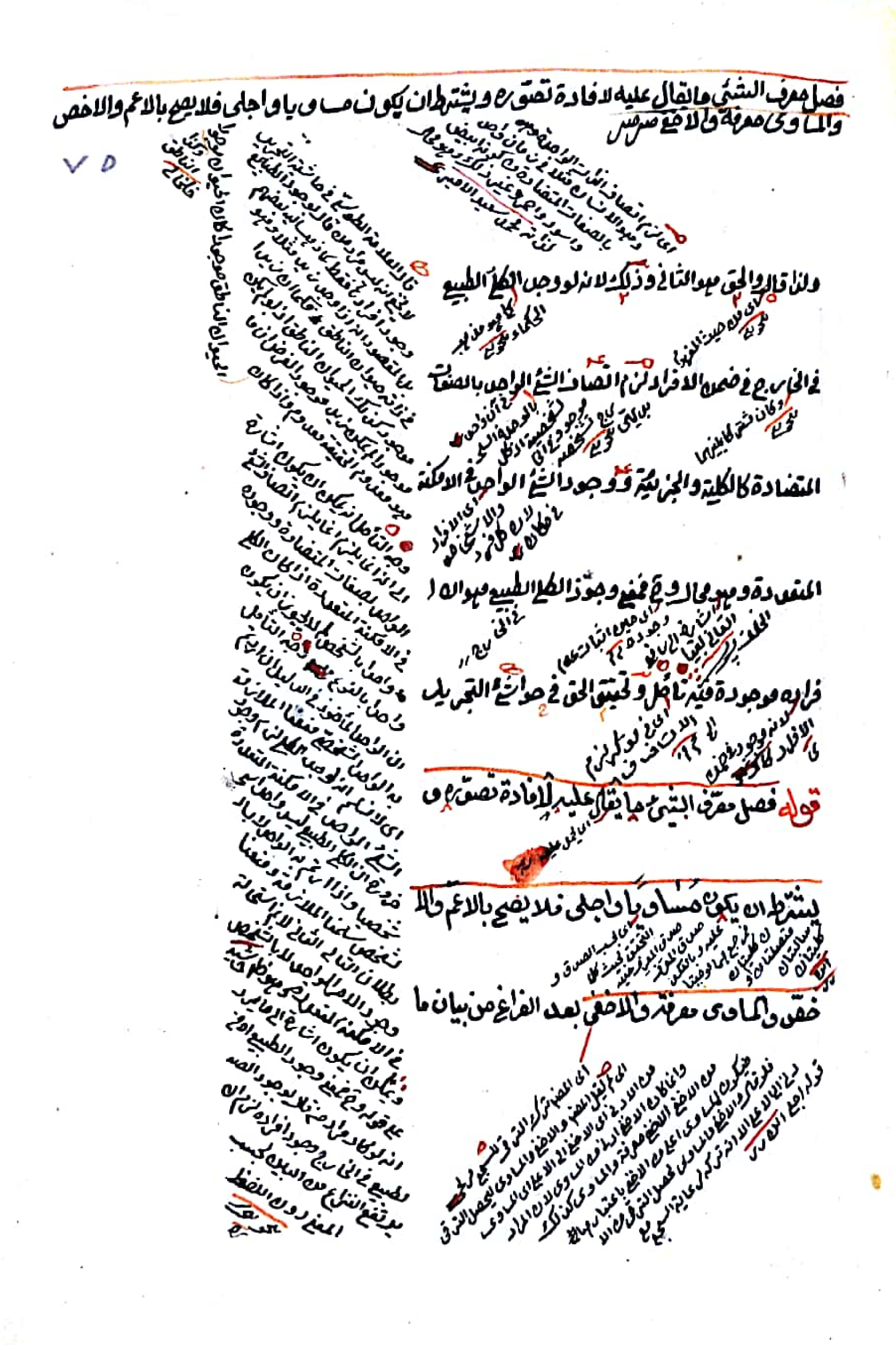
وانما النزاع في ان الكلي الطبيعي كالانسان من حيث هو

الذي يعرض له الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود

افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب

جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف

ولذا قال



فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا او اجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة والاخفى

ولذا قالوا والحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد الكلي الطبيعي

في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات

المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد في الامكنة

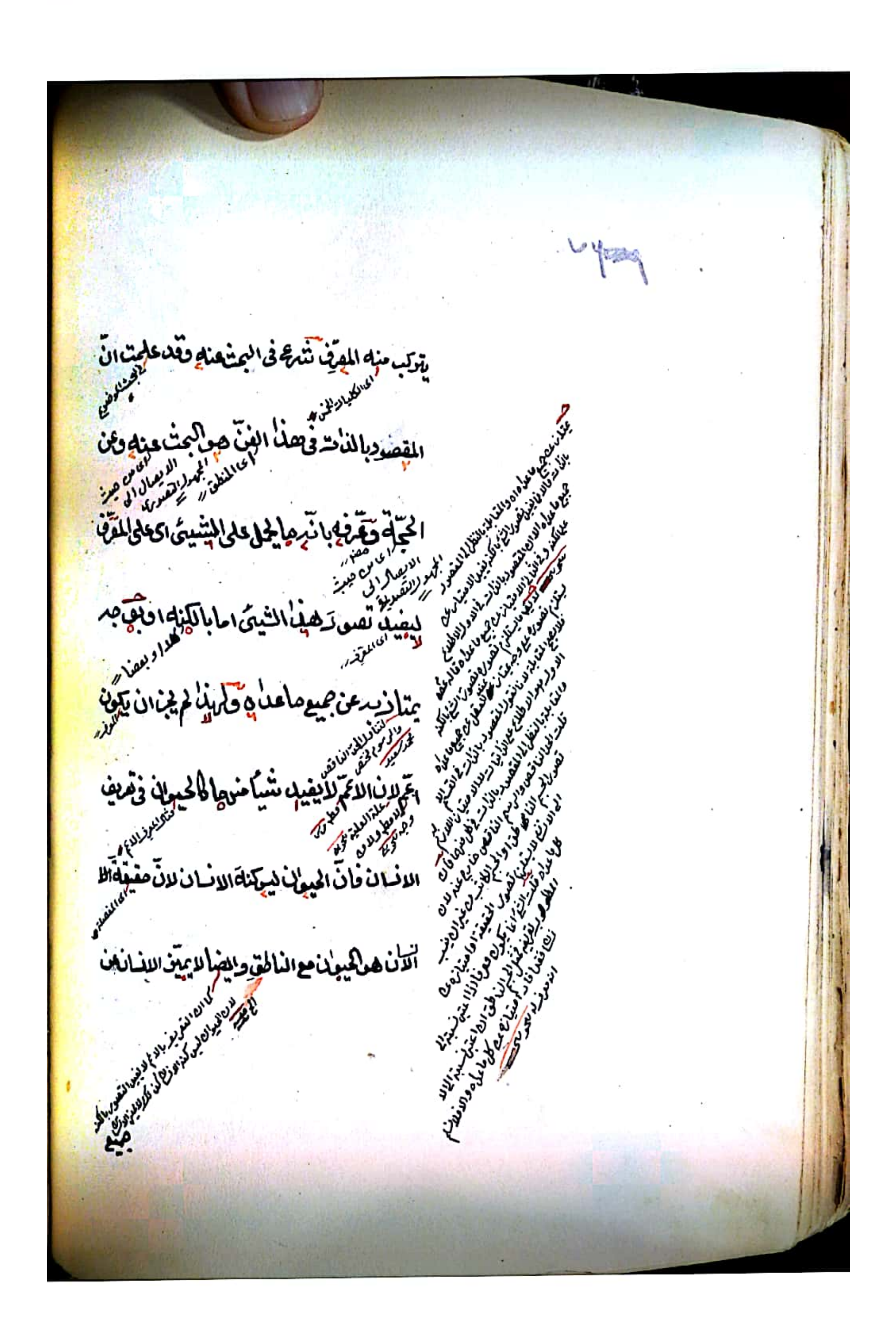
المتعددة وهو محال فيه ممنوع وجود الكلي الطبيعي فهو اه

فان وجوده فيه تامل وتحقيق الحق في حواشي التجريد

قوله فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره

يشترط ان يكون مساويا او اجلى فلا يصح بالاعم والا

خص والمساوي معرفة والاخفى بعد الفراغ من بيان ما



يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه وقد علمت ان

المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه ومن

الحجة وعرفه بانه ما يحمل على الشيء اي على المعرف

ليفيد تصوره اي الشيء اما بالكنه او بوجه

يمتاز به عن جميع ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون

اعم لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف

الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان حقيقة الا

الانسان هو الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن

جميع ما عداه لان المتبادر هو النفس وكذا الحال في

الاعم من وجه واما الاخص اعني مط فهو وان جاز

ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه او بوجه يمتاز

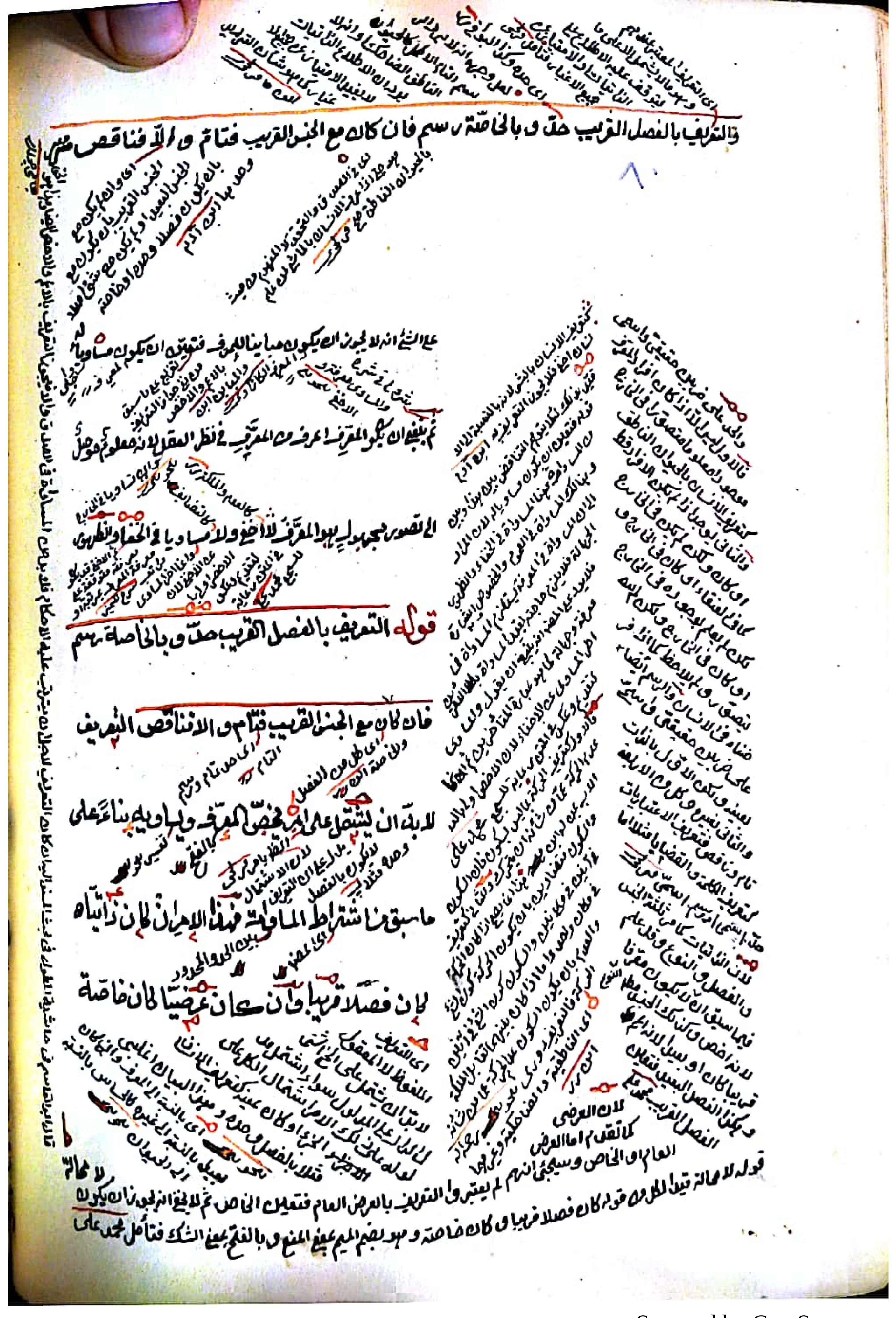
عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه حيوان

ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين

لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى

في نظره وشان المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجز

ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بالمحمول



والتعريف بالفصل القريب حدّ وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

على الشئ انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف فتعين ان يكون مساويا له

ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرَّف في نظر العقل لانه معلوم موصل

الى تصور مجهول فيبطل المعرف بالاخفى والمساوي في الخفاء والظهور

قوله التعريف بالفصل القريب حدّ وبالخاصة رسم

فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص التعريف

لابد ان يشتمل على ما يخص المعرف ويساويه بناء على

ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الاخراج لان ذاتياته

لان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة

قوله لا محالة قيدا للكل من قوله كان فصلا قريبا او كان خاصة وهو بضم الميم بمعنى المنع وبالفتح بمعنى الشك فتامل محمد علي

ولم يعتبروا بالعرض العام

٨١

لا محالة فعلى الاول المعرف يسمى حدا وعلى الثاني يسمى

(مثل الحيوان الناطق)

رسما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما

(مثل الحيوان الضاحك)

ورسما تاما وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء

اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده

(كالناطق)

او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا

(كالجسم الناطق على الاول والثاني) (كالضاحك)

هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث كثيرة لا يسعها المقام

قوله ولم يعتبروا بالعرض العام قالوا الغرض من

التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن

جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما

وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم مرمرص

فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر ان غرضه من ذلك

انه لا يعتبر انفرادا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها

عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان

بماشٍ مستقيم القامة مثلا وتعريف الخفاش بالطائر الولود

فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به

بعض المتأخرين قوله وقد اجيز في الناقص ان

يكون اعم هو اشارة الى اجازة المتقدمين

حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف

الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض

العام

كاللفظي وهو ما تقصد به تفسير مدلول اللفظ مبين

العام كتعريفه بالماشي فيكون رسمًا ناقصًا وجوزوا

تعريفه بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضا

حك لكن المتقدمين لم يعتدوا به لزعمهم انه تعريف بالاخفى

وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظي وهو ما يقصد

به اي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون

اعم كقولهم سعدانة نبت قوله تفسير مدلول

اللفظ اي تعيين مدلول اللفظ من بين معانيه المخزونة

في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما



المقصد الثاني في التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة

في المعرف الحقيقي فافهم قوله المقصد الثاني

في التصديقات القضية قول القول في عرف

هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا او ملفوظا

فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله

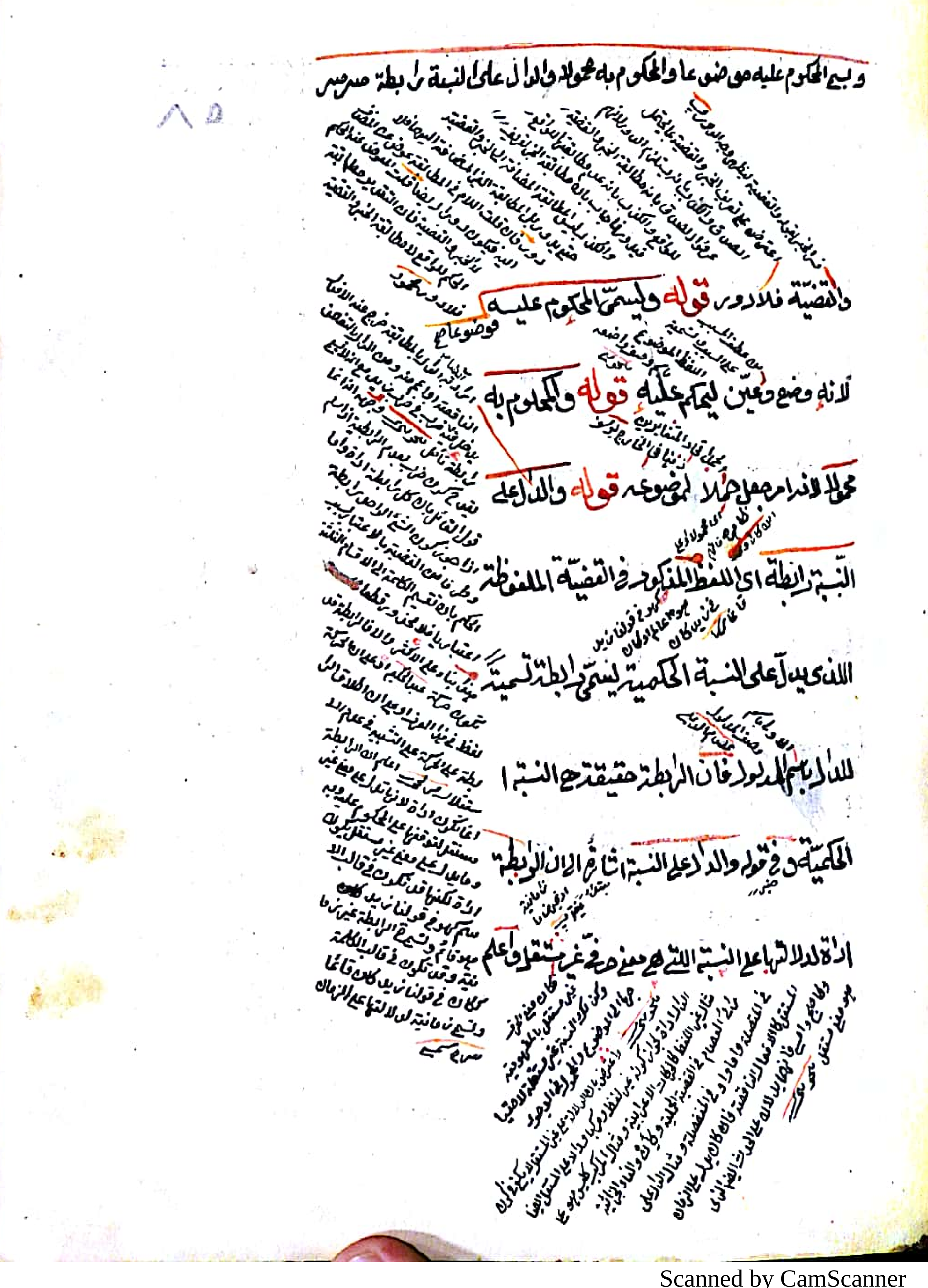
يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت

شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة

الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة

له وهذا المعنى يتوقف معرفته على معرفة الخبر

والقضية



وبين المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة مصرحين

والقضية فلا دور قوله ويسمى المحكوم عليه موضوعا

لانه وضع وعين ليحكم عليه قوله والمحكوم به

محمولا لانه امر حمل حملا لموضوعه قوله والدال على

النسبة رابطة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة

الذي يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة تسمية

للدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة

الحكمية وفي قوله والدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة

اداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم

وقد استعير لها هو متن

الروابط قد تذكر في القضية وقد تحذف من القضية

على الاول وتسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية **قوله**

وقد تستعير لها هو اعلم ان الروابط تنقسم الى زمانية

تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة

الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي

ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية

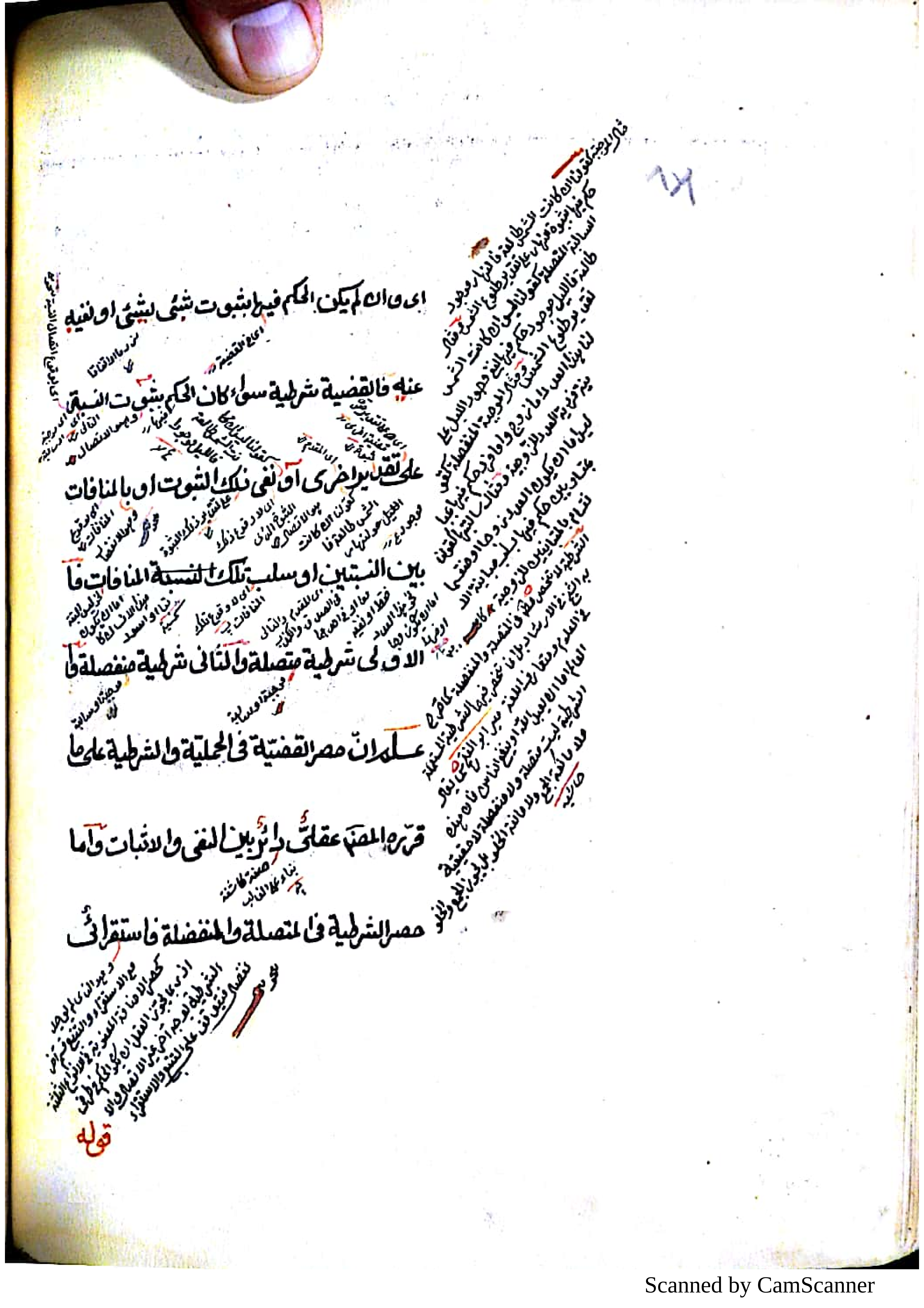
الى العربية وجد القوم ان الروابط الزمانية في لغة

العرب هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك

اللغة

و الافتشرطية متن

اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام است في
الفارسية و استين في اليونانية فاستعار و الرابطة
الغير الزمانية لفظة هو و هي و نحو هما مع كونهما
في الاصل اسماء لا ادوات نظرا الى ما اشار اليه المص
بقوله و قد استعير لها هو و قد يكون للرابطة
الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة نحو
كائن و موجود في قولنا زيد كائن قائما او
موجود شاعرا قوله و الافتشرطية



اى وان لم يكن الحكم فيها بثبوت شئ لشئ او نفيه
عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت النسبة
على تقدير اخرى او نفى ذلك الثبوت او بالمنافات
بين النسبتين او سلب تلك النسبة المنافات فا
الاولى شرطية متصلة والثانى شرطية منفصلة وا
علم ان حصر القضية فى الحملية والشرطية على ما
قرره المصنف عقلى دائر بين النفى والاثبات واما
حصر الشرطية فى المتصلة والمنفصلة فاستقرائى

قوله

وفي الجزء الاول ان مقدما والثاني تاليا والموضوع ان كان شخصا سميت القضية شخصية وان كان

نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سور والا

قوله وفي الجزء الاول ان مقدما لتقدمه في الذكر

قوله والثاني تاليا لتلوه الجزء الاول قوله والمو

ضوع ان كان شخصا سميت القضية شخصية

او مخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية

والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة

كلية او جزئية وما به البيان سور قوله مهملة

تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولبالو

حظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى

ما هو موضوعه شخصًا اي علي مثل القياس وفصل

التقسيم ان للموضوع اما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان

او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس

حقيقة هذا الكلي وطبيعته اي لا على افراده وعلى

الثاني فاما ان يبين كمية افراد المحكوم عليها بان

يبين ان الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين

ذلك بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية و

الثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان

٩١

بيّن فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية

وان بيّن فيها ان الحكم على بعض افراده فجزئية

وكلّ منهما اما موجبة او سالبة فلا بد في كل

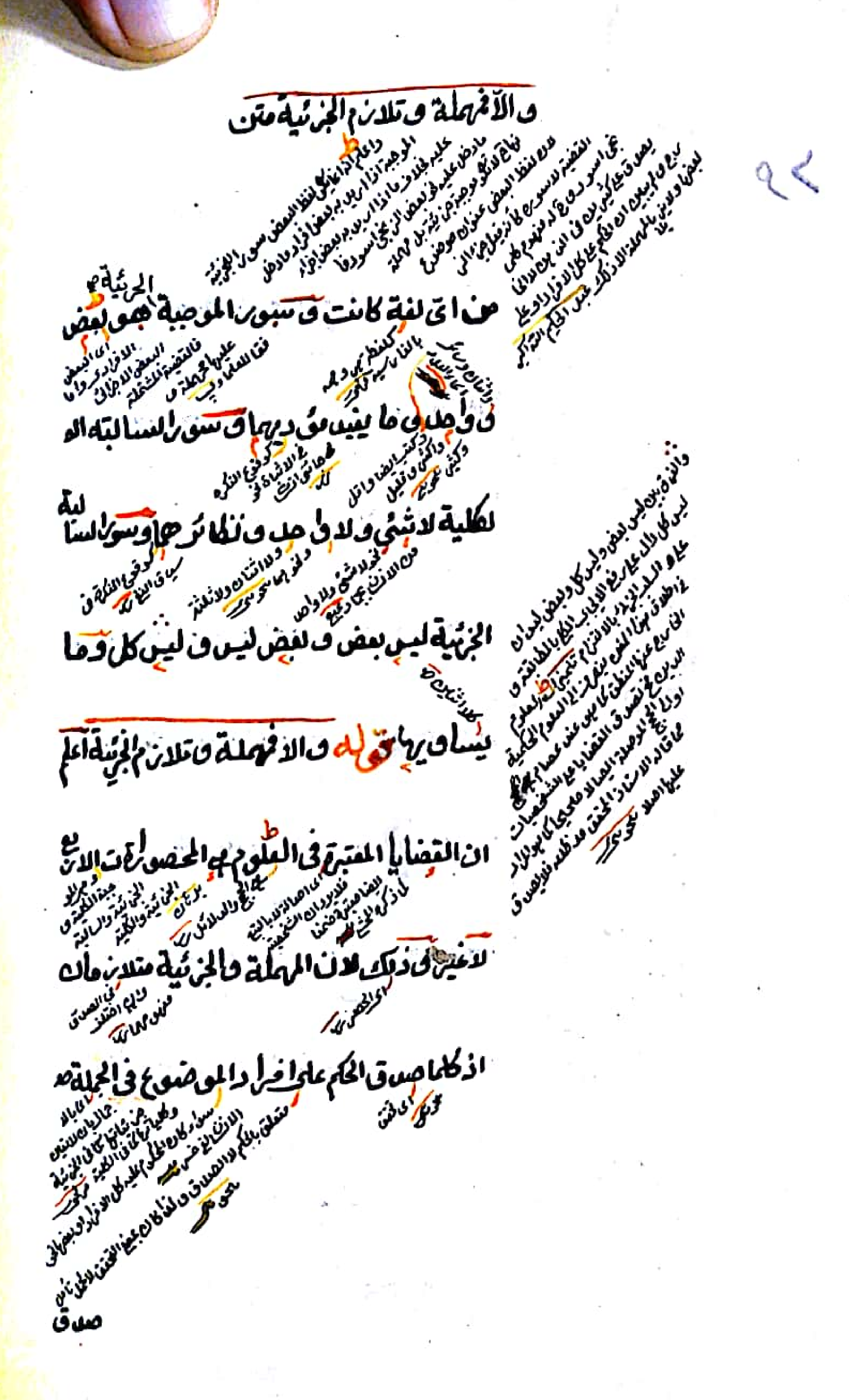
من تلك المحصورات الاربع من امر يبيّن كمية افراد

الموضوع ويسمى ذلك الامر بالسّور اذ كان سور

البلد محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه

عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية

نحو كلّ ولام الاستغراق وما يفيد معناهما



ف الأ فهملة و تلازم الجزئية متن

من اي لغة كانت في سور الموجبة الجزئية فهو بعض
و احد و ما ينفي مع دبها في سور السالبة الـ
لكلية لا شيء و لا واحد و نظائرهما و سور السالبة
الجزئية ليس بعض و بعض ليس و ليس كل و ما

يساويها قوله في المهملة و تلازم الجزئية اعلم
ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع
لا غير في ذلك لان المهملة و الجزئية متلازمان
اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق

صدق على بعضها فراده بالعكس فالمهملة صد

مندرجة تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنهما

لخصوصهما فانه لا كمال كمالا في معرفة الجزئيات لتغيرها

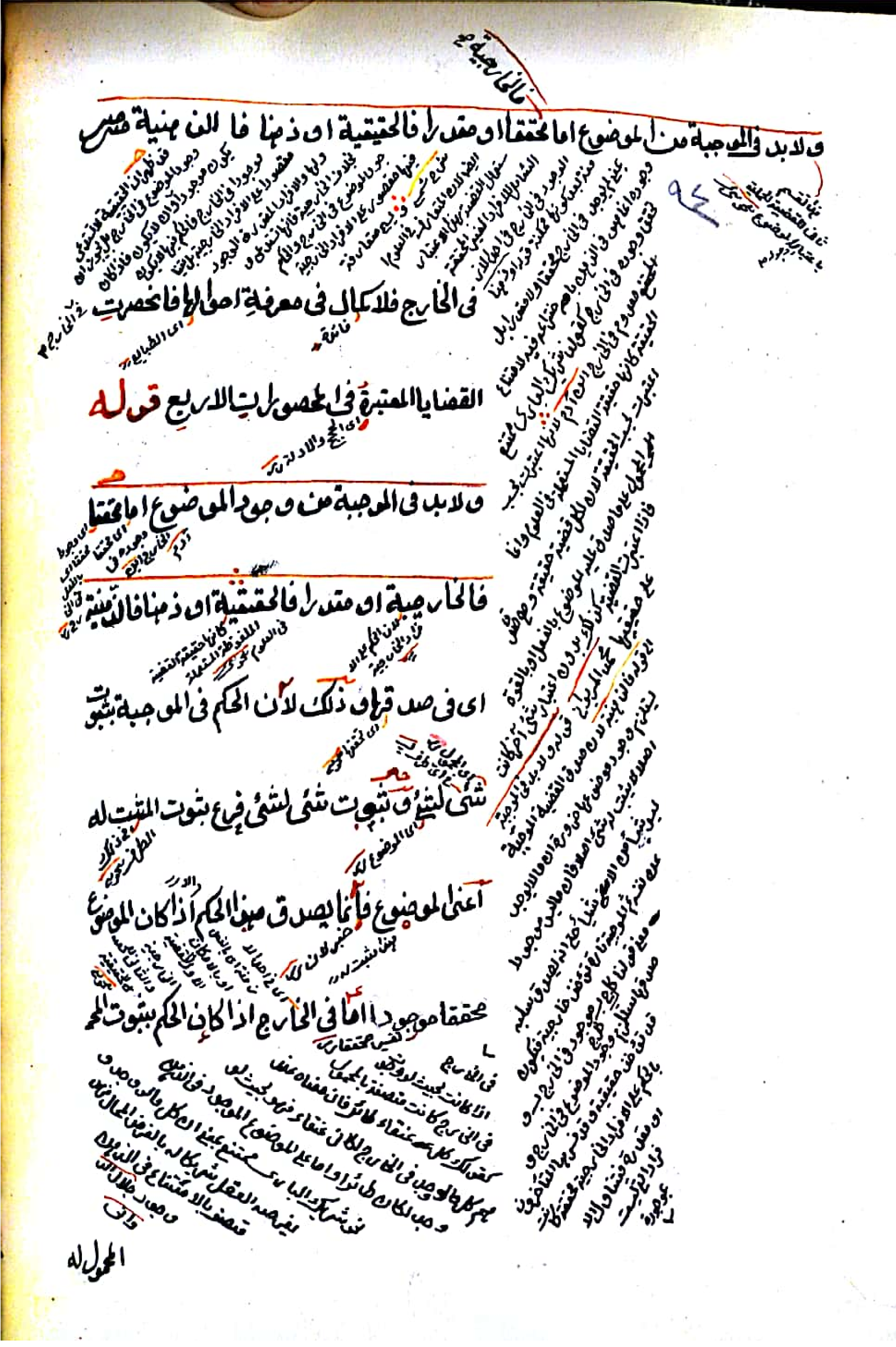
وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات

التي يحكم فيها على الاشخاص من احوالها والطبيعية لا يبحـ

ث عنها في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من

حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا

من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة



ولابد في الموجبة من الموضوع اما محققا او مقدرا فالحقيقية اي ذهنا فالذهنية قصر

في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانحصرت

القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع قوله

ولابد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققا

فالخارجية او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية

اي في صدقها وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت

شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له

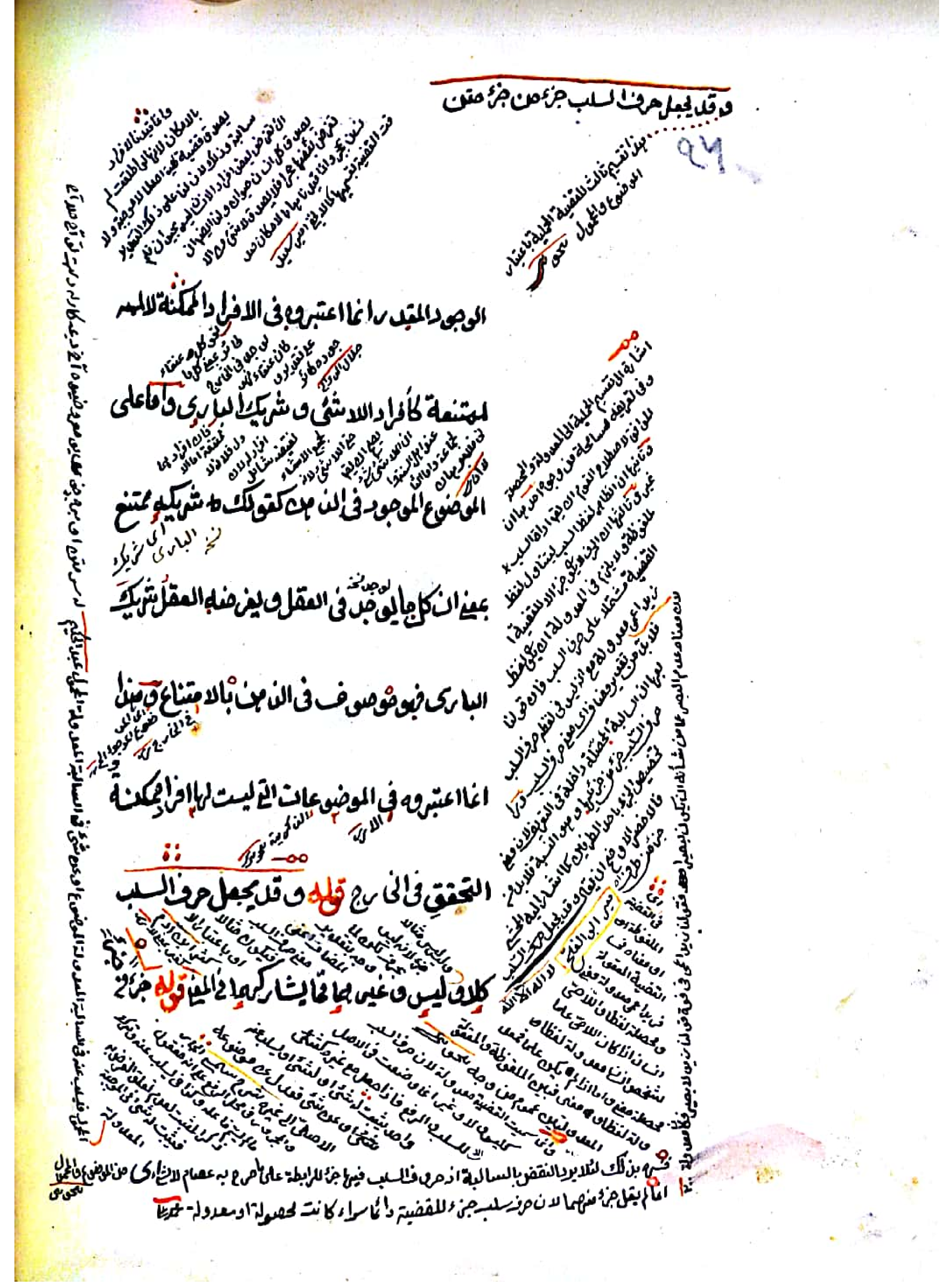
اعني الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع

محققا موجودا اما في الخارج اذا كان الحكم بثبوت المح

المحمول له

المحمول له هناك اى فى الذهن كذلك ثم القضايا
الحملية المعتبرة فى العلوم باعتبار وجود موضوعها
على ثلثة اقسام لان الحكم فيها اما على الموضوع
الموجود فى الخارج محققا نحو كل انسان حيوان بمعنى
ان كل انسان موجود فى الخارج حيوان فى الخارج
واما على الموضوع الموجود فى الخارج مقدرا نحو كل
انسان حيوان بمعنى ان كلما لو وجد فى الخارج
وكان انسانا فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا

الوجود وليس ذلك الا ما اعتبره العقل من عند نفسه فثبت ظرفية الذهن لان ذلك من هو معقول فانه صرح به ذهب



وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء حقق

يعنى تقسيم ثالث للقضية الحملية باعتبار الموضوع و المحمول

الوجود المقيد انما اعتبروه فى الافراد الممكنة لا الممـ
لممتنعة كافراد اللاشئ و شريك البارى واما على
الموضوع الموجود فى الذهن كقولك شريكه ممتنع
بمعنى ان كل ما لو وجد فى العقل و يفرضه العقل شريك
البارى فهو موصوف فى الذهن بالامتناع و هذا
انما اعتبروه فى الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة
التحقيق فى الى ~ قوله وقد يجعل حرف السلب
كلا و ليس و غير بها و ما يشاركها فى المعنى قوله جزء

شبهه بذلك لئلا يرد النقض بالسالبة اذ حرف السلب فيها جزء للرابطة على ما صرح به عصام الدين لا الشارح من الموضوع و المحمول
اما لم يقل جزء منهما لان حرف سلب جزء للقضية دائما سواء كانت محصولة او معدولة - محرره

فتسمى معدولة والا فمحصلة مصرح

اى من الموضوع فقط او من المحمول فقط او كليهما

فالقضية على الاول معدولة الموضوع وعلى الثانى

معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين

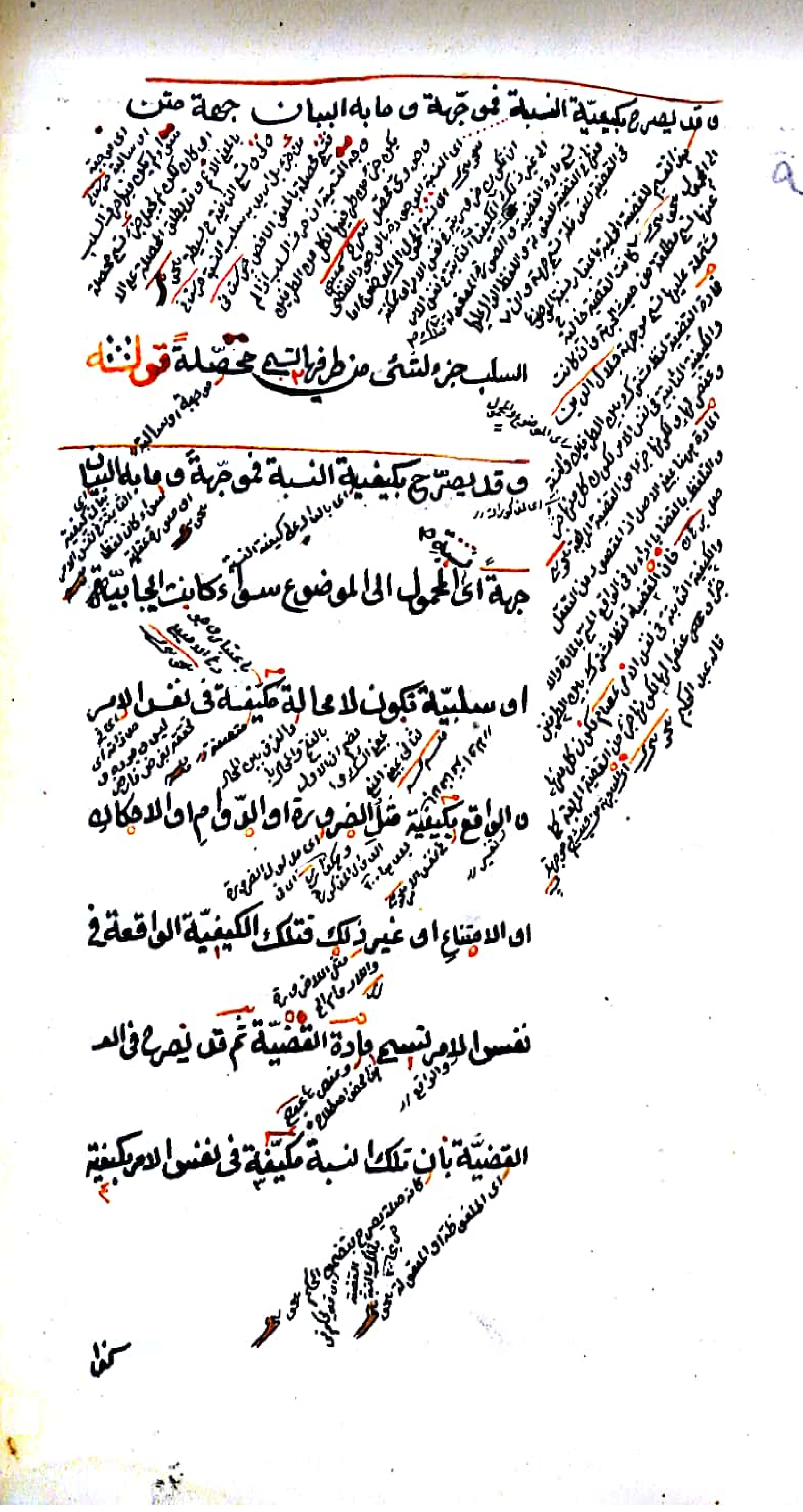
قوله فتسمى معدولة والا فمحصلة لان حرف

السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل الا في

جزء المعنى كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت

فسميت القضية التى هذا الحرف جزء من جزئها معدولة

تسمية للكل باسم الجزء والقضية التى لا تكون حرف



و قد يصرح بكيفية النسبة فهي جهة و ما به البيان جهة متن

السلب جزء لشيء من طرفيها اي محصلة قوله

و قد يصرح بكيفية النسبة فهي جهة و ما به البيان

جهة اي المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية

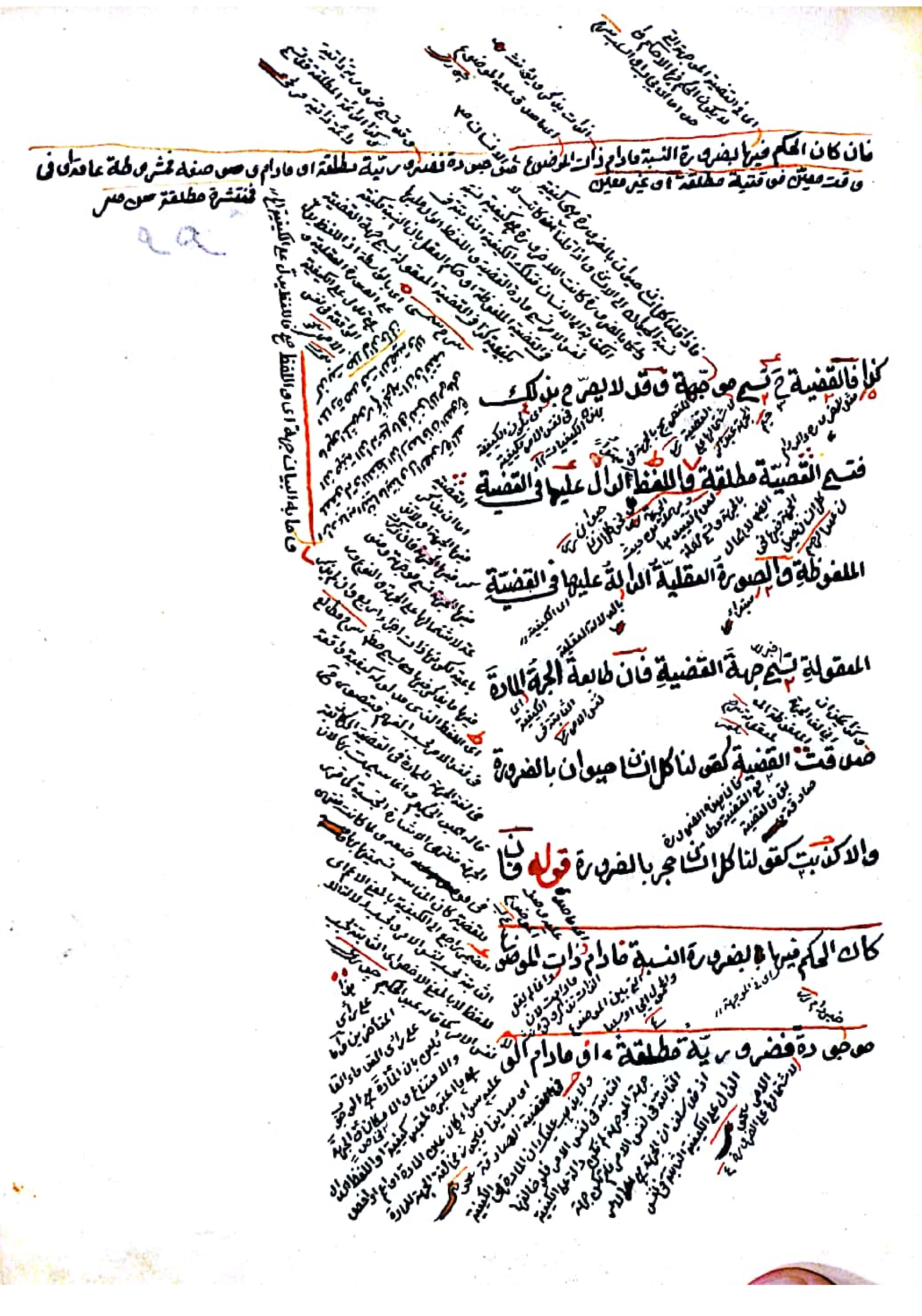
او سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر

و الواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان

او الامتناع او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في

نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح في العبـ

القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية



فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فتسمى ضرورية مطلقة او ما دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة

كذا فالقضية تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك

فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في القضية

الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية

المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة

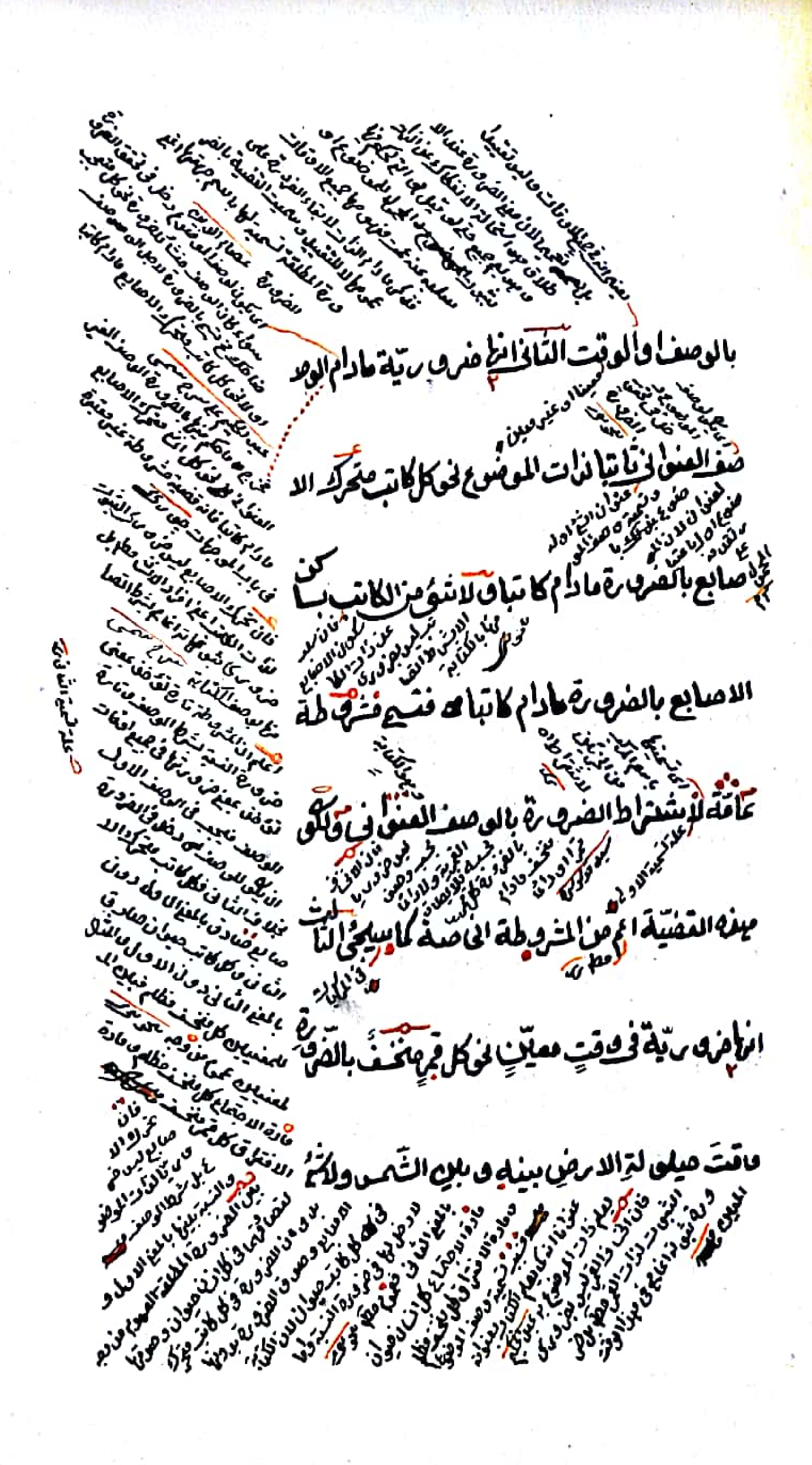
صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة

والا كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة قوله فان

كان الحكم فيها بالضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع

موجهة ضرورية مطلقة او ما دام الو

صف مشروطة عامة او في وقت معين فوقية ثم
اى غير معين فمنتشرة مطلقة اى قد يكون الحكم في القضية
الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية ضرورية اى
ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه
الاول انها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة
نحو كل انسان حيوان بالضرورة فلا شىء من الانسان
بحجر بالضرورة وتسمى القضية ح ضرورية مطلقة
لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورية
بالوصف


بالوصف والوقت الثاني انها ضرورية مادام الوصـ

ـف العنواني ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الا

صابع بالضرورة مادام كاتبا او لا شيء من الكاتب بساكن

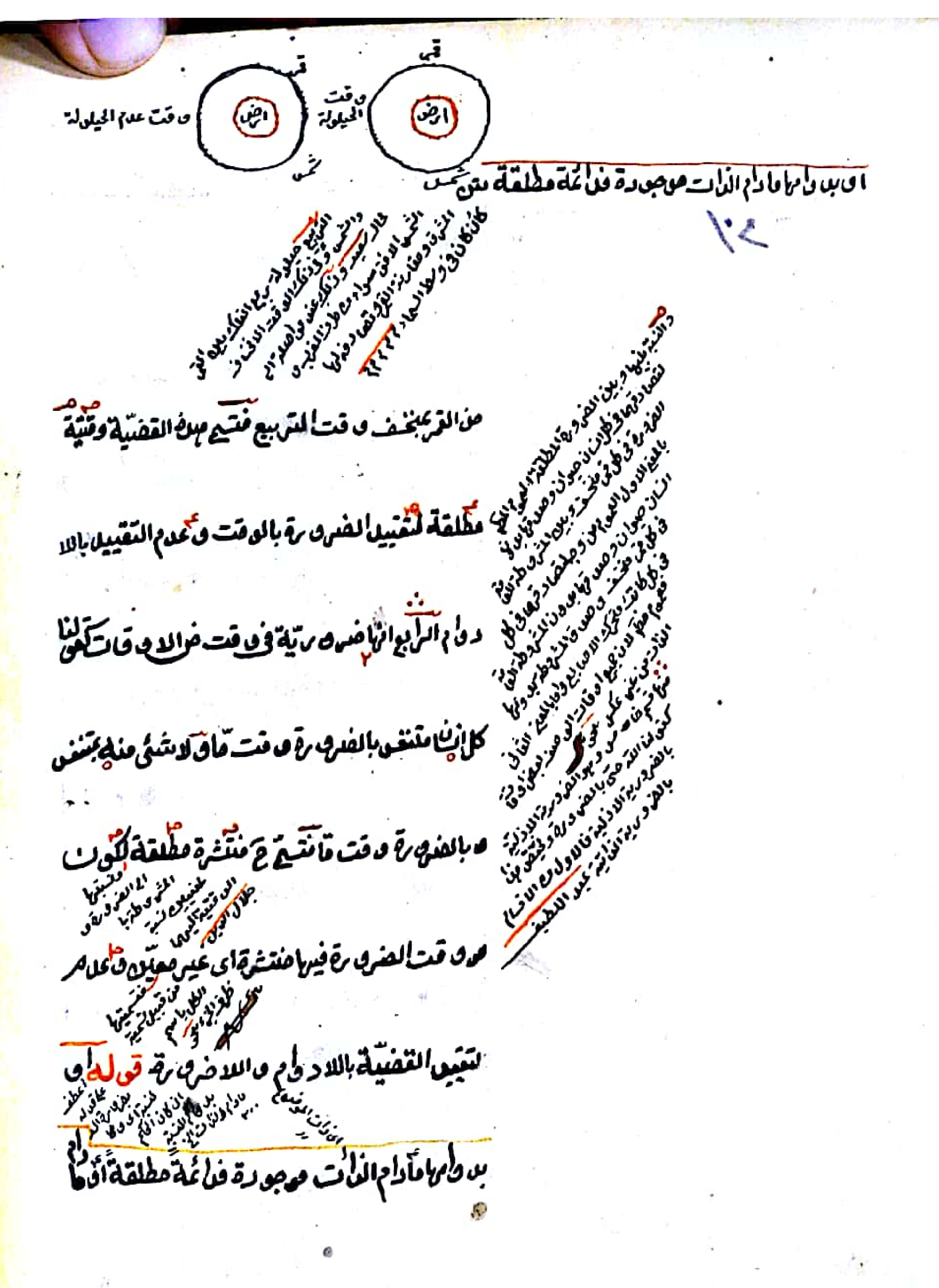
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فتسمى مشروطة

عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وتكون

هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء الثالث

انها ضرورية في وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة

وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء



اى بل دائما ما دام الذات موجودة فدائمة مطلقة

من القمر بمنخسف وقت التربيع فتسمى هذه القضية وقتية

مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم التقييد باللا

دوام الرابع انها ضرورية فى وقت من الاوقات كقولنا

كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما بمعنى

انه بالضرورة وقتا ما فتسمى منتشرة مطلقة لكون

وقت الضرورة فيها منتشرة اى غير معين وعدم

تقييد القضية باللادوام واللاضرورة **قوله** اى

بل دائما ما دام الذات موجودة فدائمة مطلقة او دائم

الوصف

اى ما دام الوصف فعرفية عامة متن

الوصف فعرفية عامة والفرق بين الضرورة والد

وام ان الضرورة هى استحالة الانفكاك شىء عن شىء

والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا كد

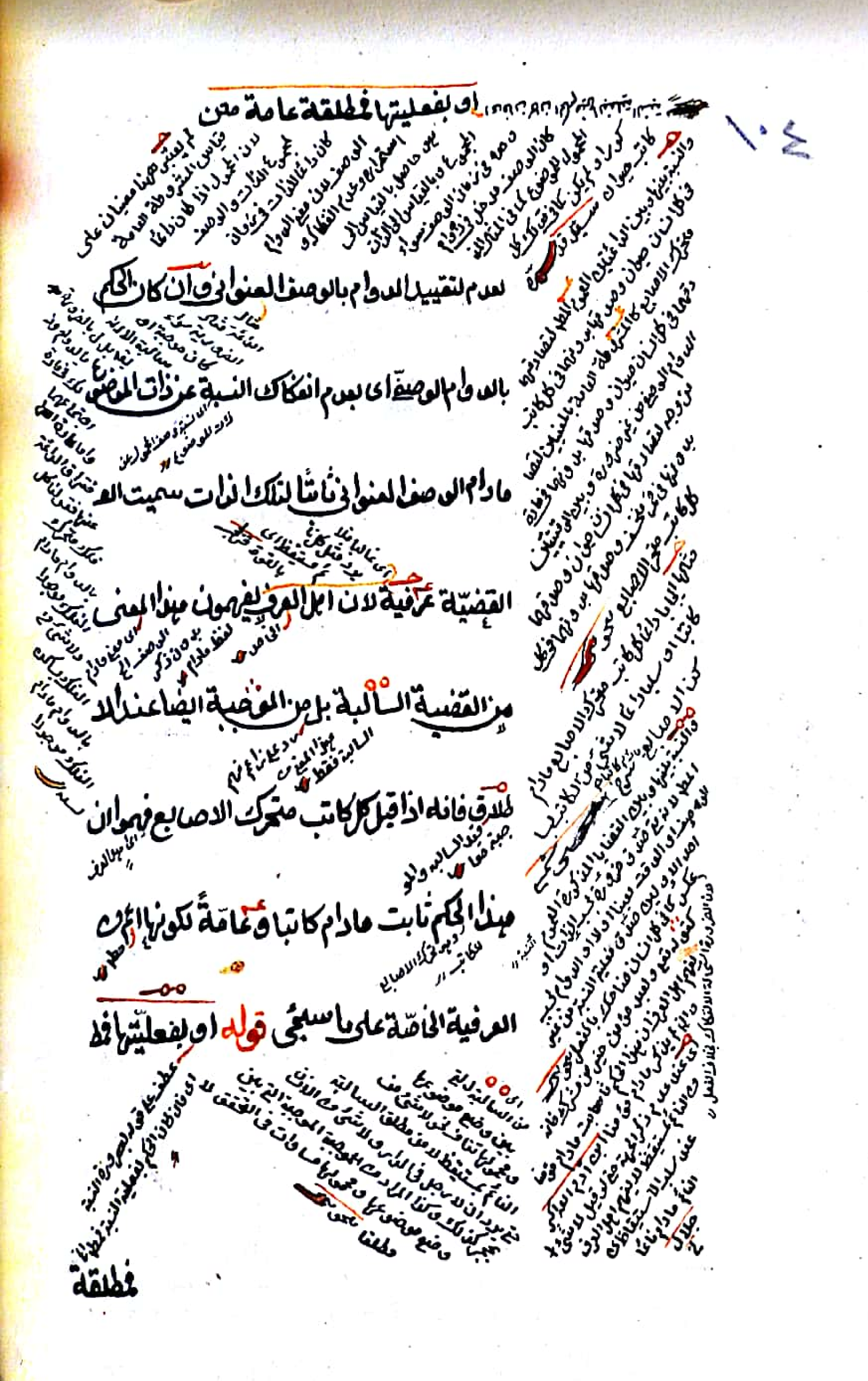
وام الحركة للفلك ثم الدوام اعنى عدم انفكاك النسبة

الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتى او وصفى

فان كان الحكم فى الموجهة بالدوام الذاتى اى بعدم انفكا

النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة

سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة



اى بفعليتها مطلقة عامة معن
لعدم لتقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم
بالدوام الوصفي اى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع
مادام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت الع
القضية عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى
من القضية السالبة بل من الموجبة ايضا عند الا
طلاق فانه اذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع فهموا ان
هذا الحكم ثابت مادام كاتبا وعامة لكونها اعم من
العرفية الخاصة على ما سيجئ قوله او بفعليتها مط

مطلقة

او بعدم ضرورة خلافها ممكنة عامة متن

مطلقة عامة اى بتحقق النسبة بالفعل فالمطلقة

العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالـ

فعل اى فى احد الازمنة الثلثة وتسميتها بالمطـ

لان هذا هو المفهوم من القضية عند الاطلا قـ

وعدم تقييدها بالضرورة اى الدوام او غير

ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجو

دية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء قوله

او بعدم ضرورة خلافها ممكنة عامة اى

موجوده فالامكان العام يشمل الواجب والممكن والممتنع

حكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها
ليس ضروريا كقولنا زيد كاتب بالامكان
العام يعني ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى
ان سلبها عنه ضروري فاسميت القضية ح
ممكنة عامة لاشتمالها على الامكان على الامكان
وهو سلب الضرورة عامة لكونها اعم
من الممكنة الخاصة قوله فهذه بسائط اي القضايا
الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط

قوله و قد تقيل اعلم ان القضية الموجبة اما بسيطة

وهي ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط

كما في الموجهات الثماني واما مركبة وهي التي يكون

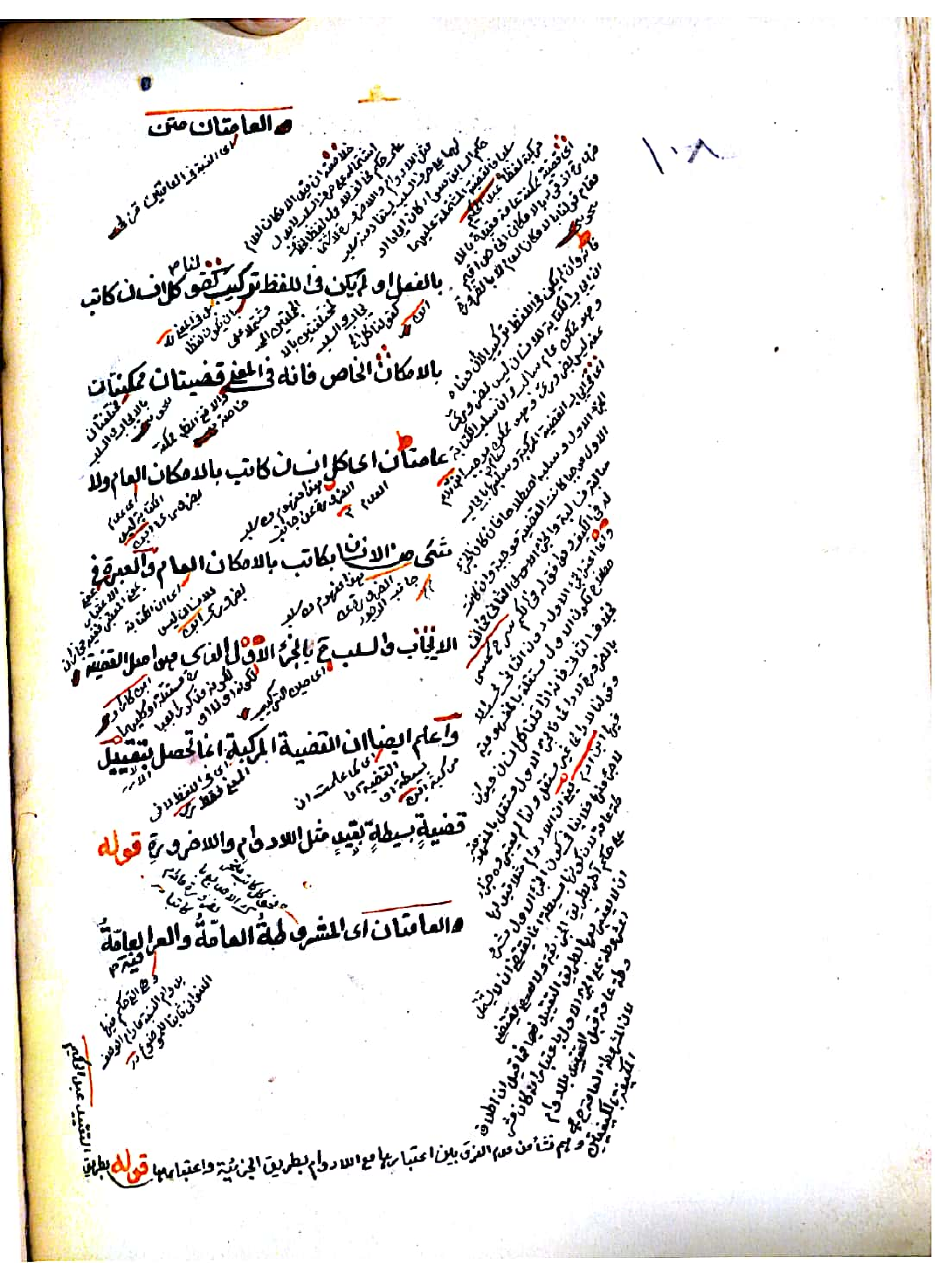
حقيقتها مركبة من الايجاب و سلب بشرط ان

لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة

سواء كانت في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان

ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما اشارة

الى حكم سلبي اي لا شيء من الانسان بضاحك



العامتان متى

بالفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب

بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان ممكنتان

عامتان اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا

شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة في

الايجاب والسلب بالجزء الاول الذى هو اصل القضية

واعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد

قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللاضرورة قوله

العامتان اى المشروطة العامة والعرفية العامة

قوله بطريق ... الجزئية واعتبارها مع اللادوام بطريق ... ولم تشأ من عدم الفرق بين اعتبارها

والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فقسم المشروطة الخاصة متن

قوله والوقتيتان المطلقتان اي الوقتية المطلقة

والمنتشرة المطلقة قوله باللادوام الذاتي ومعنى اللا

دوام الذاتي وهو ان هذه النسبة المذكورة في

القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع

موجودة فيكون نقيضها واقعة البتة في زمان

من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة

عامة في الفقه للاصل في الكيف فافهم قوله فقسم

المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة

نسبة وصف المحمول لذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع

والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة متن

المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاص

صابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما اي لاشيئ

من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل

قوله والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللا

دوام الذاتي كقولنا بالدوام لاشيئ من الكاتب

بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما اي كل كاتب

ساكن الاصابع بالفعل قوله والوقتية والمنتشرة

المطلقتان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

واعلم ان قد يجب ان يكون قضايا في وصف التي قبلها ان كانت وصفا فالعنوان وصفا وان كانت بالدوام غيرها الوصف والموضوع والاصل يجب التقييد باللادوام

باللادوام

وقيدنا المطلقة العامة باللاضرورة الذاتي متن

باللادوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق

فسمية الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي

الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل

قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اى

لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة

المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء

من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اى

كل انسان متنفس بالفعل قوله باللاضرورة الذاتي

قسم الوجودية اللاضرورية متن

ومعنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في

القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع

موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان

الامكان هو سلب الضرورة الطرف المقابل

كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة

عامة مخالفة للاصل في الكيف قوله قسم الوجو

دية اللاضرورية معنى المطلقة العامة هو

فعلية النسبة ووجودها في وقت من الا

وقات

اى باللادوام الذاتى متن

١١٣

من الاوقات فى الاستعمال اعلى لفظى تعالى بالوجو

دية مع المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية ا

لذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ا

ولا شىء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهى

مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احديهما

موجبة والاخرى سالبة قوله اى باللادوام

الذاتى انما قيد اللادوام بالذاتى لان تقييد العا

باللادوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنافى اللادوا

بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم

يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الى

صح ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم وا

علم انه كما يصح تقييد القضايا الاربع باللادوام

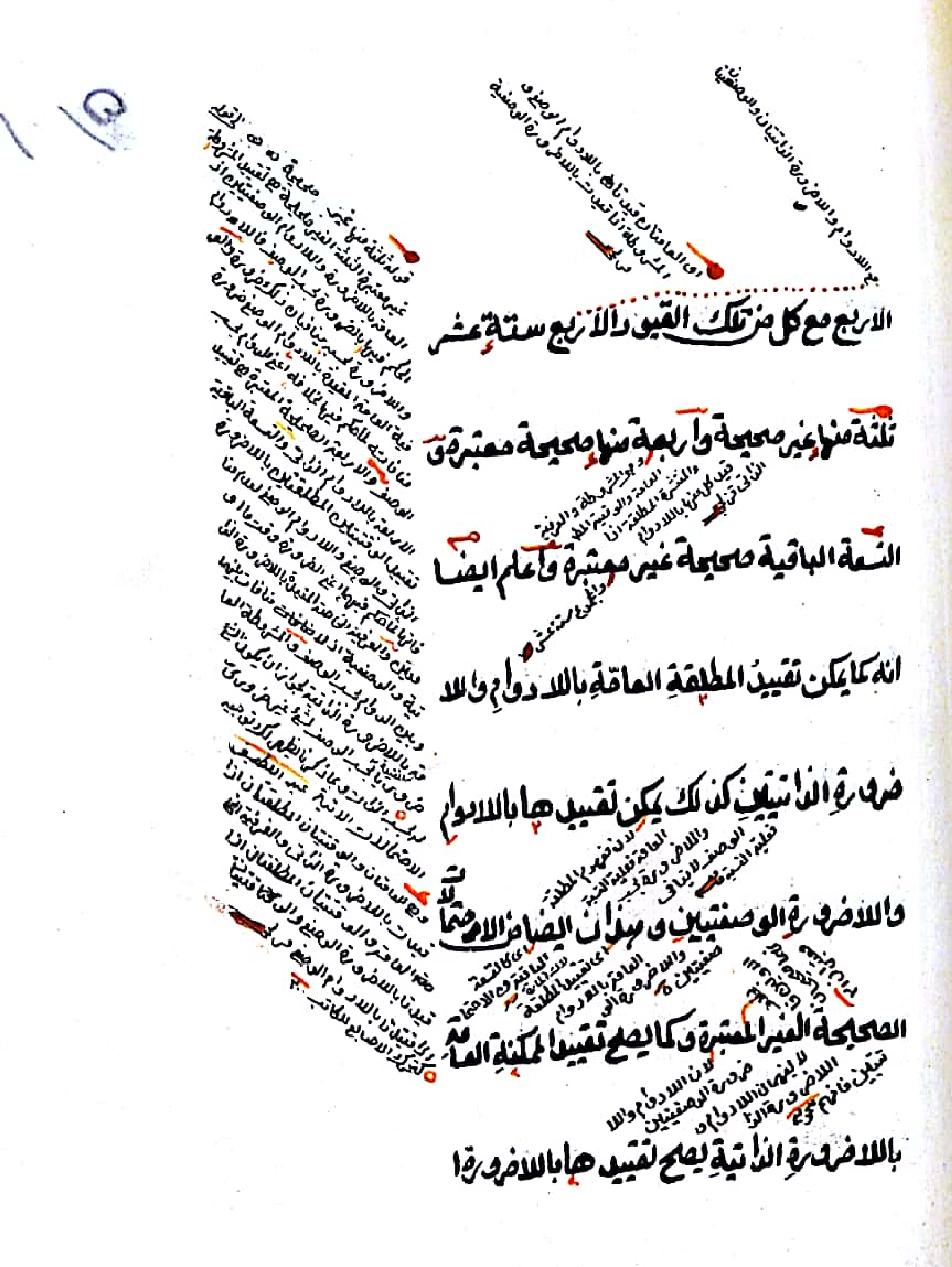
الذاتى كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية

وكذلك يصح ماسوى المشروطة العامة من

تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات

الحاصلة من ملاحظة كل واحدة من تلك القضايا

الاربع



الاربع مع كل من تلك القيود الاربع ستة عشر

ثلثة منها غير صحيحة واربعة منها صحيحة معتبرة و

التسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا

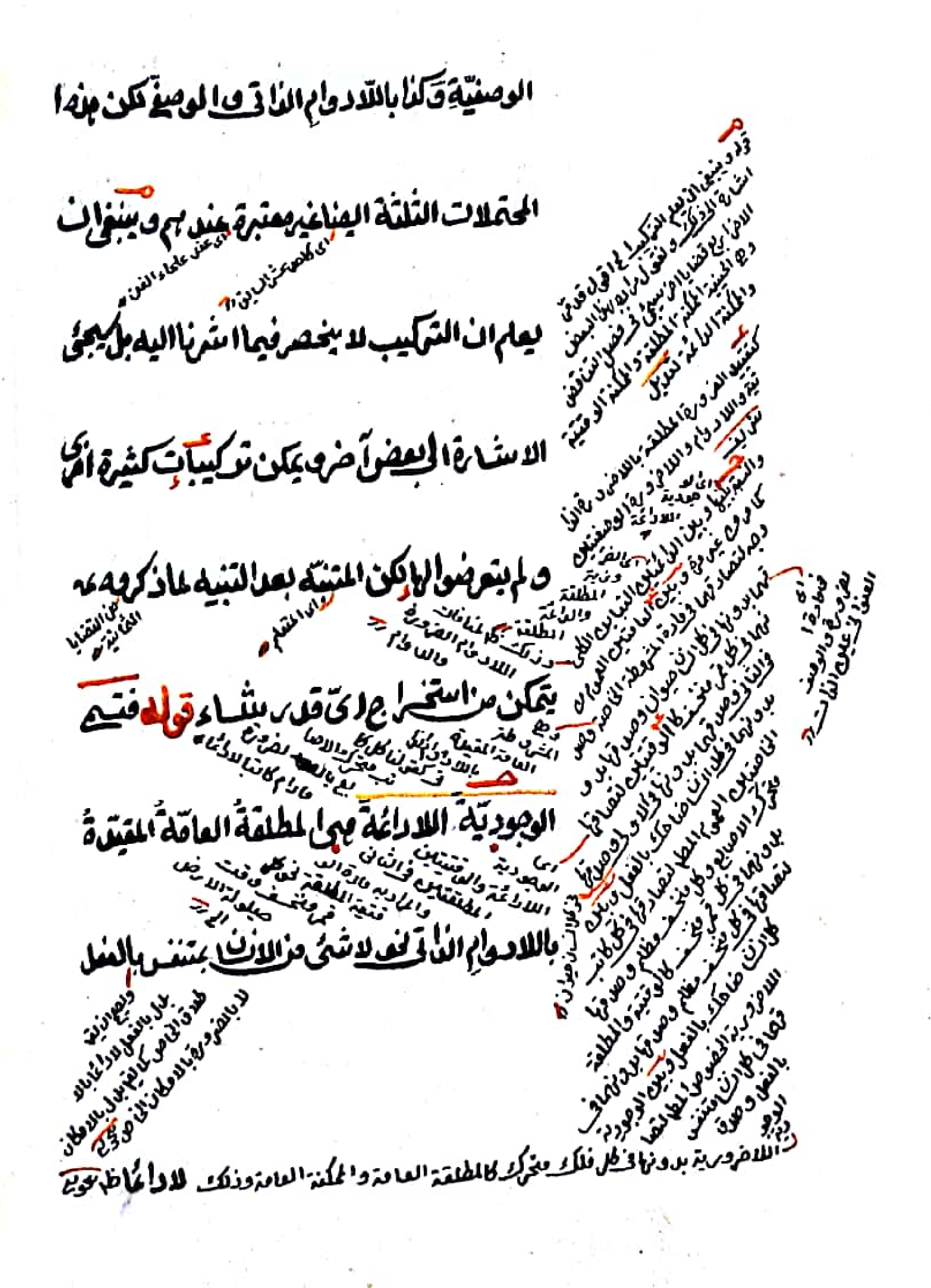
انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللا

ضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام

واللاضرورة الوصفيتين وهذان ايضا من الاحتمالات

الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة

باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة ا



الوصفية وكذا باللادوام الذاتي في الوصفي لكن هذه
الحتملات الثلثة المغايرة معتبرة عندهم وينبغي ان
يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل يجئ
الاشارة الى البعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة ام
ولم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه لما ذكره
يتمكن من استخراج اى قدر يشاء قوله فتح
الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة
باللادوام الذاتي لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل
لا دائما ظ

صور المركبات	الضرورية الذاتية	الضرورة الوصفية	اللادوام الذاتي	اللادوام الوصفي
الضرورية المطلقة	غير صحيح	غير صحيح	غير صحيح	غير صحيح
المشروطة العامة	ص غ م	غير صحيح	غير صحيح	غير صحيح
الوقتية المطلقة	ص غ م	ص غ م	ص م	ص غ م
المنتشرة المطلقة	ص غ م	ص غ م	ص م	ص غ م
الدائمة المطلقة	ص م	ص غ م	غ ص	غ ص
العرفية العامة	ص غ م	ص غ م	ص م	غ ص
المطلقة العامة	ص م	ص غ م	ص م	ص غ م
الممكنة العامة	ص م	ص غ م	ص غ م	ص غ م

فحاصل ما في هذا الجدول اثنان وثلاثون قضية

لا دائما اى كل انسان متنفس بالفعل فهو مركبة من
مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة

قوله وقد تقيد الممكنة العامة بلا ضرورة جانب
الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة اى كما انه يحكم فى
الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقط يحكم بلا
ضرورة الجانب الموافق ايضا فتصير القضية مركبة من
ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب ضرورة الجانب المخالف
هو امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق

وهذه مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة متن

١١٨

بامكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بأمكان اله

لطرف الموافق وأمكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالا

مكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام

ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام قوله وهذه

مركبات اى هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة

الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والو

جودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة

الخاصة قوله لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة

واللاضرورة

وأما ما قال بعض المحققين ان اللادوام يدل التزاما على مطلقة عامة واللاضرورة يدل مطابقة على ممكنة عامة فلو لم يقل فمنا هما المطلقة العامة والممكنة العامة اذ المتبادر من النفي عند الاطلاق هو المدلول المطابقي بل اسبق لفظ الاشارة الى ...

واللاضرورة اي الممكنة عامة في النفي الكيفية وموافقة الكمية متن

واللاضرورة اي الممكنة عامة في النفي الكيفية وموافقتي

الكمية اي الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك

في بيان معنى اللادوام واللاضرورة واما الموافقة

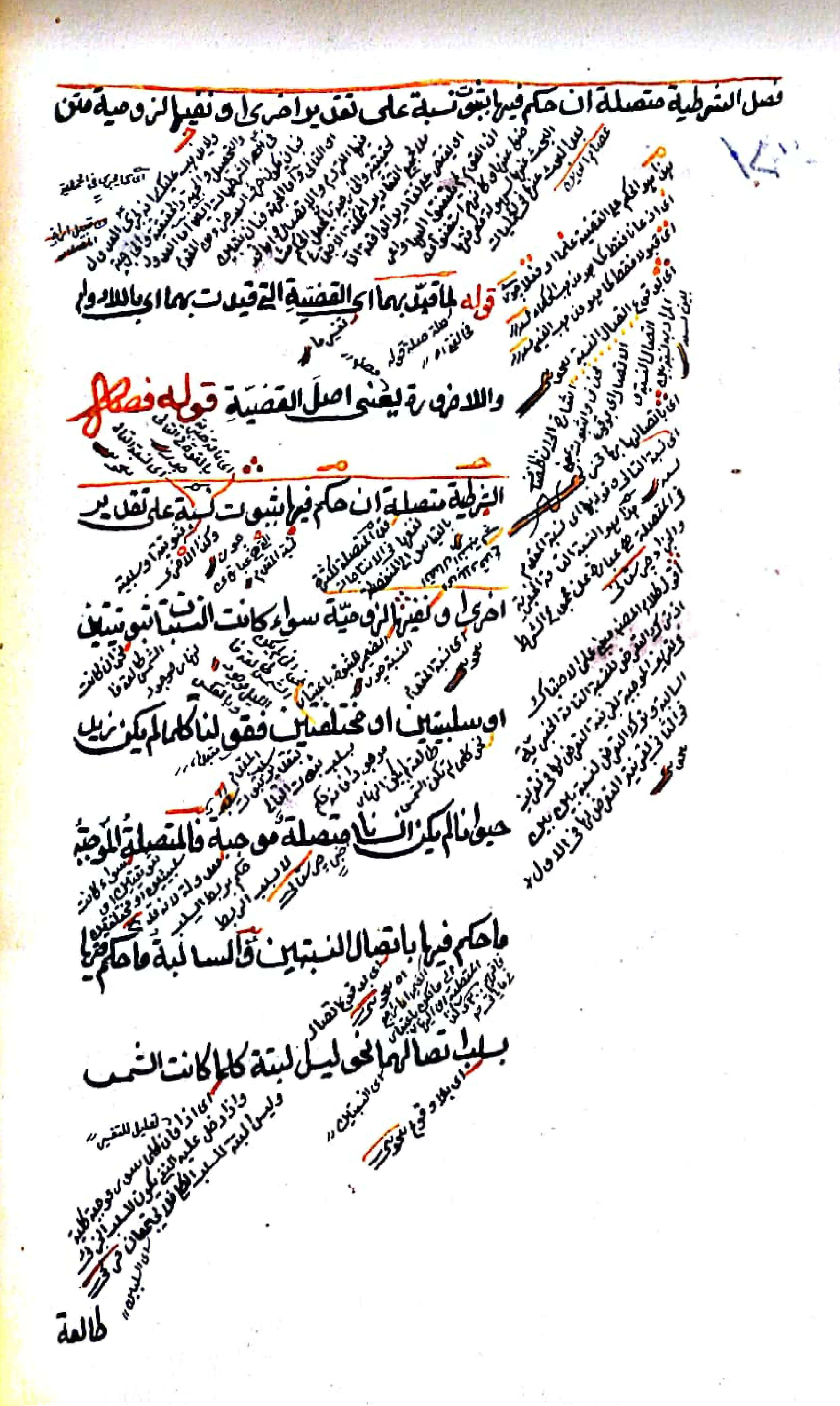
في الكمية اي الكلية والجزئية فلان الموضوع في القضية

المركبة واحد وقد حكم عليه بحكمين مختلفين

بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول

على الافراد كلها كان في الجزء الثاني ايضا على كلها

وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني



فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفيها لزومية متن

قوله الملتبس بهما اي القضية التي قيدت بهما اي بالاولى

واللاحقة يعني اصل القضية قوله فصل

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير

اخرى او نفيها لزومية سواء كانت النسبتان ثبوتيتين

او سلبيتين او مختلفتين فقولنا كلما لم يكن زيد

حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة

ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها

بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس

طالعة

ان كان ذلك الحكم لعلاقة مثل

طالعة كان الليل موجودا ولكن تلك اللزومية

الموجبة ايضا ما حكم فيها بالاتصال لعلاقة والتي

ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء

لم يكن هناك اتصال كان لكن لا لعلاقة

واما الاتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال

او لنقيضه من غير ان يكون ذلك مستندا

الى علاقة نحو كلما كان الانسان ناطقا كان

الحمار ناهقا قوله ان كان ذلك الحكم لعلاقة

والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين اولا تنافيهما صدقا وكذبا من

والا فاتفاقية وهي ما يحكم فيها لا بسببية بل بمجرد التوافق كما في قولنا

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله

ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقا وكذبا سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فان كان

الحكم بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة سالبة قوله

فهي

فهي الحقيقية متى

فهي الحقيقية والمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها

بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما

ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا

العدد فردا اي حكم فيها بسلب تنافي النسبتين

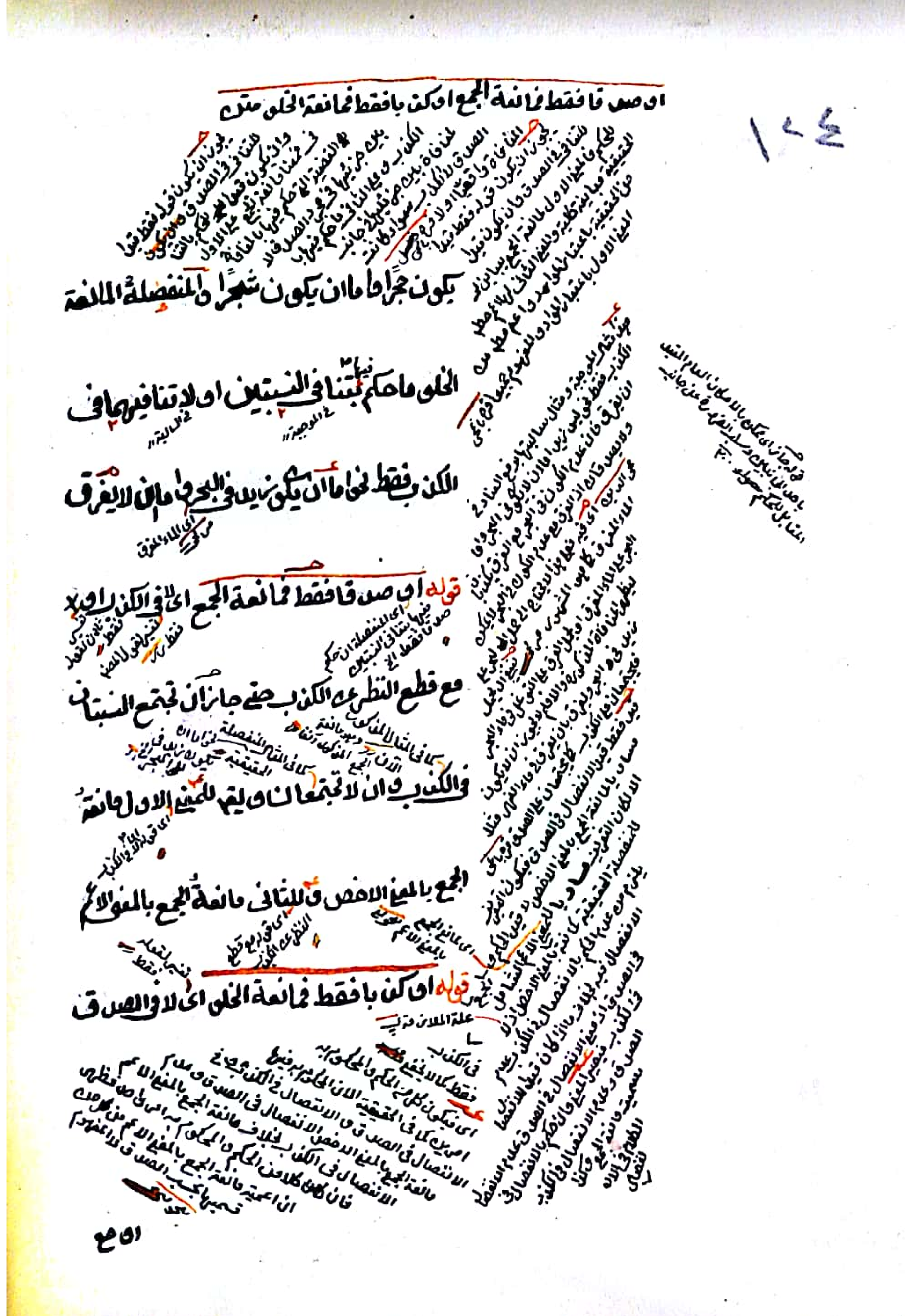
في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان

يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين

والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين

او لا تنافيهما في الصدق فقط نحو هذا الشيء اما

الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان تصدق قضية على ماصدق عليه قضية اخرى



او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو متن

يكون حجرا واما ان يكون شجرا في المنفصلة المانعة

الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في

الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق

قوله او صدقا فقط فمانعة الجمع اي لا في الكذب ايضا

مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان تجتمع النسبتان

في الكذب وان لا تجتمعا اتفاقيهما للمعنى الاول مانعة

الجمع بالمعنى الاخص وللثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم

قوله او كذبا فقط فمانعة الخلو اي لا في الصدق

اي مع

او مع قطع النظر عن الصدق والاول مانعة ال

خلو بالمعنى الاخص والثانى مانعة الخلو بالمعنى الاعم

قوله وكل منهما عنادية ان كان التنافى لذاتى

الجزئين والا فاتفاقية اى ان كان المنافات

بين الطرفين اى المقدم والتالى فمنافاة ناشية

عن ذاتيهما فى اى مادة تحققا كالمنافات بين

الزوجية والفردية لا عن خصوص المادة كا

لمنافات بين السواد والكتابة كما فى

ثم الحكم في الشرطية مثل

١٢٦

ان يكون اسود وغير كاتب ويكون

كاتبا وغير اسود فالمنافاة بين طرفي هذه الم

منفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة

اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق والكذب

في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية

قوله ثم الحكم في الشرطية كما ان الحملية ينـ

تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبـ

طبيعية كذلك الشرطية ايضا سواء كانت

متصلة

ان كان على جميع التقادير المقدم فكلية او بعضها فط متن

متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجز

ئية في المهملة والشخصية ولا يتصور الطبيعية ههنا

قوله ان كان على جميع تقادير المقدم كقولنا كلما كا

نت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله فكلية ف

سورها في المتصلة الموجبة كلما او مهما او متى وما

في معناها وفي المنفصلة دائما وبلاد في نحو ما مر

وفي المنفصلة الموجبة واما في السالبة مطلقا فسورها

ليس البتة قوله او بعضها فط اي بعض غير معين

جزئية اى معيناً فشخصية والا فمهملة وطرفا الشرطية فى الاصل متن

كقولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا

قوله جزئية وسورها فى الموجبة متصلة كانت

او منفصلة قد يكون وفى السالبة ليس كلما قد لا

يكون قوله او معينا فشخصية كقولك ان جئتنى

فاكرمتك قوله والا اى وان لم يكن الحكم على جميع

تقادير المقدم ولا على بعضها بان يسكت عن بيان

الكلية والبعضية فقط قوله فمهملة نحو اذا كان

الشئ انسانا كان حيوانا قوله وطرفا الشرطية فى

قضيتا حمليتان او متصلتان متن

الاصل اى قبل دخول اداة الاتصال والانفصال عليهما قوله قضيتان حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيه اى هما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان

قوله او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن



اى منفصلتان او مختلفتان الا انهما تلك

النهار موجود لم يكن الشمس طالعة فضيتان متصلتان

قوله او منفصلتان كقولنا كلما كان دائما اما ان يكو

العدد زوجا او فردا فلها دائما اما ان يكون منقسما

بمتساويين او غير منقسم بهما قوله او مختلفتان

اى بان يكون احد الطرفين حملية والآخر متصلة

واحدهما حملية والاخرى منفصلة او احدهما

متصلة والاخرى منفصلة فالاقسام ستة وعليك

عليك باستخراج ما تركناه من الامثلة قوله الا انهما

خرجتا

خرجتا بزيادة ادات الاتصال او الانفصال عن التمام متن

١٣١

خرجتا بزيادة اداتِ الاتصالِ او الانفصالِ

عن التمام اى عن ان يصح السكوت عليهما

و يحتملا الصدقَ و الكذبَ فتلا قولنا

الشمسُ طالعةٌ مركبٌ تامٌ خبريٌ محتمل للصدقِ

والكذبِ و لانعني بالقضيةِ الا هذا فاذا اد

خلتَ عليه اداةَ الاتصالِ فتلاو قلت ان

كانت الشمسُ طالعةً لم يصح ح ان تسكتَ عليه

و لم يحتمل الصدقَ والكذبَ بل احتجت الى



فصل التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس

ان تضم اليه قولك مثلا فالنهار موجود قوله

فصل التناقض اختلاف القضيتين قيد با

لقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات

على ما قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا

قوله بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الا

خرى خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة

والسالبة الجزئيتين فانهما قد تصدقان معا نحو

بعض الحيوان انسان بعضه ليس بانسان فلم يتحقق

بانه فان اختلافهما لا يقتضي لذاته وصورته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بين الموجبة كلية وجزئية بالايجاب والسلب يقتضي ذلك بشرط تامين مهذبين على الحاشية المقابلة

التناقض

١٣٣

التناقض بين الجزئيتين قوله وبالعكس اى

ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى

وخرج بهذا القيد اختلاف الموجبة والسالبة

الكليتين فانهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من

الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض

بين الكليتين ايضا فقد علم ان القضيتين لو كانتا

محصورتين يجب اختلافهما في الكم سيصرح به المصنف

قوله ولابد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة

مثل في المحصورات خاصة والاولى بالعرف الا تكون حقيقية او كلية كالمهملة

مثل في الكل من المحصورات والمخصوصات والمهملات

مثل في الموجهات خاصة وتكون مخصوصات والمخصوصات في الموجبة محصورات ولابيان يراد بالاختلاف في الحمل عدم الاتفاق فيه سواء كانتا مختلفتين في الجهة ام لم تكونا موجهتين ليشمل الحمليات غير الموجبة والشرطيات ايضا اي يراد بالاختلاف في الكم عدم الاتفاق فيه سواء اختلفتا فيه او لم تكونا محصورتين ليشمل الشخصيات والطبيعيات كما كان الاولى بالاختلاف في الاثنين عدم الاتفاق عبد الفتح

اي الايجاب والسلب

اي الكلية والجزئية

تصريح بما علم ضمنا مما سبق

التحقيق التناقض مطلقا ولو في الاخص والتحقيق فهو من التناقض الحقيقي

قوله بحيث يكون كل واحد منهما مستلزما للاخر

اى يشترط فى التناقض ان يكون احدى القضيتين

موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين

وكذا السالبتين قد يجتمعان فى الصدق والكذب

ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما

فى الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا موجبتين

يجب اختلافهما فى الجهة ايضا فان الضرورتين

قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة

ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة والممكنتين

قد تصدقان



قد تصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان

و لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان قوله و الا

اتحاد فيما عداهما اى و يشترط فى التناقض اتحاد القضيتين

فيما عدا الامور الثلثة المذكورة اعنى الكم و الكيف و الجهة

و قد ضبطوا هذا الاتحاد فى ضمن الاتحاد فى امور ثمانية

قال قائلهم : در تناقض هشت وحدت شرط دان

وحدت موضوع و محمول و مكان ؛ وحدت شرط و اضافه جزء و كل

قوه و فعل است در آخر زمان قوله و النقيض

والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة منه

للضرورية الممكنة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة

العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة

اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها

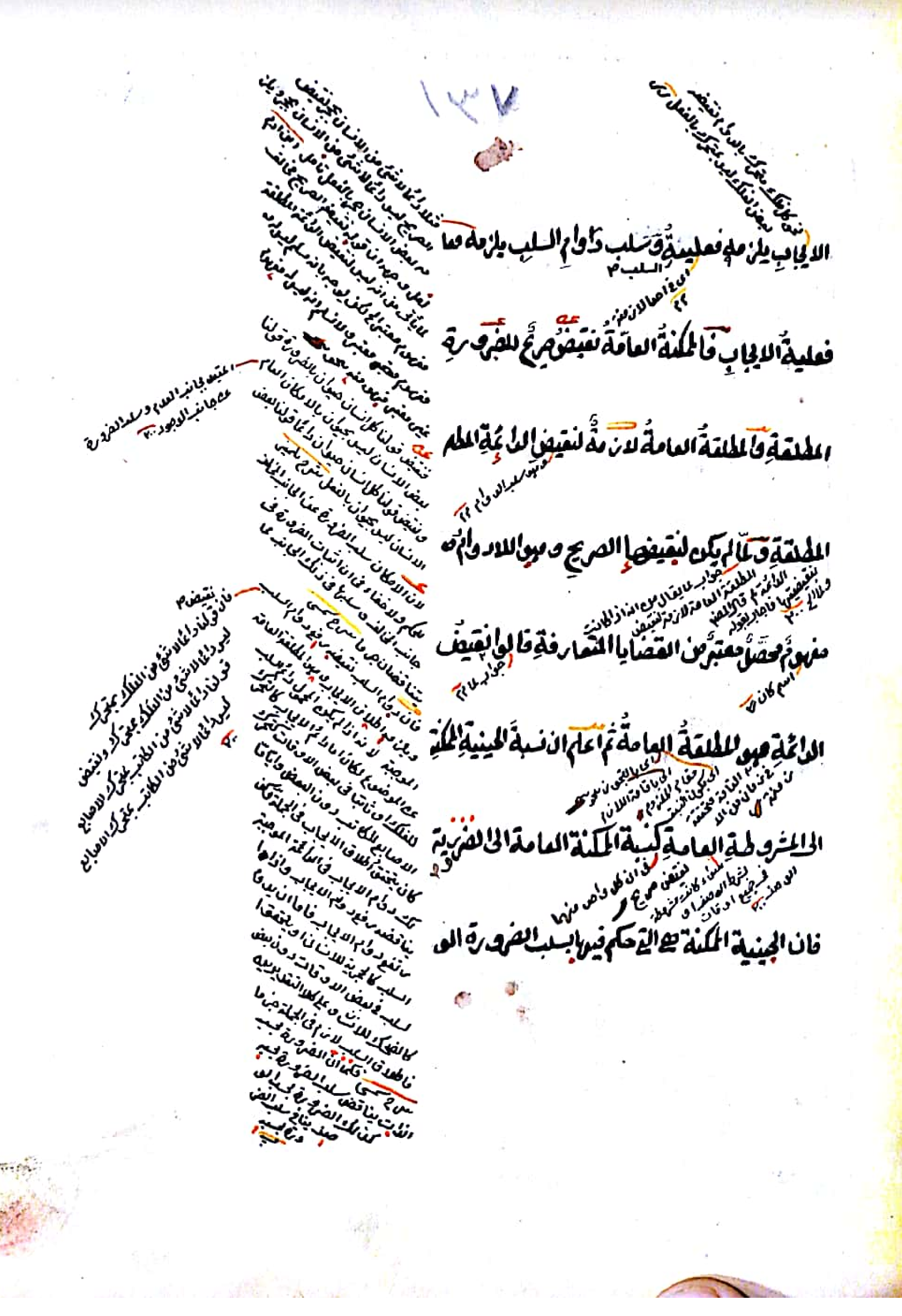
بضرورة الايجاب والسلب هي قضية حكم فيها بسلب تلك

الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل

فنقيض ضرورة الايجاب امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام

وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل في دوام

القضايا المخصوصة فان الحصول مطلقة او موجبة في زمن ليس الا كما هو المبين [illegible] الايجاب



الايجاب يلزمه فعلية وسلب دوام السلب يلزمه فعا

فعلية الايجاب فالمطلقة العامة نقيضه صريح للضرورة

المطلقة فالمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلـ

المطلقة وان لم يكن نقيضها الصريح وهو اللادوام

مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة فالنقيض

الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة الحينية الممكنة

الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية

فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الو

الوصفية عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لها

حكم فيه بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا

بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه

ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالا

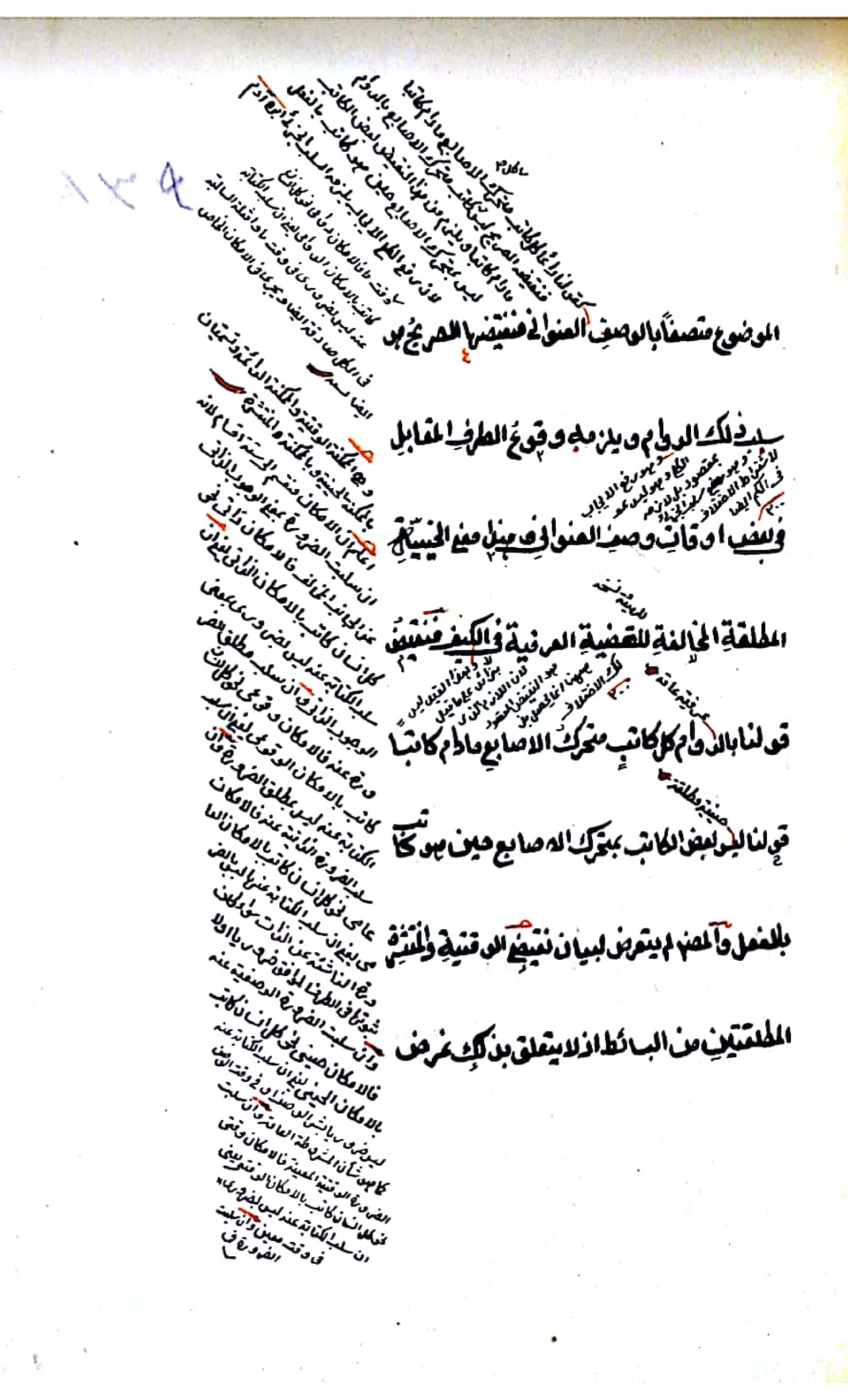
مكان وفي نسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية

النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني

الى العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك

لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات

الموضوع



الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو

سلب ذلك الدوام وهو يلزمه وقوع الطرف المقابل

في بعض اوقات وصف العنواني مثل معنى الحينية

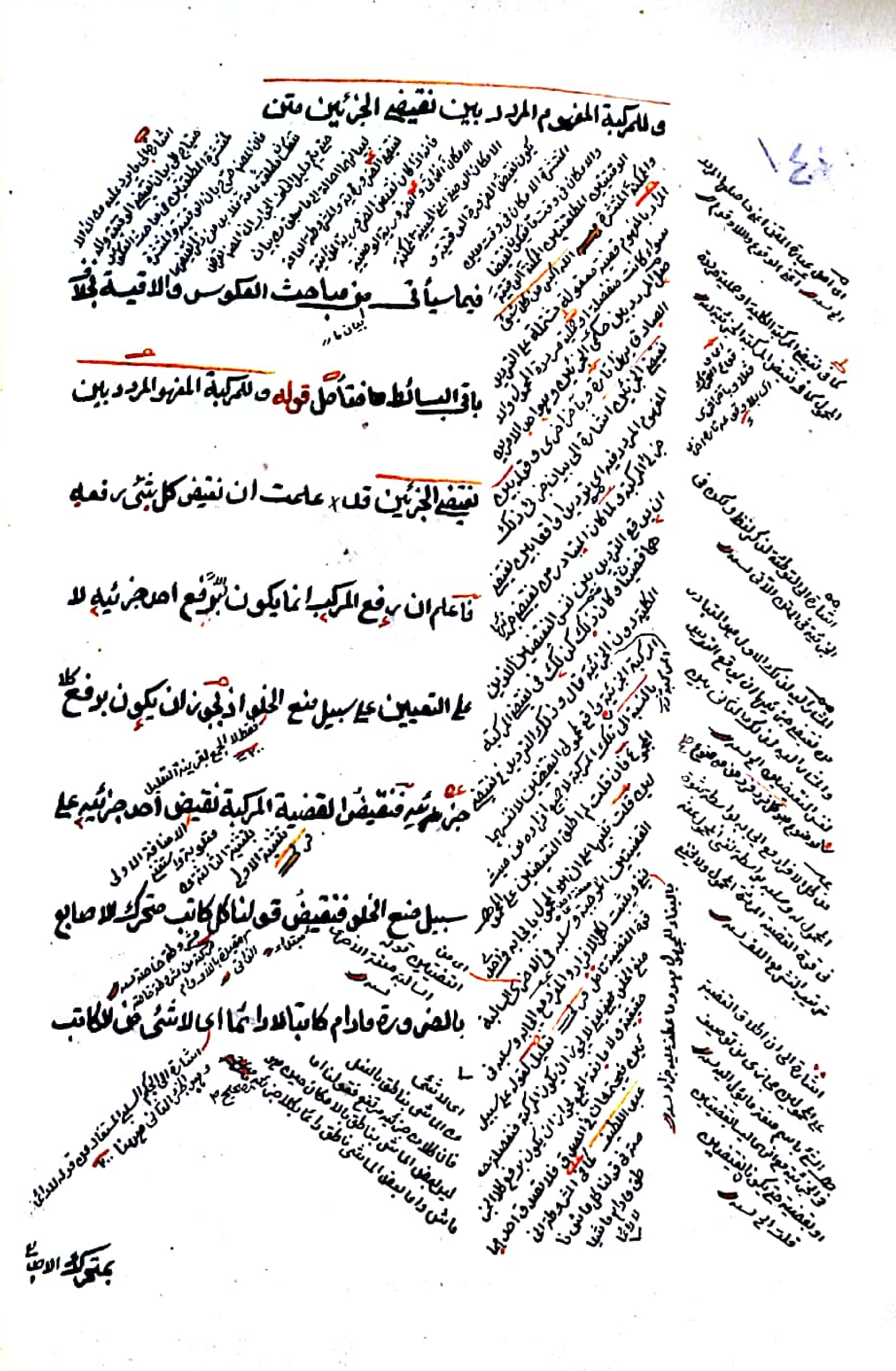
المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض

قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا

قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب

بالفعل والمص لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة

المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض



و للمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين متن

فيما سيأتي في من مباحث العكوس والاقيسة بجلا

باقي البسائط ها فتأمل قوله و للمركبة المفهوم المردد بين

نقيضي الجزئين قد علمت ان نقيض كل شئ رفعه

فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه لا

على التعيين على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون برفع كلا

جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيها على

سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع

بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي لا شئ من الكاتب

بمتحرك الاصابع



ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد نحو

يتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو

وهي قولنا اما البعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالا

مكان حين هو كاتب واما البعض الكاتب متحرك الا

صابع دائما وانت بعد اطلاعك على حقايق المركبات و

نقائضها لابد ان تتمكن من استخراج التفاصيل

ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد يعني لا يكفي

في اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد

بين نقيضي جزئيها اي هما الكليتان اذ قد يكذب

بكاتب بالامكان العام قولنا اما البعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما البعض الانسان كاتب بالضرورة

المركبة لقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما

ويكذب كلا نقيضي جزئيها ايضا وهما قولنا لا شيء

من الحيوان بانسان دائما وكل حيوان انسان دائما في كلناهما

ح فطريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان توضع افراد

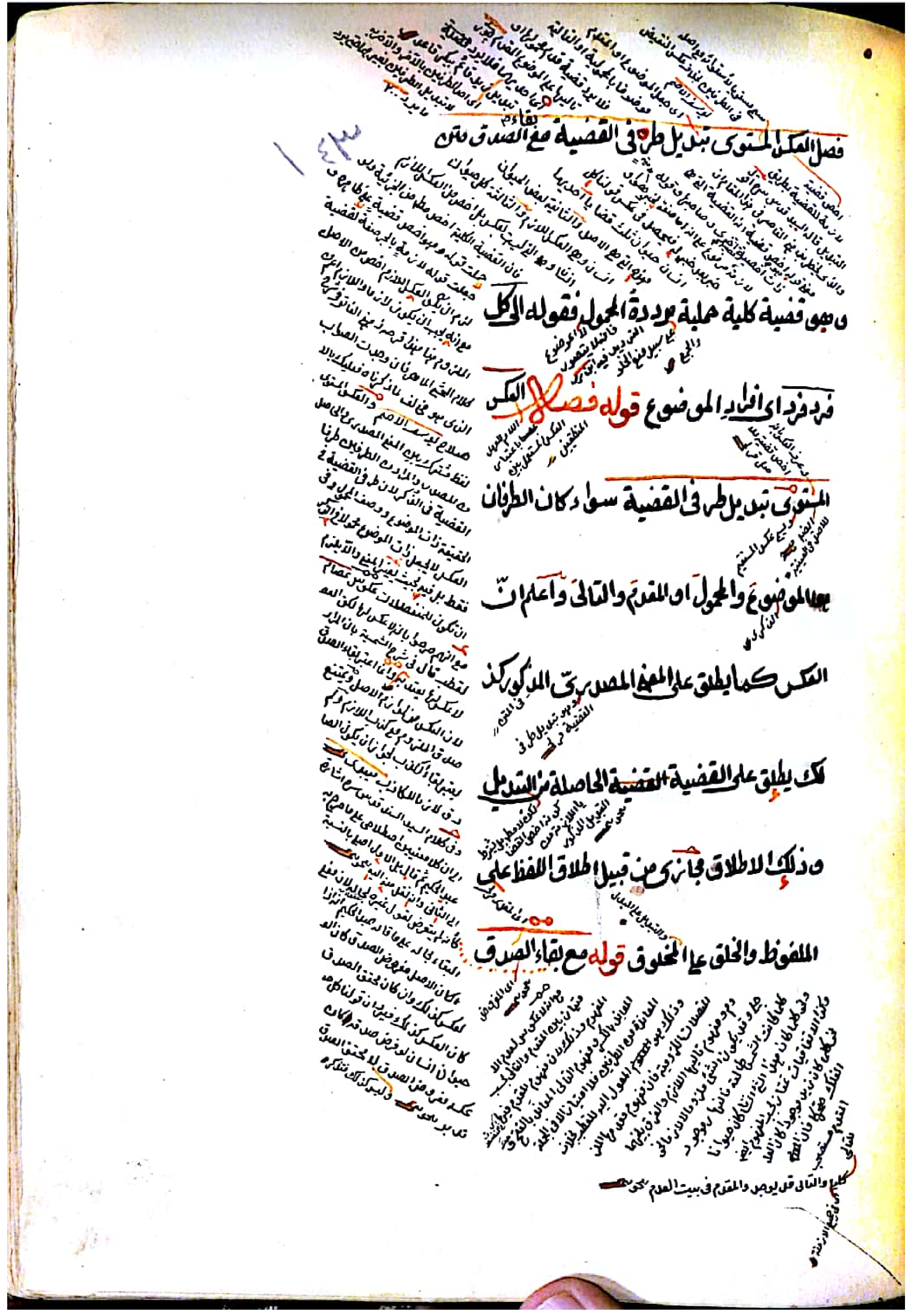
الموضوع كليا ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية

ثم نردد بين نقيضي الجزئيين بالنسبة الى كل واحد

تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان انسان اما

دائما او ليس بانسان دائما وح فيصدق النقيض

وهو



فصل العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع الصدق والكم

وهي قضية كلية حملية موجبة المحمول فقوله الكل

فرد فرد اي افراد الموضوع قوله فصل العكس

المستوي تبديل طرفي القضية سواء كان الطرفان

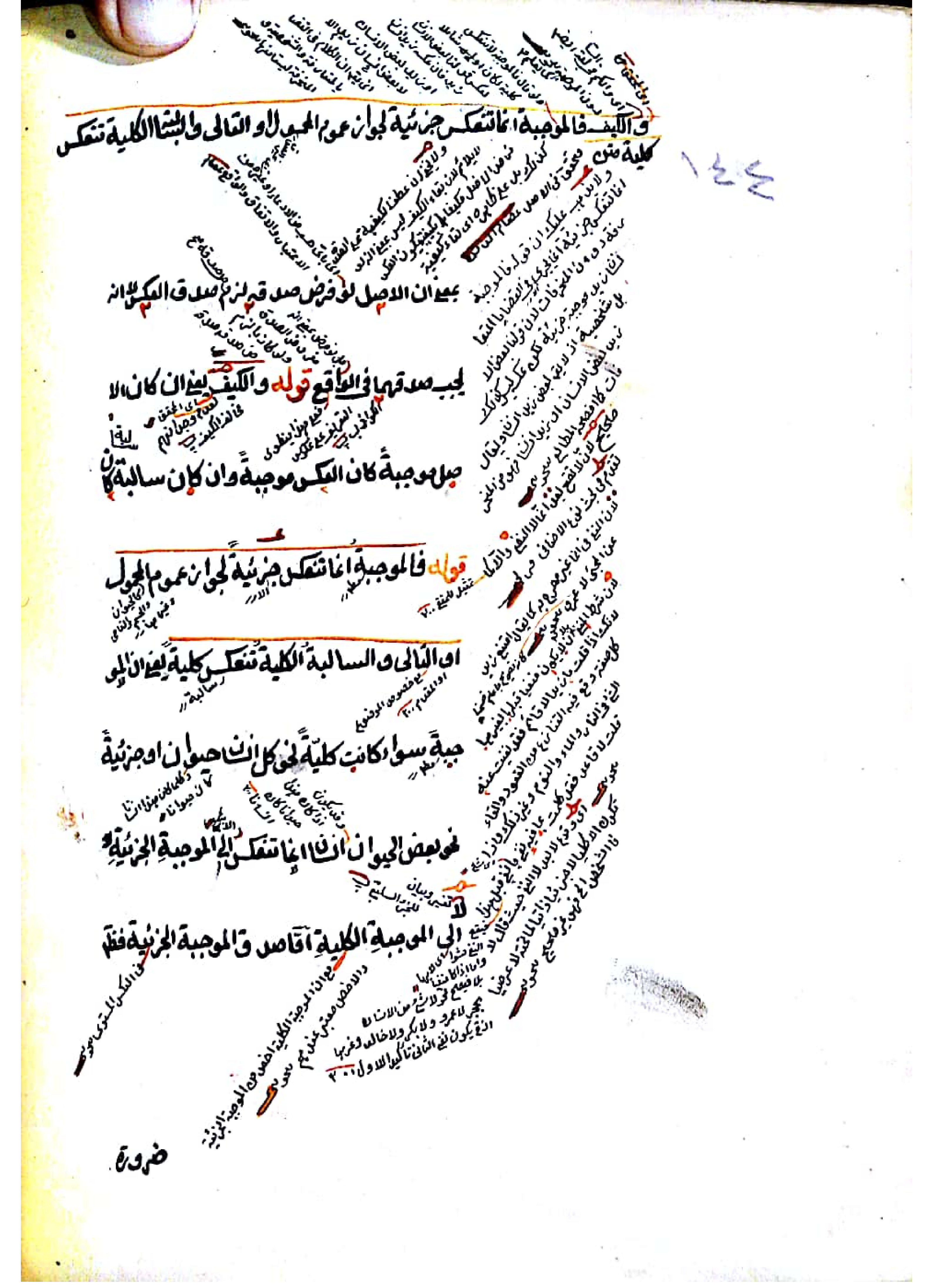
هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم ان

العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذ

لك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل

وذلك الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على

الملفوظ والخلق على المخلوق قوله مع بقاء الصدق



والكيف فالموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول او التالي والسالبة الكلية تنعكس

كلية متن

يعني ان الاصل لو فرض صدقه لزم صدق العكس لانه

يجب صدقهما في الواقع قوله والكيف يعني ان كان الا

صل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان

قوله فالموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول

اي التالي والسالبة الكلية تنعكس كلية يعني ان المو

جبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية

نحو بعض الحيوان انسان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية

لا الى الموجبة الكلية لقاصر والموجبة الجزئية فقط

ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه المو
ضوع كلا او بعضا تصادق الموضوع والمحمول في ذلك
الفرد فيصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة وا
ما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية المو
جبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست الم
لقضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص
كليا على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد
هو الموجبة الجزئية مثل هو البيان في الحمليات وقس

عليه الحال في الشرطيات فقوله لجواز عموم المحمول

اما التالي بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور واما

الايجابي فبين باي كما مر قوله والالزم سلب الشيء عن

نفسه تقديره ان يقال كلما صدق قولنا لا شيء من

الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق

نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل فنقول

بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس

بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه فهذا محال منشاؤه هو نقيض

وفي الجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم وفي ما يجب الجهة متى

العكس لان الاصل صادق في الهيئة منتجة فيكون نقيض

العكس بالملازم فيكون العكس حقا وهو المطلوب قوله والجزئية

لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع وح يصح سلب الاخص

عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص

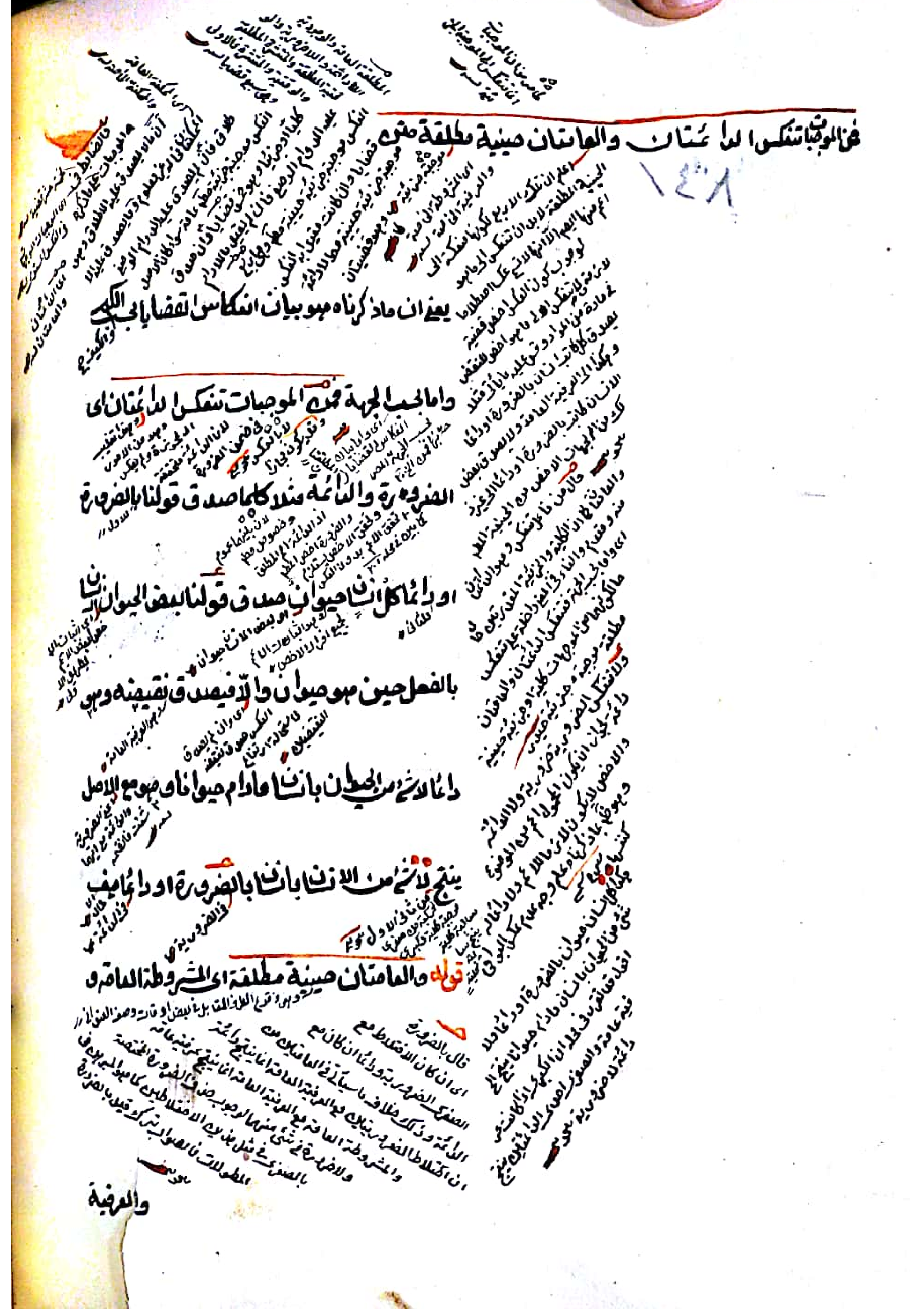
فلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض

الانسان ليس بحيوان قوله او المقدم فلا يصدق قد

لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق

قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا واما بحسب الجهة

١٤٧



فى الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة

يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم

واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان اى

الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة

او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان

بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو

دائما لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا فهو مع الاصل

ينتج لاشئ من الانسان بانسان بالضرورة او دائما

قوله والعامتان حينية مطلقة اى المشروطة العامة و

والعرفية

والخاصتان حينية مطلقة لادائمة متى

١٤٩

والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام

كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا صدق بعض متحرك

الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع

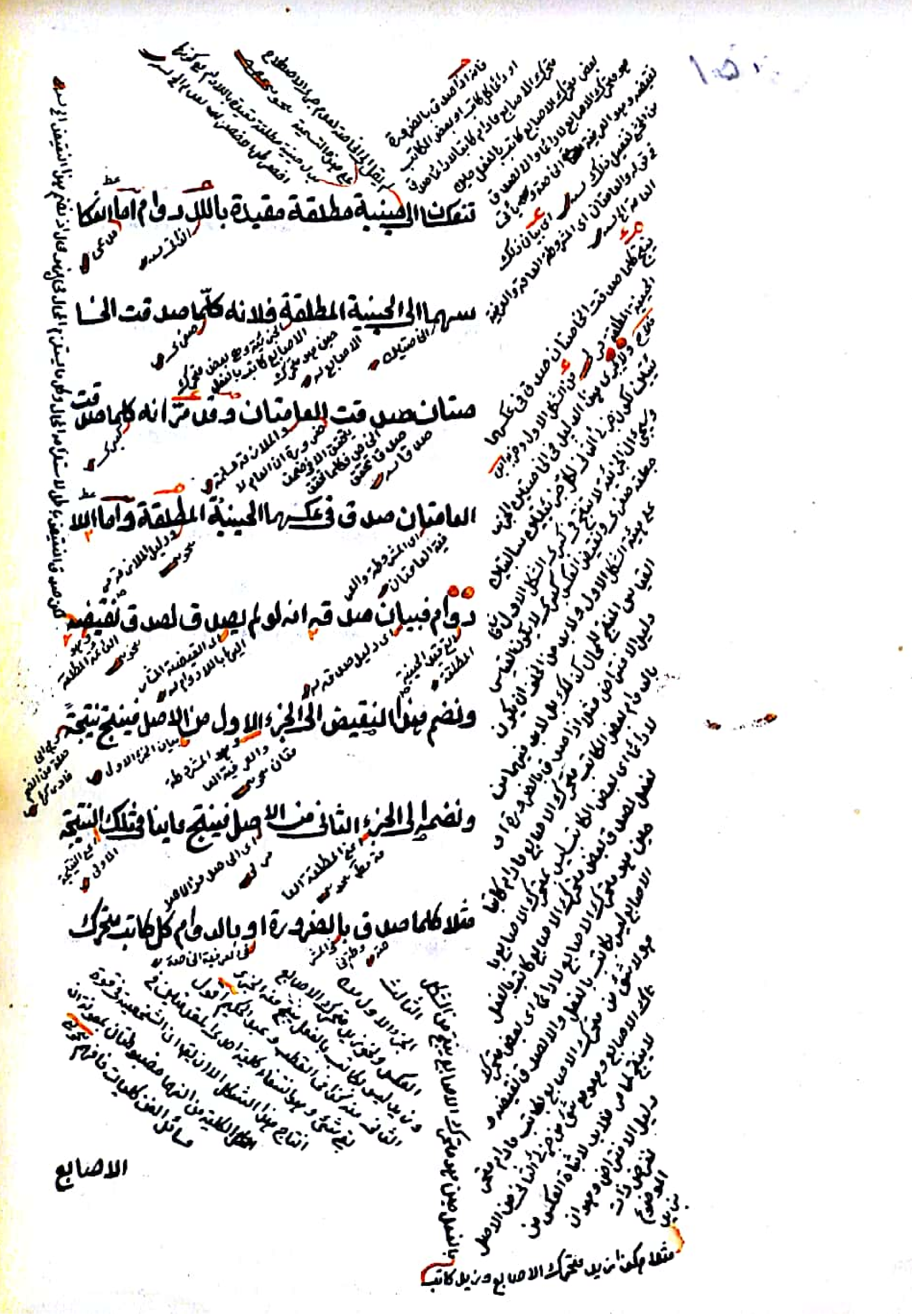
والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الا

صابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل

ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب

مادام كاتبا هف قوله والخاصتان حينية مطلقة

لادائمة اى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ان



تنعكس الى الحينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكا
سها الى الحينية المطلقة فلانه كلما صدقت الخا
صتان صدقت العامتان وقد مر انه كلما صدقت
العامتان صدق عكسها الحينية المطلقة واما اللا
دوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه
ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة
ونضم الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة
مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك

الاصابع

الاصابع مادام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض

متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع

لا دائما اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق

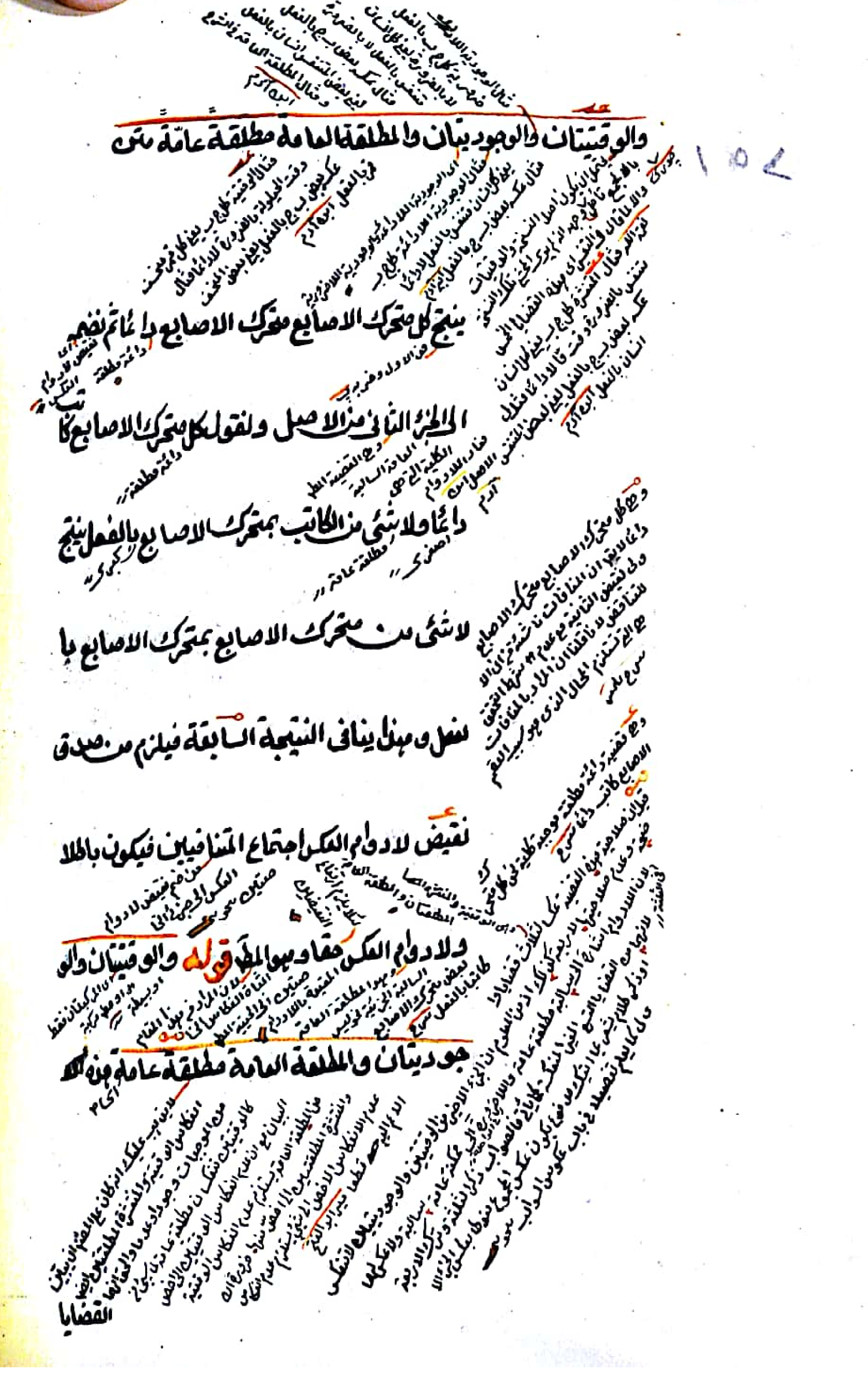
الجزء الثاني اي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الا

صابع كاتبا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق

نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما

فنضمه مع الجزء الاول من الاصل لنقول كل متحرك

الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا



والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة متى
ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه
الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كا
تب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج
لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع با
لفعل وهو ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق
نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا
ولادوام العكس حقا وهو المط قوله والوقتيتان والو
جوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة فيه لا

القضايا

ولا عكس للممكنتين متن

القضايا الخمس تنعكس كل واحدة منها الى المطلقة عامة

فيقال لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس

لصدق بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه

وهو لا شيء من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا

شيء من ج ج هف قوله ولا عكس للممكنتين اعلم

ان صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا الم

معتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل

عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالامكان على رأي الفارابي

حيوان كل ما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه

ب بالامكان ويلزمه العكس حـ وحيوان بعض

ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان

وعلى راي الشيخ معنى قوله كل ج ب بالامكان حيوان

كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان

ويكون عكسه على راي الشيخ حيوان بعض ما صدق

عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا شك

انه لا يلزم من صدق الاصل حـ صدق العكس مثلا اذا فرض

ان مركوب

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة مثل

ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق كل

حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق على

عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالا

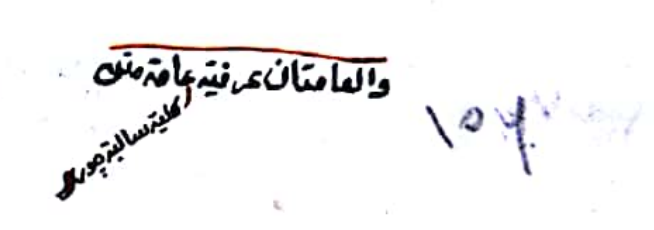
مكان فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر

في العرف واللغة حكم بانه لا عكس للممكنتين قوله

ومن السوالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة اى الضـ

رورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة

مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة



والعامتان عرفية عامة متن

اي بالدوام صدق لا شيء من الحجر بانسان دائما والا لصدق

نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج

بعض الحجر ليس بحجر دائما هف قوله والعامتان عرفية

عامة اي لكن دا العامة والعرفية العامة تنعكس عرفية عامة

مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب

بساكن الاصابع مادام كاتبا صدق بالدوام لا شيء

من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع

والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع

كاتب

والخاصتان عرفية عامة لادائمة في البعض متن

كاتب حين هو ساكن الاصابع و توضع الاصل ينتج

بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع

حين ساكن الاصابع نعني قوله والخاصتان عرفية

عامة لادائمة في البعض اي المشروطة الخاصة والوقتية

الخاصة تنعكسان عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللا

دوام في البعض وهو اشارة الى المطلقة عامة

موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة

او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع

مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل

صدق لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن

الاصابع لا دائما في البعض اي بعض ساكن الاصابع كاتب

بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه من انه لازم للعا

للعامتين وهما الاخص من الخاصتين ولازم الاعم

لازم واما الجزء الثاني فلانه لولاه لصدق نقيضه وهو

لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائما فهو مع الاصل

الاصل وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ينتج

لا شيء

لا شيء من الكاتب بكاتب لا دائماً [illegible] الا

اللادوام في الكل لا يكذب في مثالنا هذا الكل ساكن كاتب

بالفعل لصدق قولنا بعض ساكن ليس بكاتب دائماً

الا بعض قال المصنف في الشرح فلك ان اللادوام السالبة الدا

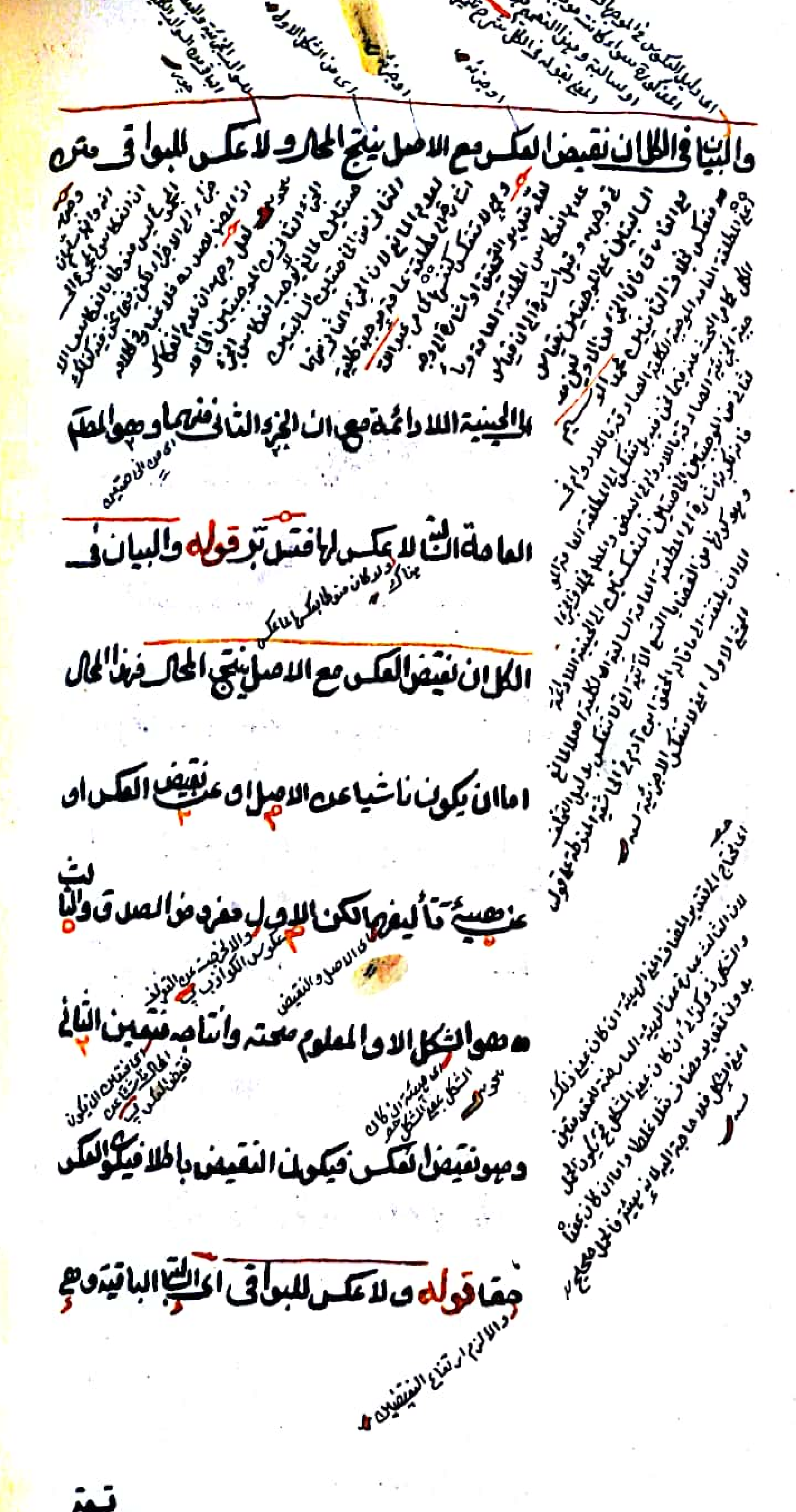
الكلية الاصلية موجبة كلية وهي لا تنعكس الا جزئية فيه

تامل دليل انعكاس المجموع الى المجموع مشروطاً بانعكاس

الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد به لك ملاحظة انعكاس الموجـ

ـجهات الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان

كلمة بل للترقي في ليفي بل قال هذا القيل كان هذا الكلام اعني انعكاس المجموع الى لا يرد على المصنف انه واقع ومذكور في كتاب الامام الشيخ بالتنبيه فضلا عن المصنف و وجه التأمل هنا ان القيل ثم ان صحة الكلام بطلانه فما ذكره وليس كذلك بل رب كلام يتفق عليه كثير من اقوال الرجال ومع ذلك ليس بخال عن الخدشة والمقال منها



والبيان في الثلاث نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي في متن

الا الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني فيهما وهو المطلقة

العامة السالبة لا عكس لها فتأمل تم قوله والبيان في

الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال فهذا المحال

اما ان يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض العكس او

عن هيئة تأليفهما لكن الاول ممنوع لفرض الصدق والثاني

هو الشكل الاول المعلوم صحته وانتاجه فتعين الثالث

وهو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس

حقا قوله ولا عكس للبواقي اي السوالب الباقية وهي

تمة

بالنقض منه

١٧٢

ثم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة

العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيات

والوجوديات والممكنة الخاصة من المركبات قوله

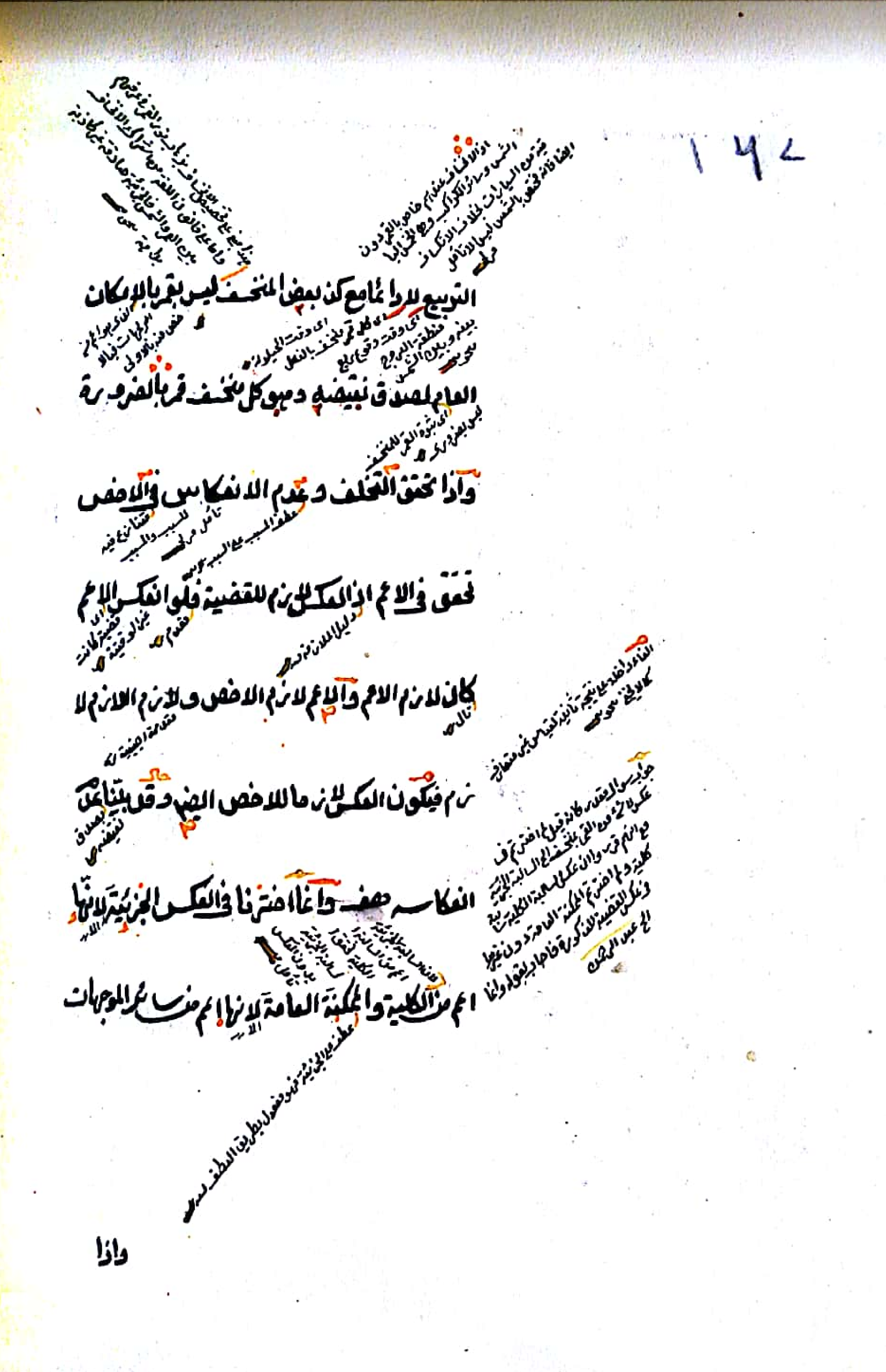
بالنقض اى بدليل التخلف فى مادة بمعنى انه يصدق

الاصل فى مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس

غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف فى تلك القضايا

ان اخصها وهى الوقتية قد يصدق بدون العكس

فانه يصدق لا شئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت



التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان

العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة

وإذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص

تحقق في الاعم إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم

كان لازم الاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لا

زم فيكون العكس لازما للاخص ايضا وقد بيّنا عدم

انعكاسه هف وانما افترقنا في العكس الجزئية لانها

اعم من الكلية والحكمية العامة لانها اعم من سائر الموجبات

وإذا

فصل عكس النقيض تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف عكس

واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى

ولخلاف العكس قوله فصل عكس النقيض

تبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او

جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف اي جعل

نقيض الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا من العكس وعينه

نقيض الجزء الثاني جزءا اولا مع بقاء الصدق اي ان

كان الاصل صادقا كان العكس صادقا ومع بقاء

الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا

وان كان سالبا كان العكس سالبا مثلا قولنا كل ج ب

ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج

وهذا طريق القدماء واما المتأخرون فقالوا عكس

النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء

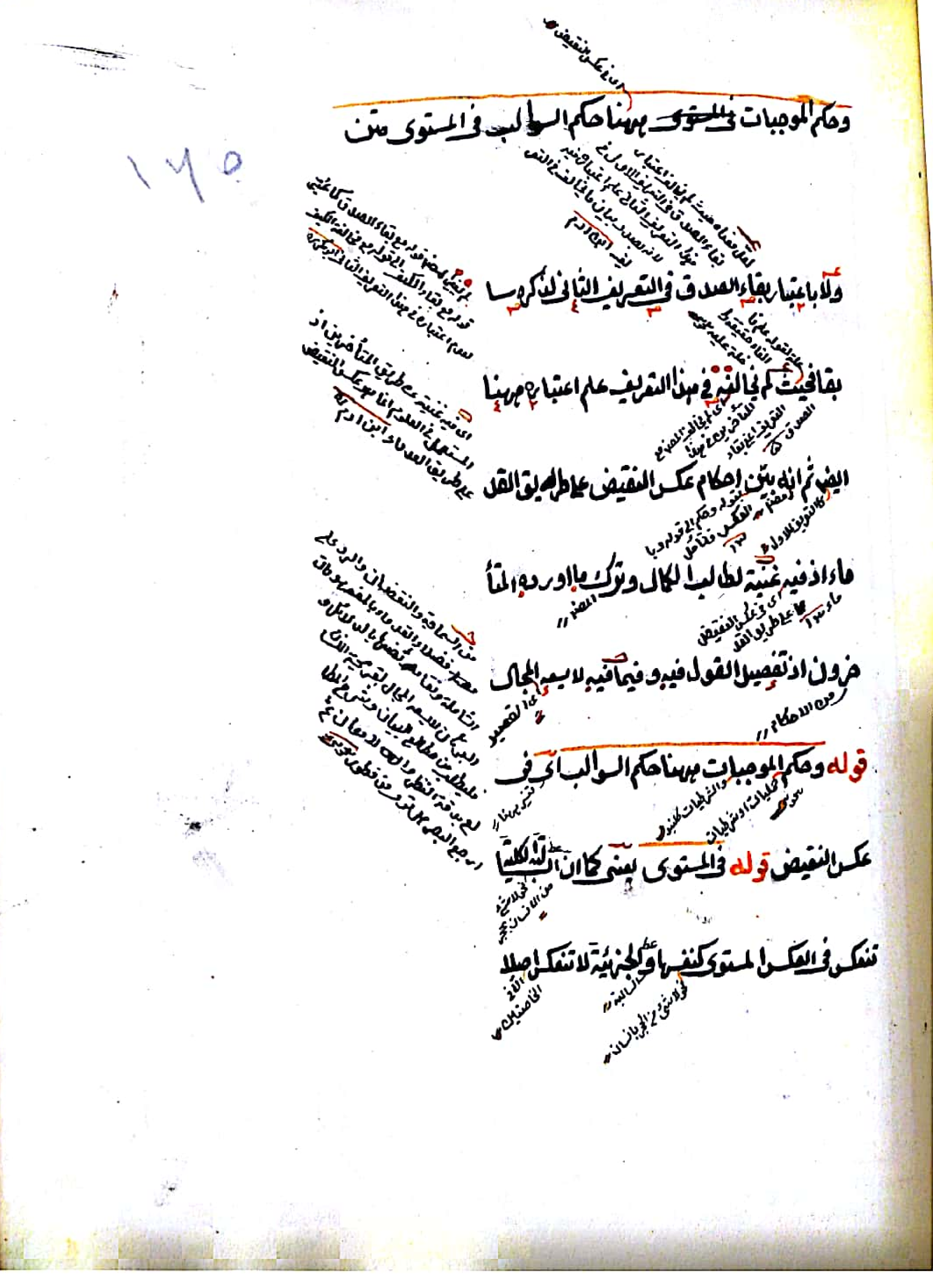
الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا

كان العكس سالبا وبالعكس وبقاء الصدق كما مر

فقولنا كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج

والمصنف لم يصرح بقوله وعين الاول ثانيا للعلم به ضمنا

ولا



١٦٥

وحكم الموجبات في المستوى ههنا حكم السوالب في المستوى من

ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا

بقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم اعتباره ههنا

ايضا ثم انه بين احكام عكس النقيض على طريق القدماء

اذ فيه غنية لطالب الكمال وترك ما اورده المتأخرون

من ان تفصيل القول فيه وفيما فيه لا يسعه المجال

قوله وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب اي في

عكس النقيض قوله في المستوى يعني كما ان الكلية

تنعكس في العكس المستوى كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا

كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها
والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان
وكذب بعض الانسان لا حيوان وكذلك الست من المو
جهات اعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والو
قتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة
لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في [illegible]
في عكس المستوي قوله وبالعكس اي حكم السوالب ههنا
حكم الموجبات في المستوي فكما ان الموجبة في المستوي

لا تنعكس الا جزئية لان السالبة ههنا لا تنعكس لا جزئية

لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع وكالحيو

سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليا فلا يصح لا شئ

من الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شئ من الحيوان بلا انسان

لصدق بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك الجهة

الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان

حينية مطلقة لا دائمة والوقتيات والوجوديات والمطلقة

العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي

والبيان البيّنا والنقض لنقض وقد بيّن انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة
الجزئية ثم الى العرفية الخاصة بالافتراض مثلا

١٦٨

قوله والبيان البيّنا يعني كما ان المطالب المذكورة في

الشكل المستوي تثبت بالخلف فكذا ههنا قوله والنقض

النقض اي بمادة التخلف ههنا بمادة التخلف ثمة

قوله وبيّن انعكاس الخاصتين والموجبة الجزئية

ههنا اي من السالبة الجزئية ثمه الى العرفية الخاصة بالا

فتراض اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية

في الشكل المستوي الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى

صدق بالضرورة او بالدوام لبعض ج ليس ب مادام ج

لا دائما اى بعض ج ب بالفعل صدق بعض د ليس

ج مادام ب لا دائما اى بعض ب ج بالفعل فذلك

بدليل الافتراض وهو ان نفرض ذات الموضوع اعنى

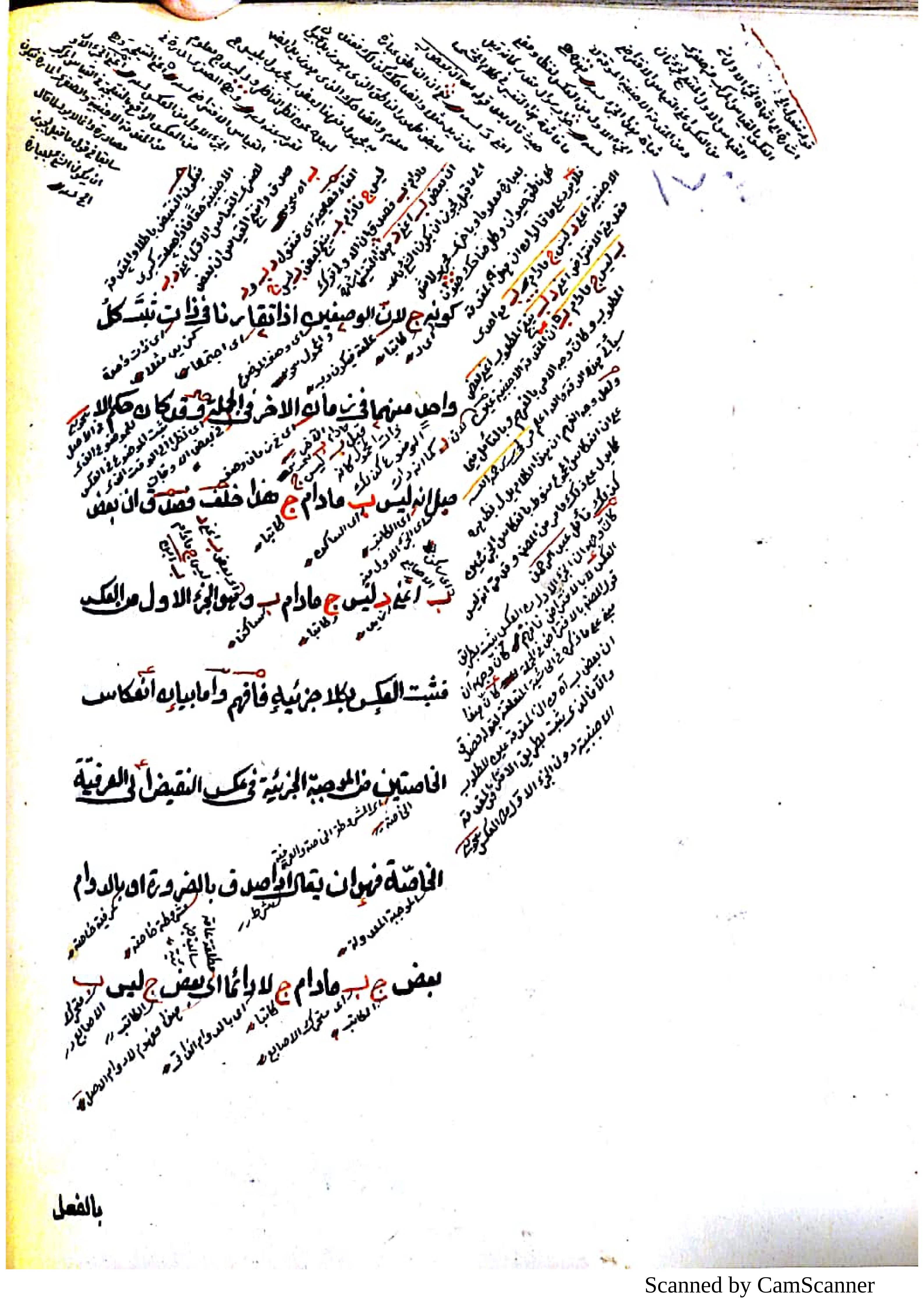
بعض ج د فد ب بحكم اللادوام الاصل ود ج بالـ

فعل لصدق العنوان على الذات بالفعل على ما هو التحـ

ـقيق فصدق بعض ب ج بالفعل وهو لادوام الـ

عكس ثم نقول د ليس ج مادام ب والا لكان د ج

فى بعض اوقات كونه ب فيكون د ب وبعض وقا



كون ج لان الوصفين اذا تقابلا فان ثبت كل

واحد منهما في ماله الاخر والحلف وقد كان حكم الا

قبل انه ليس ب مادام ج هذا خلف فصدق ان بعض

ب اعني د ليس ج مادام ب وهو الجزء الاول من العكس

فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم واما بيان انعكاس

الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية

الخاصة فهو ان يقال اذا صدق بالضرورة او بالدوام

بعض ج ب مادام ج لا دائما اي بعض ج ليس ب

بالفعل

بالفعل لصدق ق بعض ما ليس ب ليس ج ما دام

ليس ب لا دائما أي ليس بعض ما ليس ب ليس ج

بالفعل وذلك بالافتراض وهو أن نفرض ذات

الموضوع أعني بعض ج د ف د ج بالفعل على ما هو

الشيخ وهو التحقيق ف د ليس ب بالفعل بحكم لا دوام

الأصل فصدق ق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ظ

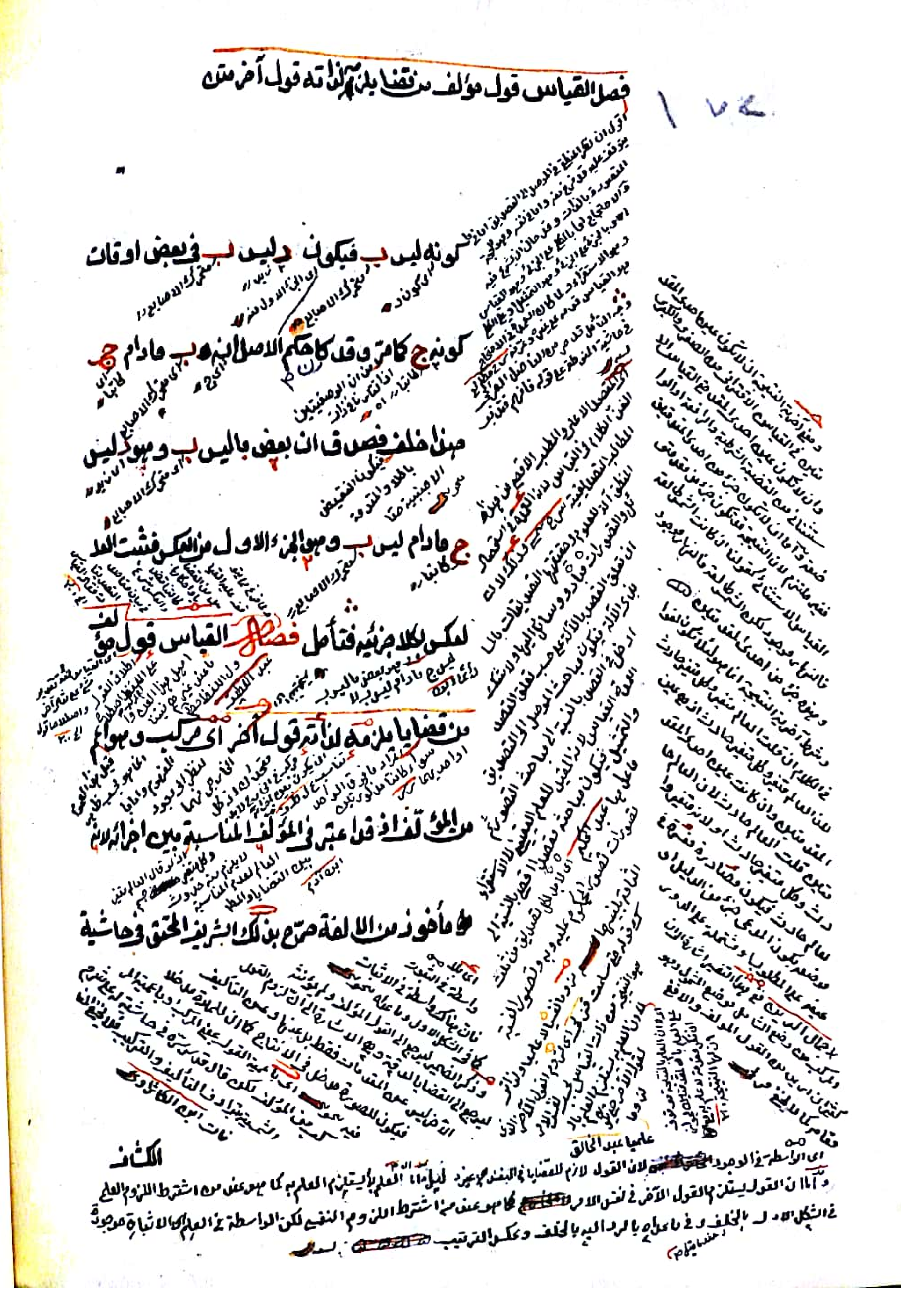
وثم لا دوام العكس لأن الإثبات يلزم منه النتيجة ثم نقول

د ليس ج ما دام ليس ب وإلا لكان د ج في بعض أوقات

عليها بالالتزام كما منها ابن آدم وهو ذ ليس ب منه فيقال لبعض عكس الصغرى لعكسهما الترتيب ليس ب د و د ليس ج ما دام ليس ب فينتج ما ذكره المحشي

إذ لا شك هو مفاد النتيجة المارة في ضمن القياس المركب من الشكل الثالث أعني ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وذلك عين لا دوام العكس فثبت بذلك

القياس الافتراضي لا دوام العكس وفي الجزء الأول منه سمه



فصل القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر متى

كونه ليس ب فيكون د ليس ب في بعض اوقات

كونه ج كاترى وقد كان حكم الاصل انه ب مادام ج

هذا خلف فبعض ق ان بعض ا ليس ب وهو كليس

ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس

لعكس الكلية الجزئية فتأمل فصل القياس قول مؤلف

من قضايا يلزمه لذاته قول آخر اي مركب وهو اعم

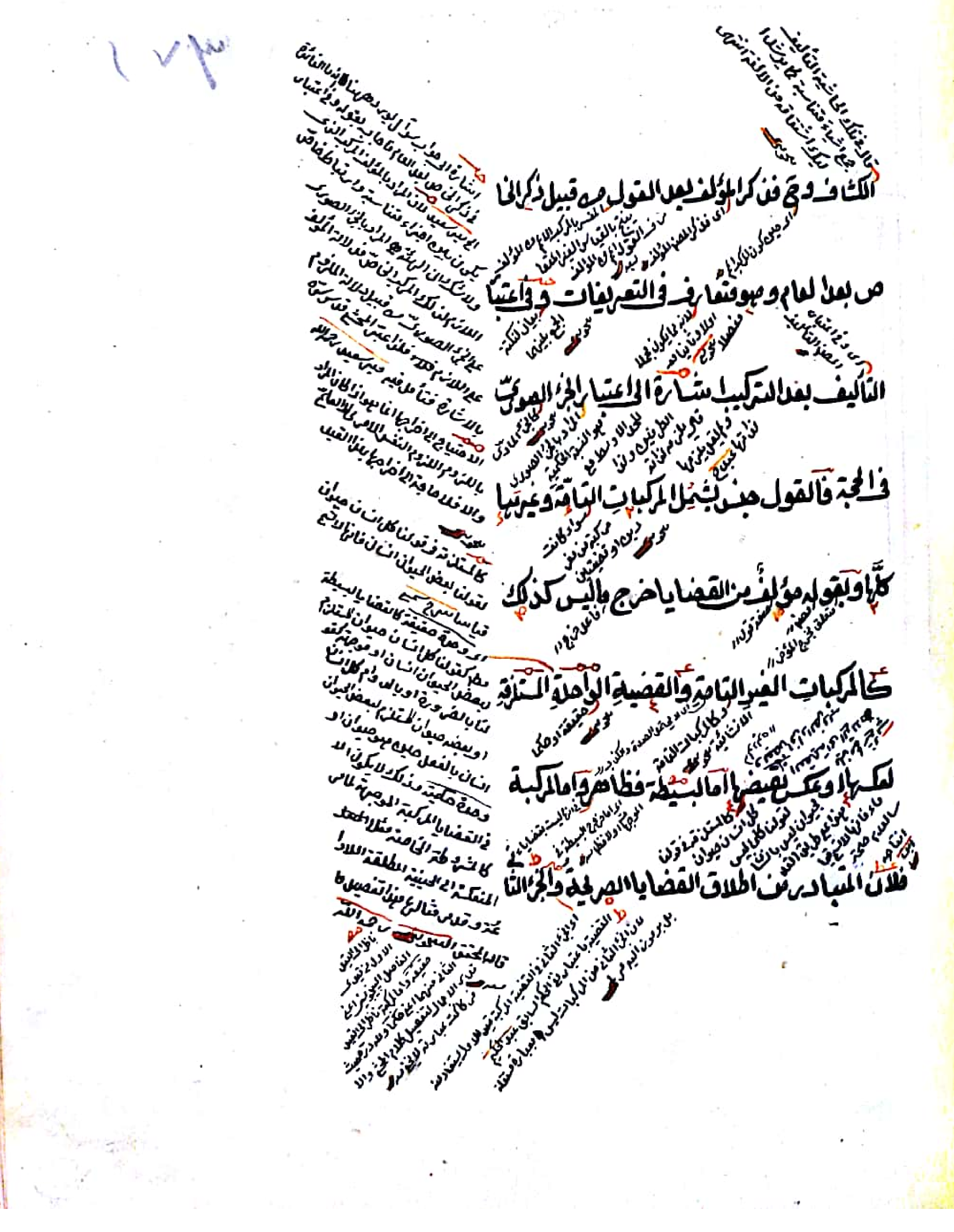
من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه

ما اخوذ من الالفة صرح بذلك السيد الشريف المحقق في حاشية

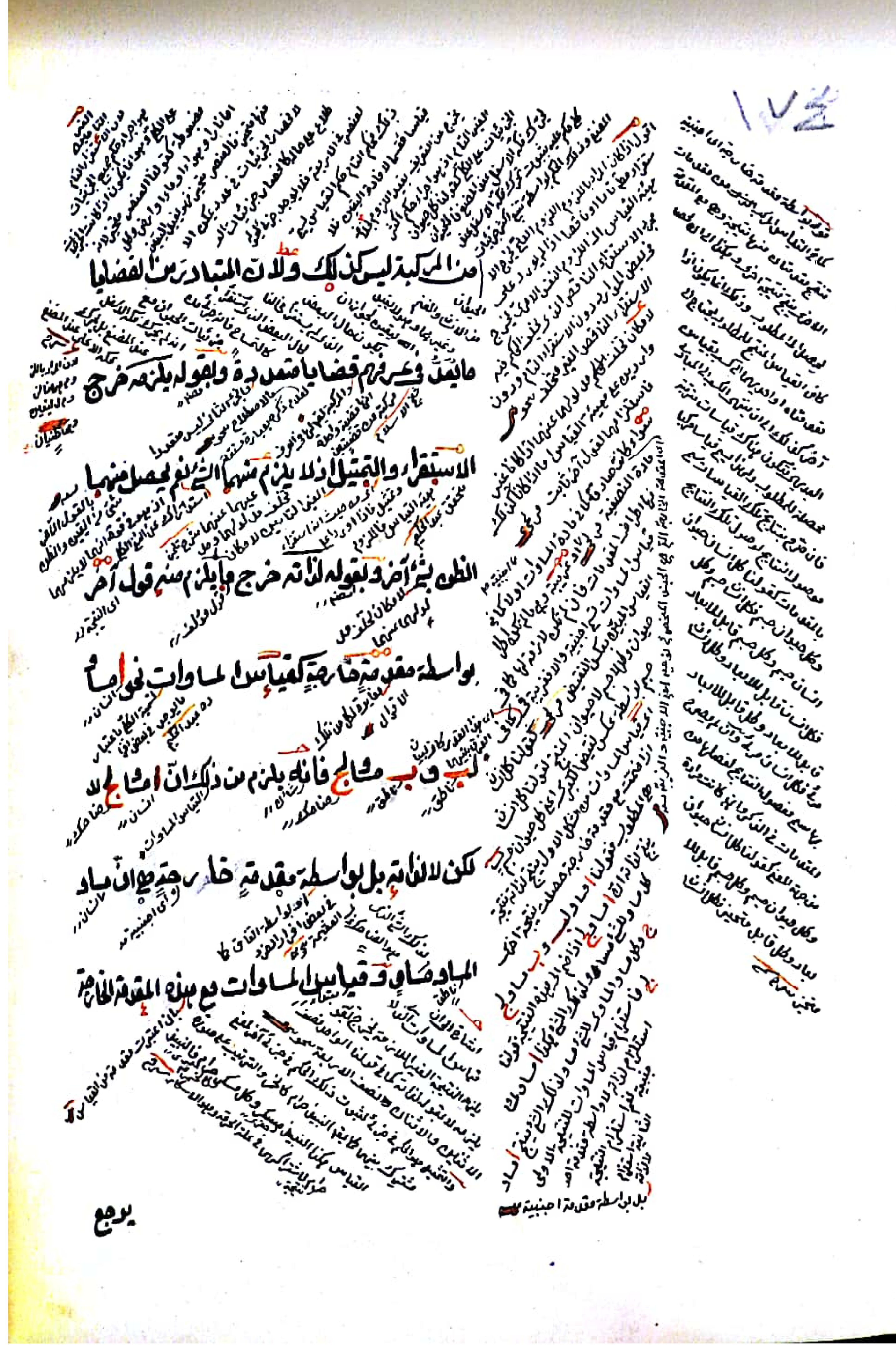
الكاشف

و اما ان القول يستلزم القول الآخر في نفس الامر [illegible] كما هو عين من اشترط اللزوم العلمي

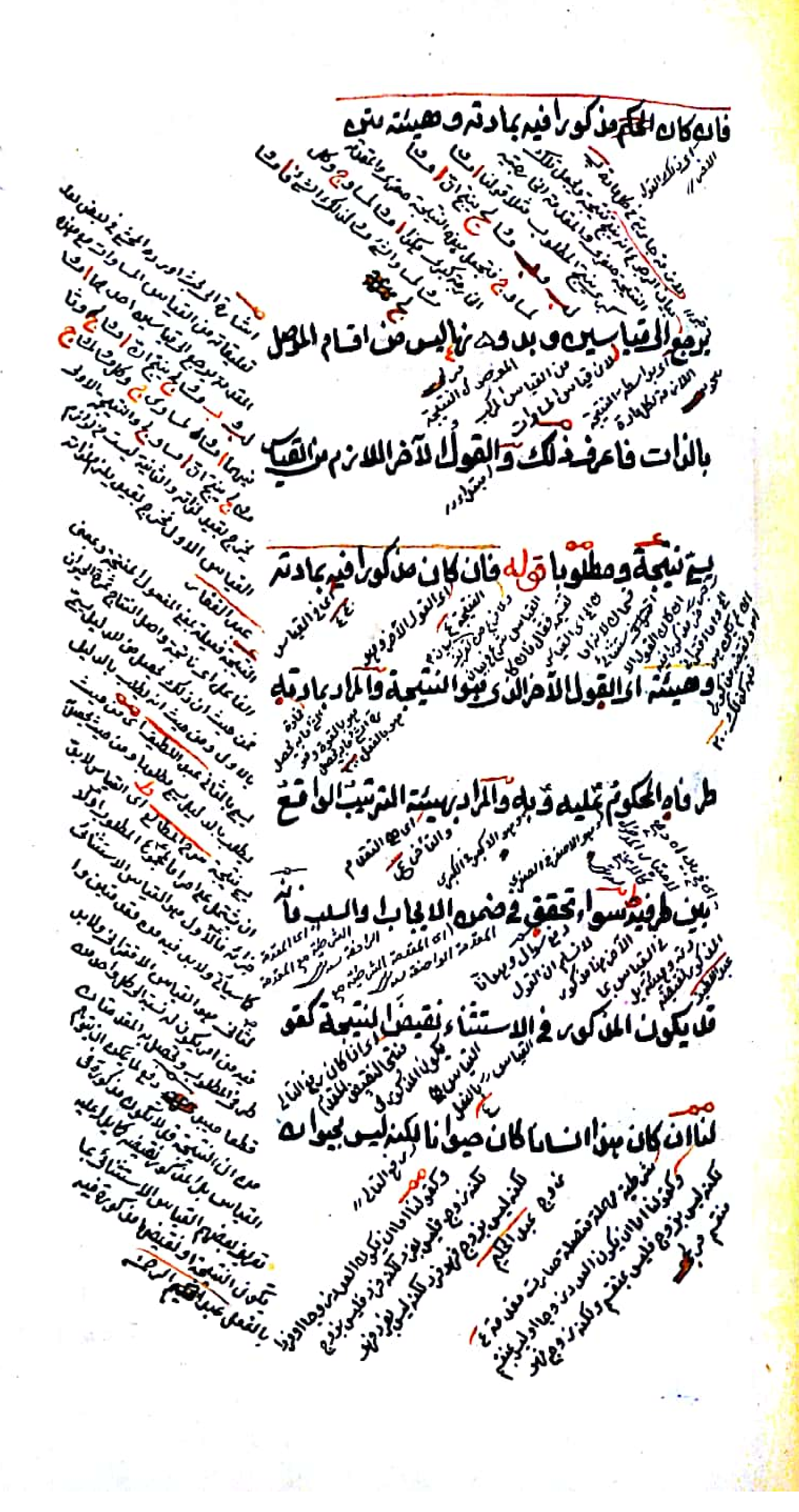
في الشكل الاول بالخلف و في باقيها بالرد اليه بالخلف وعكس الترتيب [illegible]



الكاف وحج فى ذكر المؤلف لفظ القول من قبيل ذكر العا
ص بعد العام وهو شائع فى التعريفات وفى اعتبار
التأليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصورى
فى الحجة فالقول جنس يشمل المركبات التامة وغيرها
كلها وبقوله مؤلف من القضايا اخرج ما ليس كذلك
كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة
لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظاهر واما المركبة
فلان المتبادر من اطلاق القضايا الصريحة والجزء الثا



من المركبة ليس كذلك ولان المتبادر من القضايا
مايعم في عرفهم قضايا متعددة ولقوله يلزمه خرج
الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما الشيء لم يحصل منهما
الظن بشيء آخر ولقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر
بواسطة مقدمة اجنبية كقياس المساوات نحو ا مساو
لب و ب مساو لج فانه يلزم من ذلك ان ا مساو لج لا
لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية وهي ان مساو
المساوي مساو وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية



فان كان الحكم مذكورا فيه بمادته وهيئته يسمى

يرجع القياسين وبدونه ليس من اقسام الموصل

بالذات فاعرف ذلك والقول الآخر اللازم من القياس

يسمى نتيجة ومطلوبا قوله فان كان مذكورا فيه بمادته

وهيئته اى القول الآخر الذى هو النتيجة والمراد بمادته

طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع

بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب والسلب فانه

لا يكون المذكور في الاستثناء نقيض النتيجة كقو

لنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان

ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هو ان

وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال

المذكور لكنه انسان ينتج انه حيوان قوله فاستثنائي

لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني لكن قوله والا اي وان لا

يكون القول الاخر مذكورا في القياس بمادته وهيئته

وذلك بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل

وجود الهيئة بدون المادة وكذلك لا يعقل قياس

لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن

هذا

فاقتراني حملي او شرطي شرح

هذا يعلم انه لو صرف قوله بادته لكان اولى قوله

فاقتراني لاقتران حدود المطلوب فيه وهو الاصغر

والاكبر والاوسط قوله حملي او شرطي اي القياس

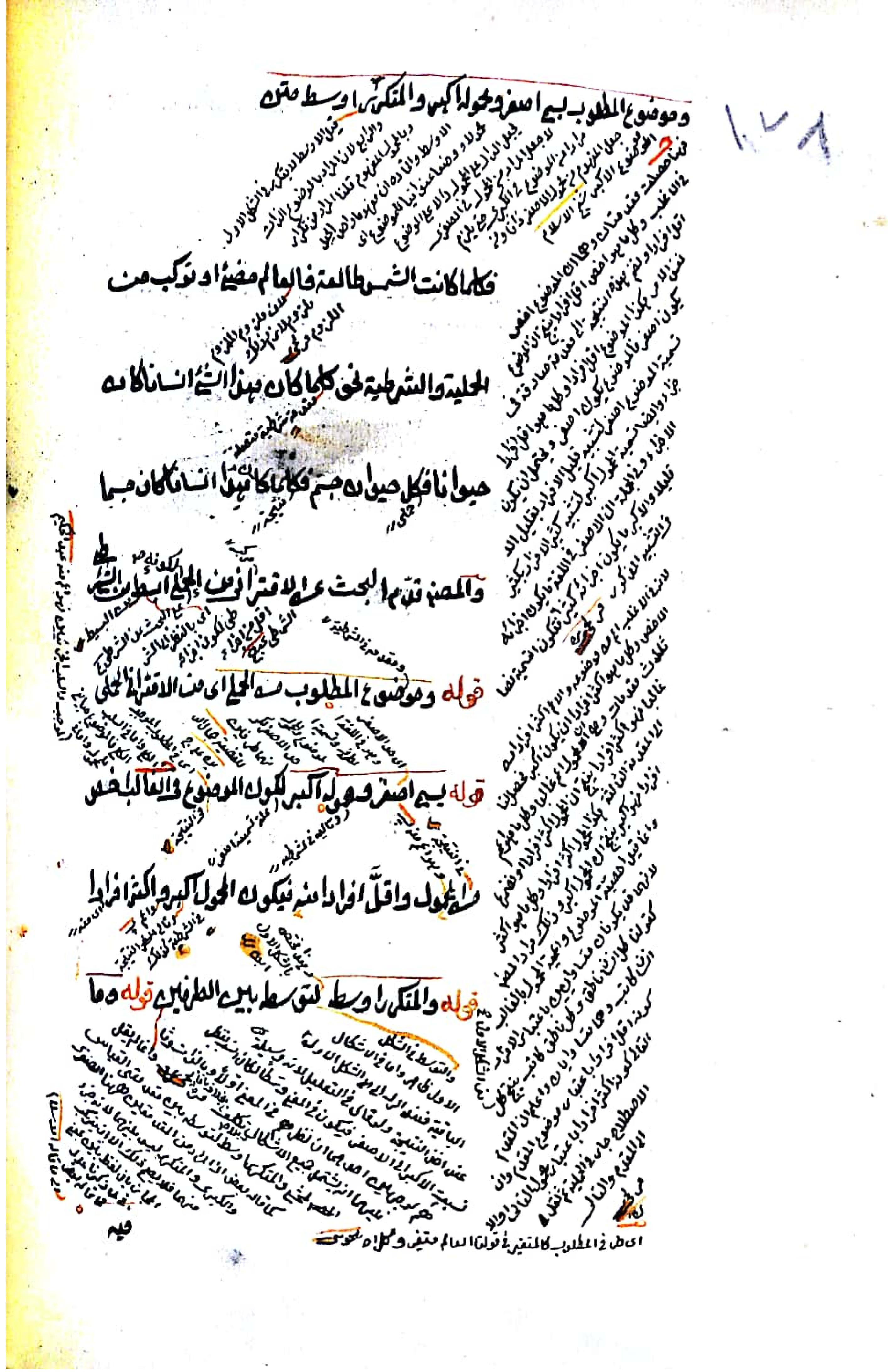
الاقتراني ينقسم الى قسمين حملي وشرطي لانه ان كان

مركبا من الحمليات الصرفة نحو كل العالم متغير وكل

متغير حادث فالعالم حادث والاقتراني شرطي سواء تركب

من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء



وموضوع المطلوب يسمى اصغر ومحموله اكبر والمتكرر اوسط متن

فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او تركب من

الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان

حيوانا وكل حيوان جسم فكلما كان هذا انسانا كان جسما

والمصنف قدم البحث عن الاقتراني من الحملي [illegible]

قوله وموضوع المطلوب منه الحملي اي من الاقتراني الحملي

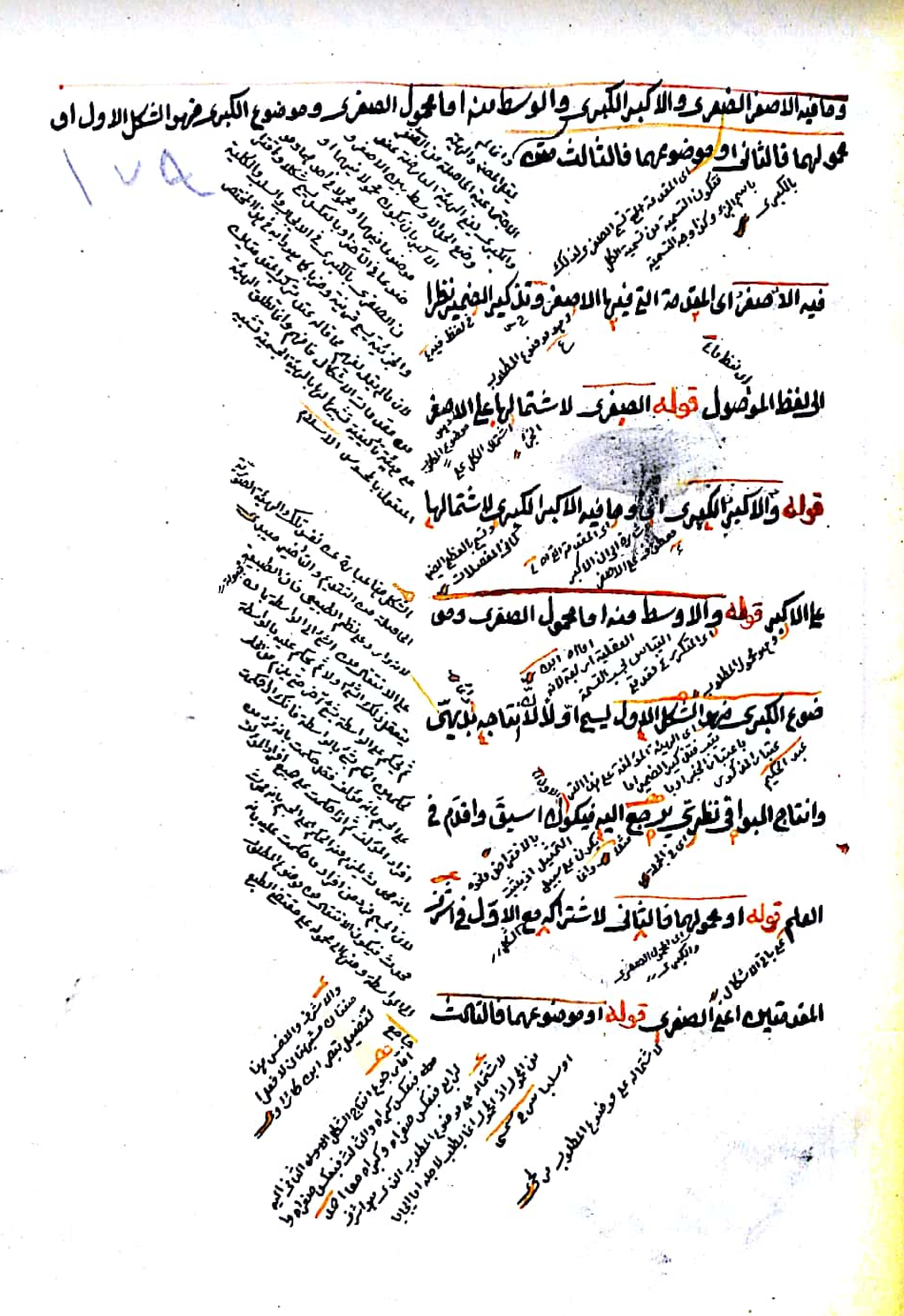
قوله يسمى اصغر وقوله اكبر لكون الموضوع في الغالب اخص

من المحمول واقل افرادا منه فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا

قوله والمتكرر اوسط لتوسطه بين الطرفين قوله وما

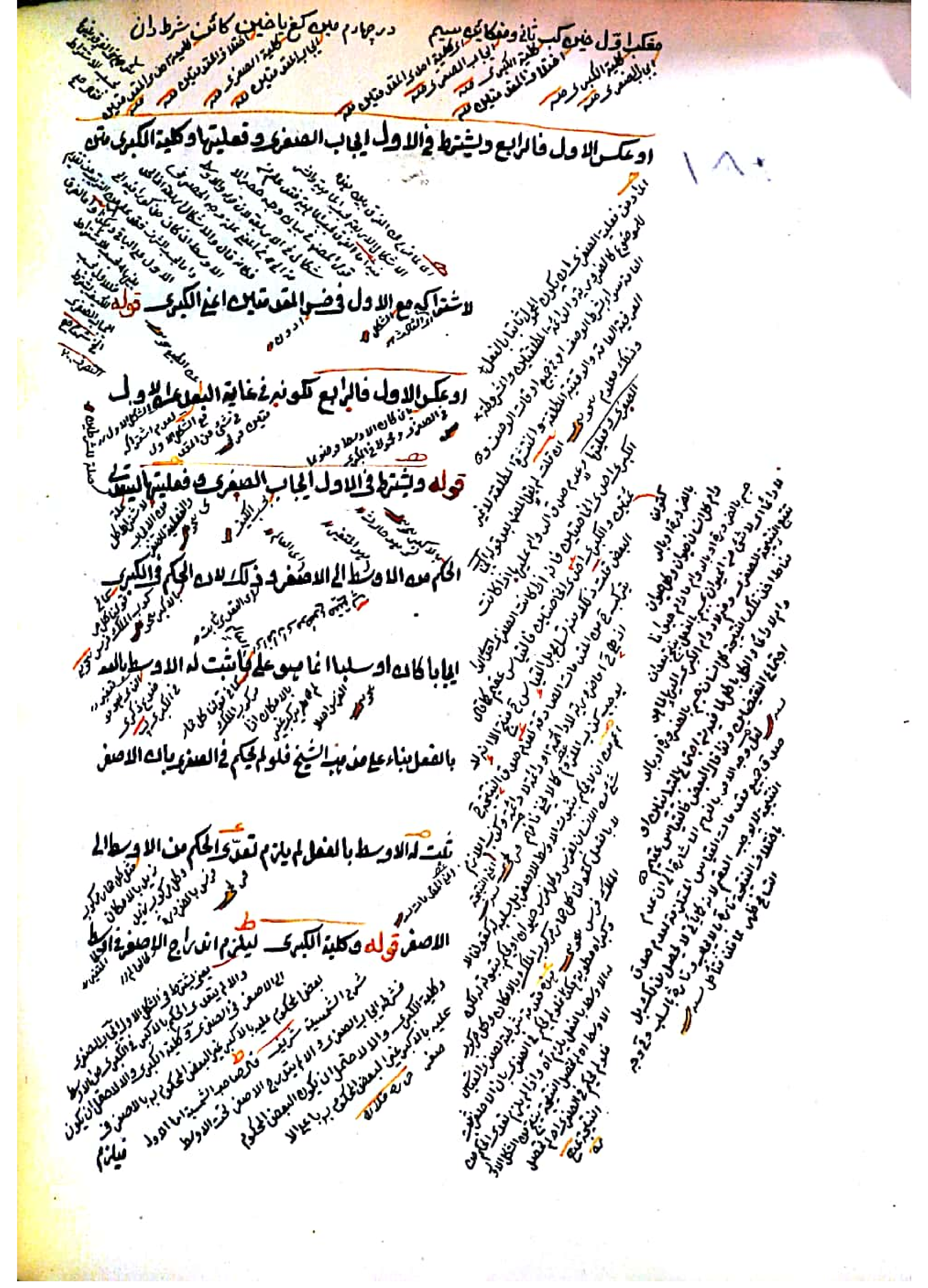
اي الحد في المطلوب كالمتغير في قولنا العالم متغير وكل ...

فيه



١٧٨

وما فيه الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والوسط منه اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الاول او
محمولهما فالثانى او موضوعهما فالثالث وعكس
فيه الاصغر اى المقدمة التى فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا
الى اللفظ الموصول قوله الصغرى لاشتمالها على الاصغر
قوله والاكبر الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتمالها
على الاكبر قوله والاوسط منه اما محمول الصغرى ومو
ضوع الكبرى فهو الشكل الاول لان انتاجه بديهى
وانتاج البواقى نظرى يرجع اليه فيكون اسبق واقدم فى
العلم قوله او محمولهما فالثانى لاشتراكه مع الاول فى اشرف
المقدمتين اعنى الصغرى قوله او موضوعهما فالثالث



او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى متن

لاشتراكه مع الاول في ضرب المقدمتين اعني الكبرى قوله

او عكس الاول فالرابع لكونه في غاية البعد عن الاول

قوله ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها ليتعدى

الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في الكبرى

ايجابا كان او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل

بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر

ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى

الاصغر قوله وكلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط

فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وفى ذلك لان الا

وسط محمول هنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من

الموضوع فلو حكم فى الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل

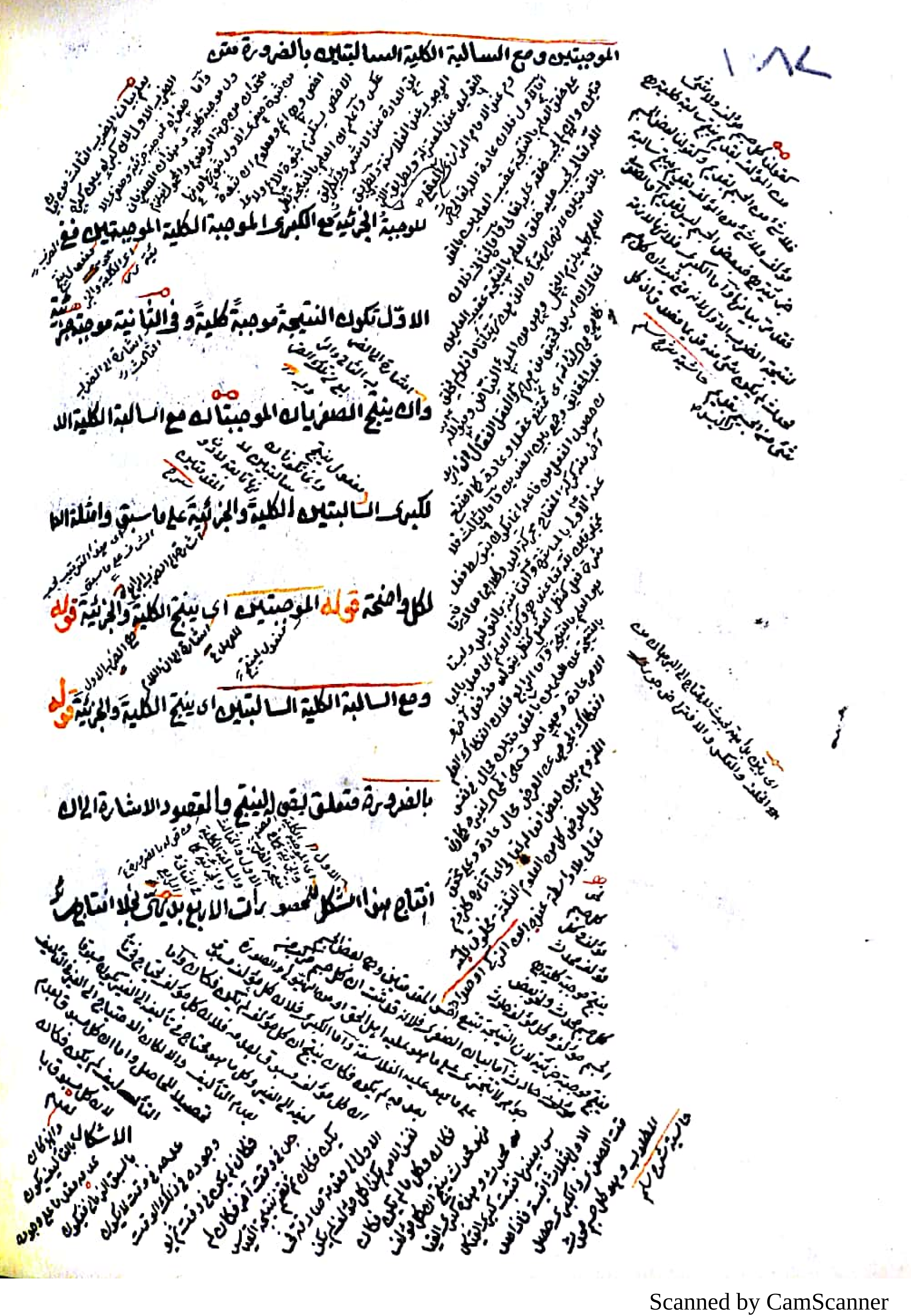
ان يكون الاصغر غير مندرج فى ذلك البعض فلا يلزم من

الحكم على ذلك الحكم على الاصغر كانسان فى قولك كل انسان

حيوان وبعض الحيوان فرس **قوله** لينتج الموجبتان مع

الموجبة الكلية اى الكلية والجزئية واللام فيه للغاية

اى اثر هذه الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية وا



الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتان بالضرورة متى

للموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتان فع

الاول تكون النتيجة موجبة كلية وفي الثانية موجبة جزئية

وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الا

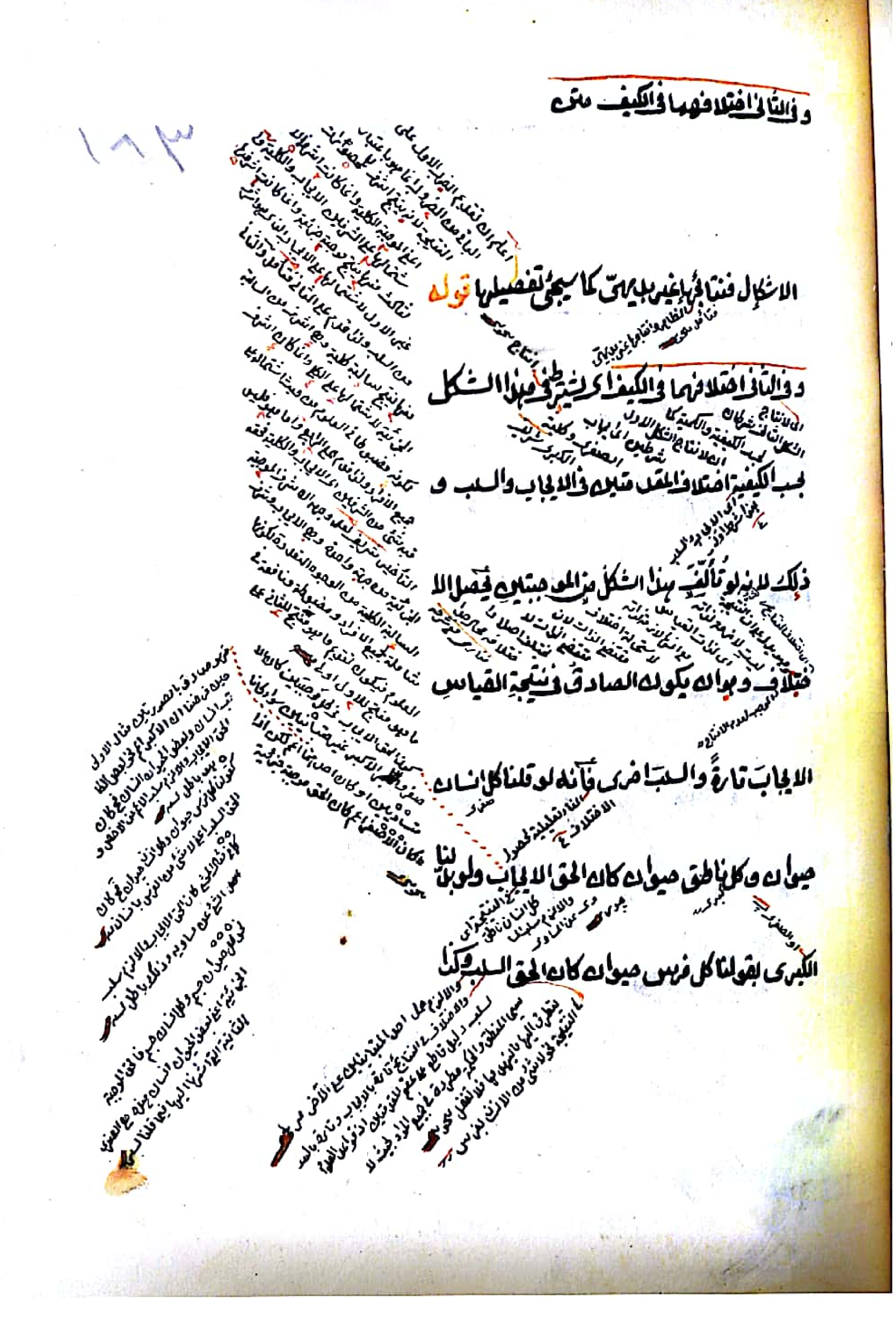
لكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق وامثلة الجميع

لكل واضحة قوله الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله

ومع السالبة الكلية السالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله

بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود الاشارة الى ان

انتاج هذا الشكل منحصر في ان الاربع بدليل انه لولا انتاجه لكم



و الثاني اختلافهما في الكيف متن

الاشكال فنتائجها غير بديهية كما سيجي تفصيلها قوله

و الثاني اختلافهما في الكيف اي يشترط في هذا الشكل

بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين في الايجاب والسلب و

ذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الا

ختلاف وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس

الايجاب تارةً والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان

حيوان و كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بدلنا

الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وكذا

الحال لو تألف من السالبتين كقولنا لاشئ من الانسان

بحجر ولاشئ من الناطق بحجر فالحق الايجاب ولو قلنا

لاشئ من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف

دليل عدم الانتاج فانه النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم

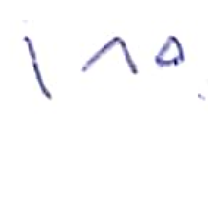
من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة

لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم

منهما السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة قوله وكلية

الكبرى اى يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى

اذ عند



اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف فتقول كل انسان ناطق

وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب ولو قلنا

بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب قوله مع

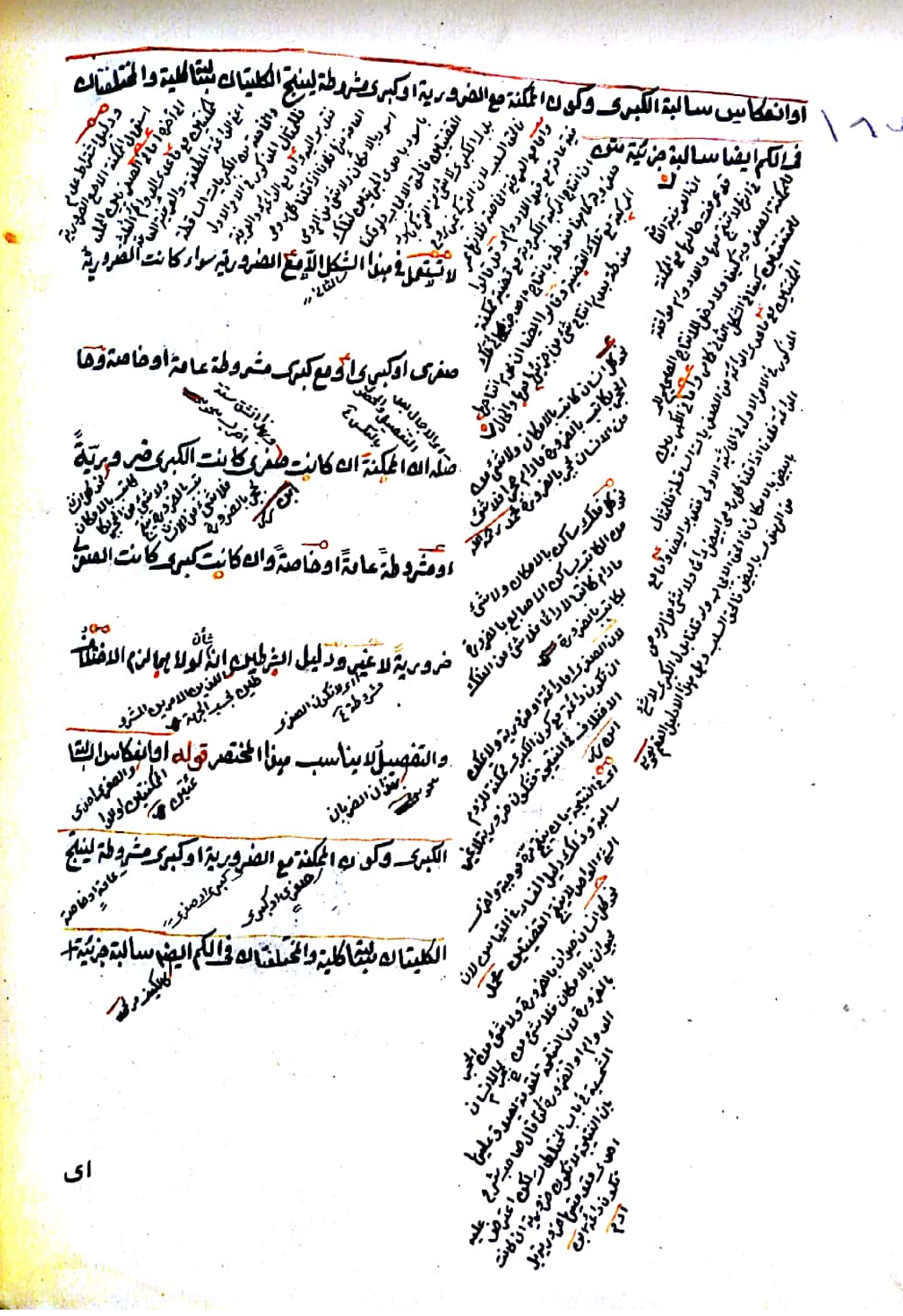
دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امرا

الاول احد الامرين اما ان يصدق الدوام على الصغرى

اي تكون دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى

من القضايا الست التي تنعكس سوالبها اي الست التي

لا تنعكس سوالبها والثاني يصدق احد الامرين وهو ان الممكنة



اوانعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة لينتج الكليات بتالية والمطلقات

في الكم ايضا سالبة جزئية شيء

لا يستعمل في هذا الشكل الاربع الضرورية سواء كانت الضرورية

صغرى او كبرى او مع كبرى مشروطة عامة او خاصة وهنا

فعلى ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية

او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى

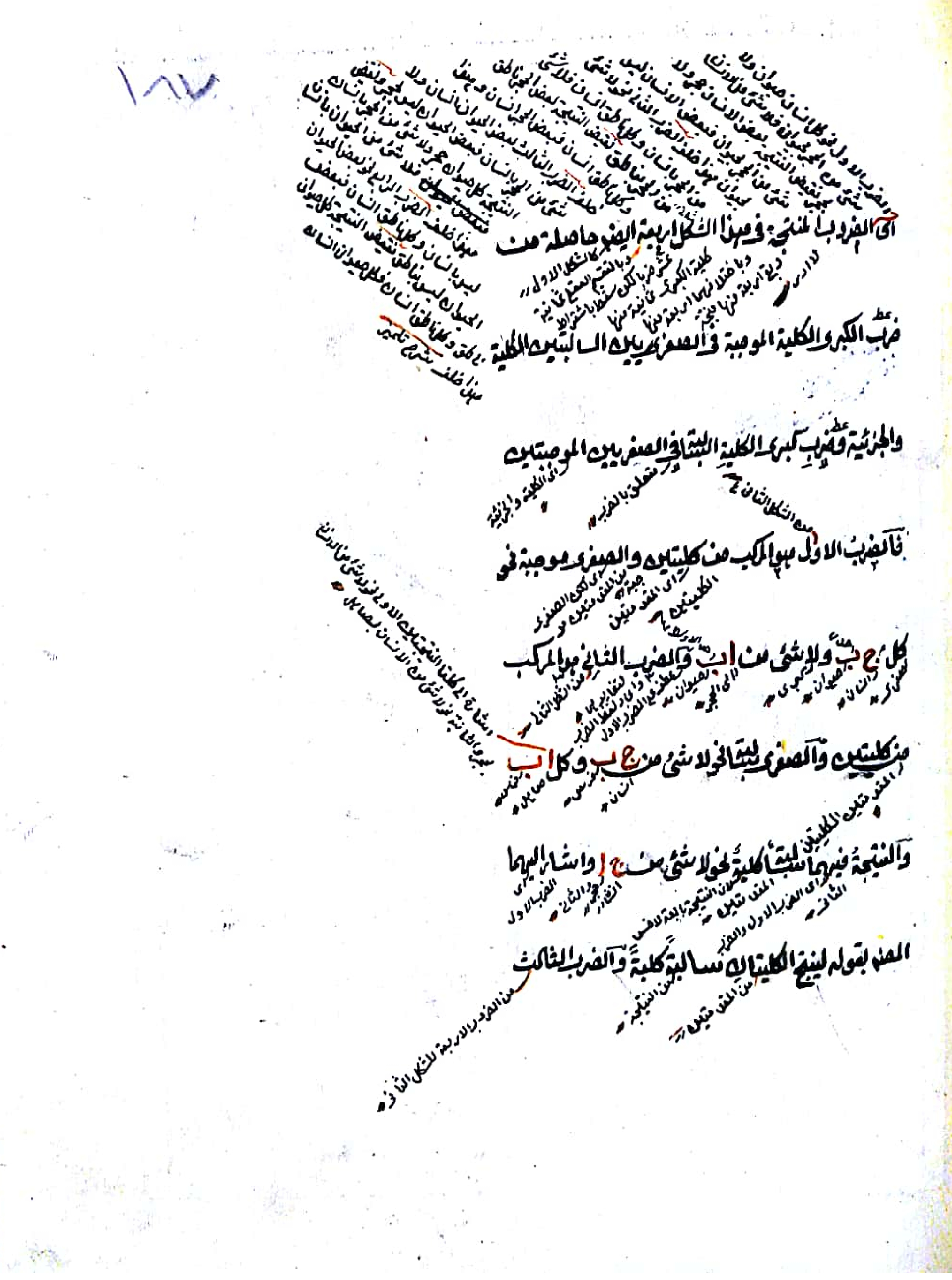
ضرورية لا غير ودليل الشرطين انه لولا هما لزم الاختلاف

والتفصيل لا يناسب هذا المختصر قوله او انعكاس السا

الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة لينتج

الكليات بتالية والمطلقات في الكم ايضا سالبة جزئية

اى



أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة الضرب الحاصلة من
ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الكلية
والجزئية وضرب كبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين
فالضرب الأول هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو
كل ج ب ولا شيء من أ ب والضرب الثاني هو المركب
من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل أ ب
والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من ج أ وأشار إليهما
المصنف بقوله لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث

بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة

فهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى لبتا كلية

نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الرابع هو المركب

من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج

ليس ب وكل ا ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو

بعض ج ليس ا واشار اليهما بقوله والمختلفتان في الكم

الضيا اي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في

الشرائط لبتا جزئية قوله بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى

يعني دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور ثلاثة

الاول الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة صغرى لايجابها

وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول

ما ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة كلها

الثاني عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة

المطلوبة وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث لان

كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاخيران فكبرا

هما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية وهي لا تصلح لكبرى

وية الشكل الاول مع ان صغراهما ايضا سالبة لا تصلح صغرى

وهي سالبة كلية او جزئية فان كانت سالبة كلية فنقيضها موجبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فنقيضها موجبة كلية

للشكل الاول والثالث ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا را

بعا ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى

صغرى فيصير شكلا اولا وينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة

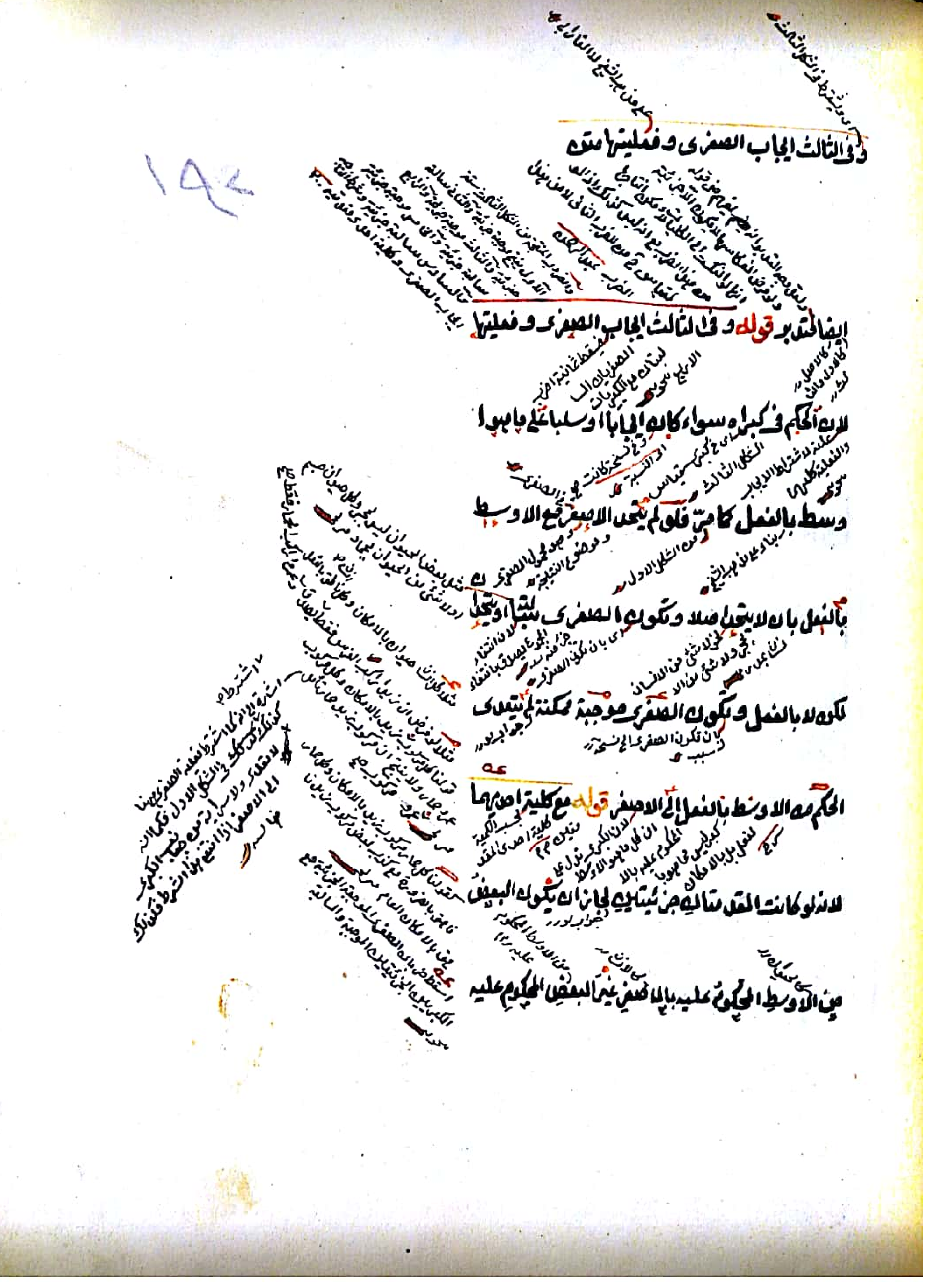
المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون له عكس الصغرى كلية

ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني

فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول والثالث

فصغراهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة

ها جزئية لا تنعكس اصلا ولو فرض انعكاسها لا تنعكس الا [illegible]



وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها متن

ايضا الحق بر قوله وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها

لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو ا

وسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط

بالفعل بان لا يتحد اصلا وتكون الصغرى سلبا او يتحد

لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد

الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر قوله مع كلية احديهما

لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض

من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه

مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبتان الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية مثاله

بالاكبر فلولم نتعد به حكم الاكبر الى الاصغر مثلا لصدق قولنا

بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق قولنا

بعض الانسان فرس قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية

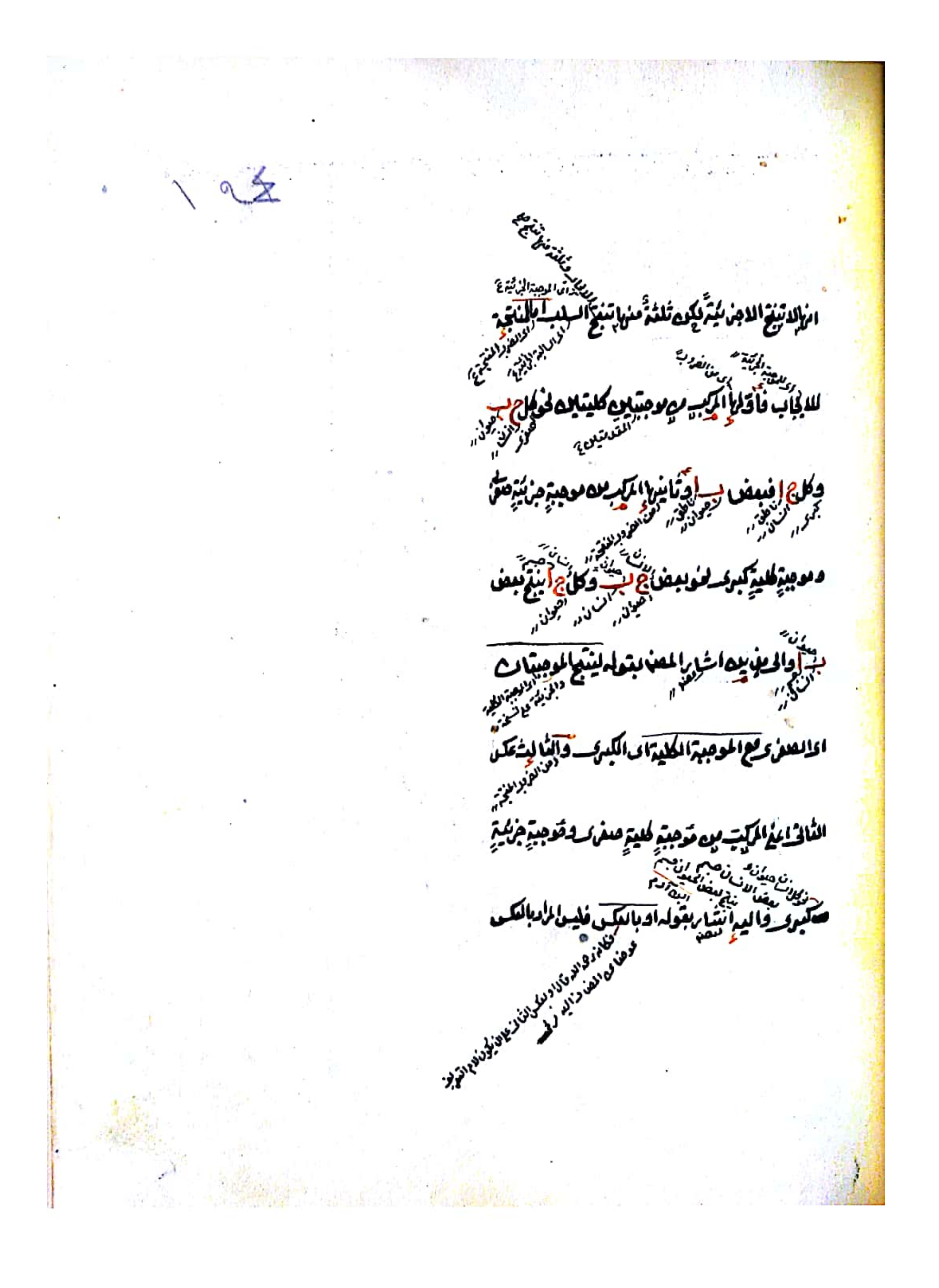
او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبتان الكلية او الكلية مع

الجزئية سالبة جزئية الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط

المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات

الاربع ومن ضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين

الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في



انها لا تنتج الا جزئية يكون ثلثة منها تنتج السلب اي النتيجة

للايجاب فاولها المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب

وكل ج ا فبعض ب ا وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى

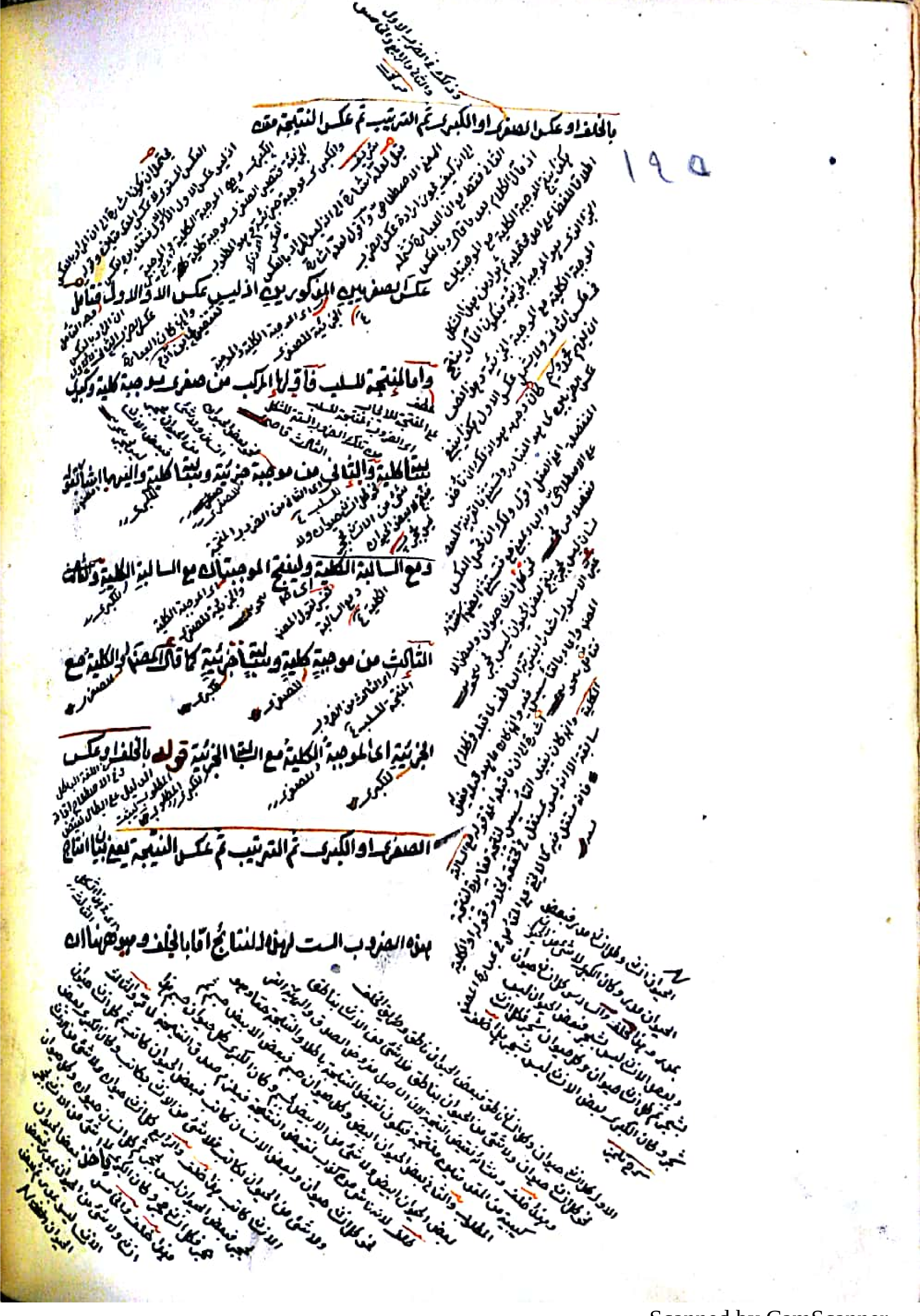
وموجبة كلية كبرى نحو بعض ج ب وكل ج ا ينتج بعض

ب ا والى هذين اشار المص بقوله لينتج الموجبتان

اي الصغرى مع الموجبة الكلية اي الكبرى والثالث عكس

الثاني اعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية

كبرى واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس



بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة فقد

عكس الصغريين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فتامل

واما المنتجة للسلب فاولها المركب من صغرى موجبة كلية وكبرى

سالبة كلية والثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية والبرهان الثالث

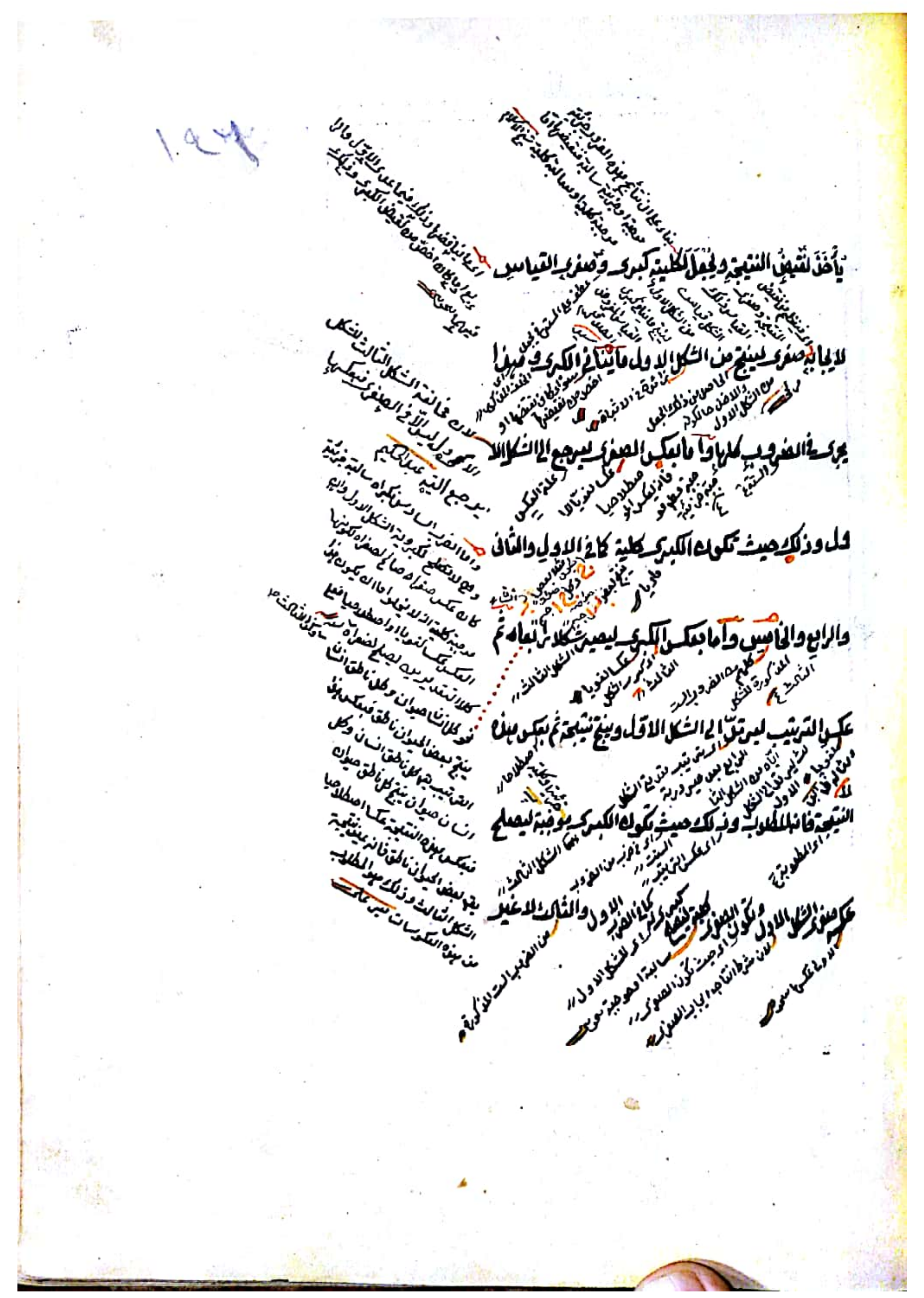
ومع السالبة الكلية وليفتج الموجبتان مع السالبة الكلية والثالث

الثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال الصغرى الكلية مع

الجزئية اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية قوله بالخلف او عكس

الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة يعني بيان النتائج

بهذه الضروب الست لرابع النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان



يأخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى القياس

لا ايجابية صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى فهذا

يجري في الضروب كلها وأما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول

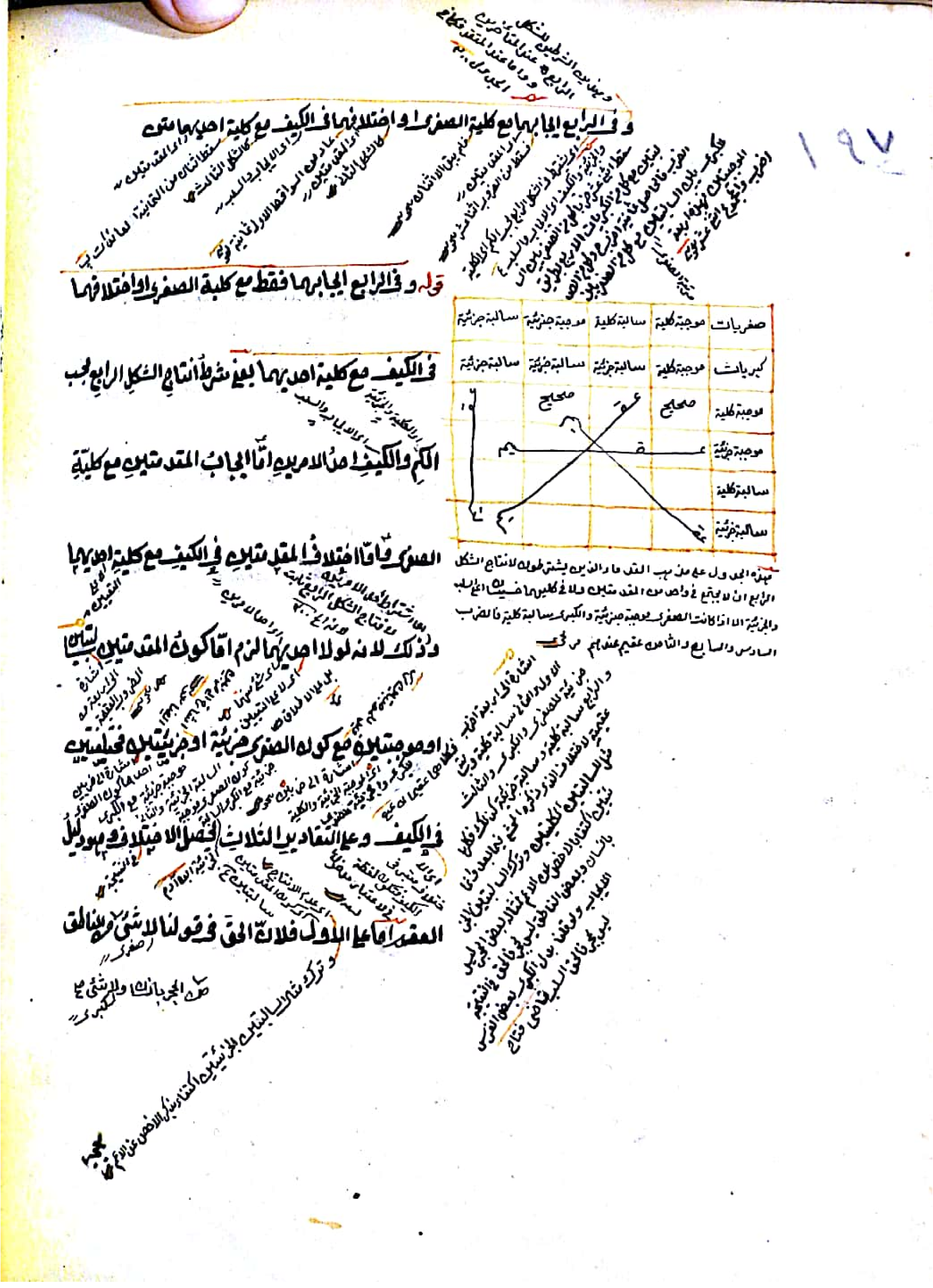
فكل وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الاول والثاني

والرابع والخامس وأما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم

عكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول وينتج نتيجة ثم يعكس هذا

النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح

عكسها صغرى الشكل الاول وتكون الصغرى كلية كما في الضرب الاول والثالث لا غير



و في الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما متن

قوله و في الرابع ايجابهما فقط مع كلية الصغرى او اختلافهما

في الكيف مع كلية احديهما يعني شرط انتاج الشكل الرابع بحسب

الكم والكيف احد من الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية

الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما

وذلك لانه لولا احديهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين

او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين او مختلفتين

في الكيف وعلى التقادير الثلاث يحصل الاختلاف وهو دليل

العقم اما على الاول فلان الحق في قولنا لا شئ من الانسان

صغريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
كبريات	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كلية	صحيح	ع	صحيح	ع
موجبة جزئية	ع			
سالبة كلية				
سالبة جزئية				ع

هذه الجدول على مذهب القدماء والذين يشترطون لانتاج الشكل الرابع ان لا يجتمع في واحد من المقدمتين سلبان ولا في كليهما خسّتان السلب والجزئية الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فالضرب السادس والسابع والثامن عقيم عندهم

١٢٩٨

بجنس الايجاب و لو قلنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق

السلب واما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان

وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا كل فرس

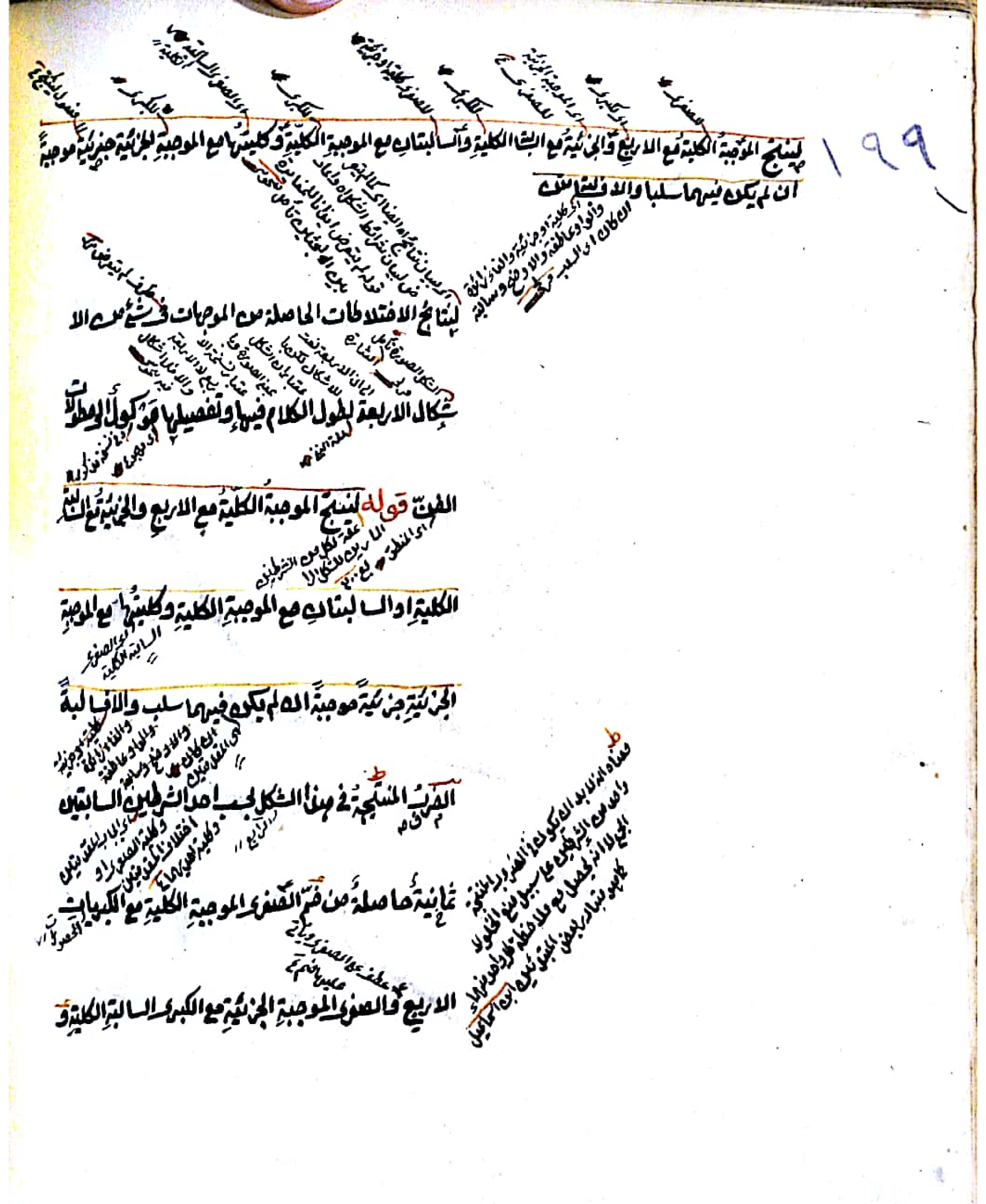
حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق في

قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان هو

الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب

ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة

الاعتداد به لان الشكل الرابع بعيد عن الطبع ولم يتعرض المصنف



لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع الثنا الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة
ان لم يكن فيهما سلبا والا فسالبة

لينتاج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الا
شكال الاربعة لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى المطولات

الفن قوله لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع الثنا
الكلية او السالبتان مع الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة
الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن فيهما سلب والا فسالبة
الضرب المنتج في هذا الشكل بحسب اشتراط السابقين
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات
الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية و

وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة
الكلية وضم كليتها اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب ينتج
سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى
سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية وفي عبارة
المصنف تسامح حيث لم تتم الثمانية ما سوى الاولين من هذه الضروب

ينتج السلب الجزئية وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظا في حيز

عليها جزئية لكان اولى والتفصيل منها ان ضروب هذا الشكل

ثمانية الاول من موجبتين كليتين الثاني من موجبة كلية

صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج الموجبة جزئية الثالث

من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج لنا كلية

الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى لنا

كلية السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى السابع

من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن

من لنا



بالخلف او بعكس الترتيب متى

من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وفي هذه الض

وبالخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل

فانه نافع جدا فيما يجيء قوله بالخلف وهو في هذا الشكل

ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج

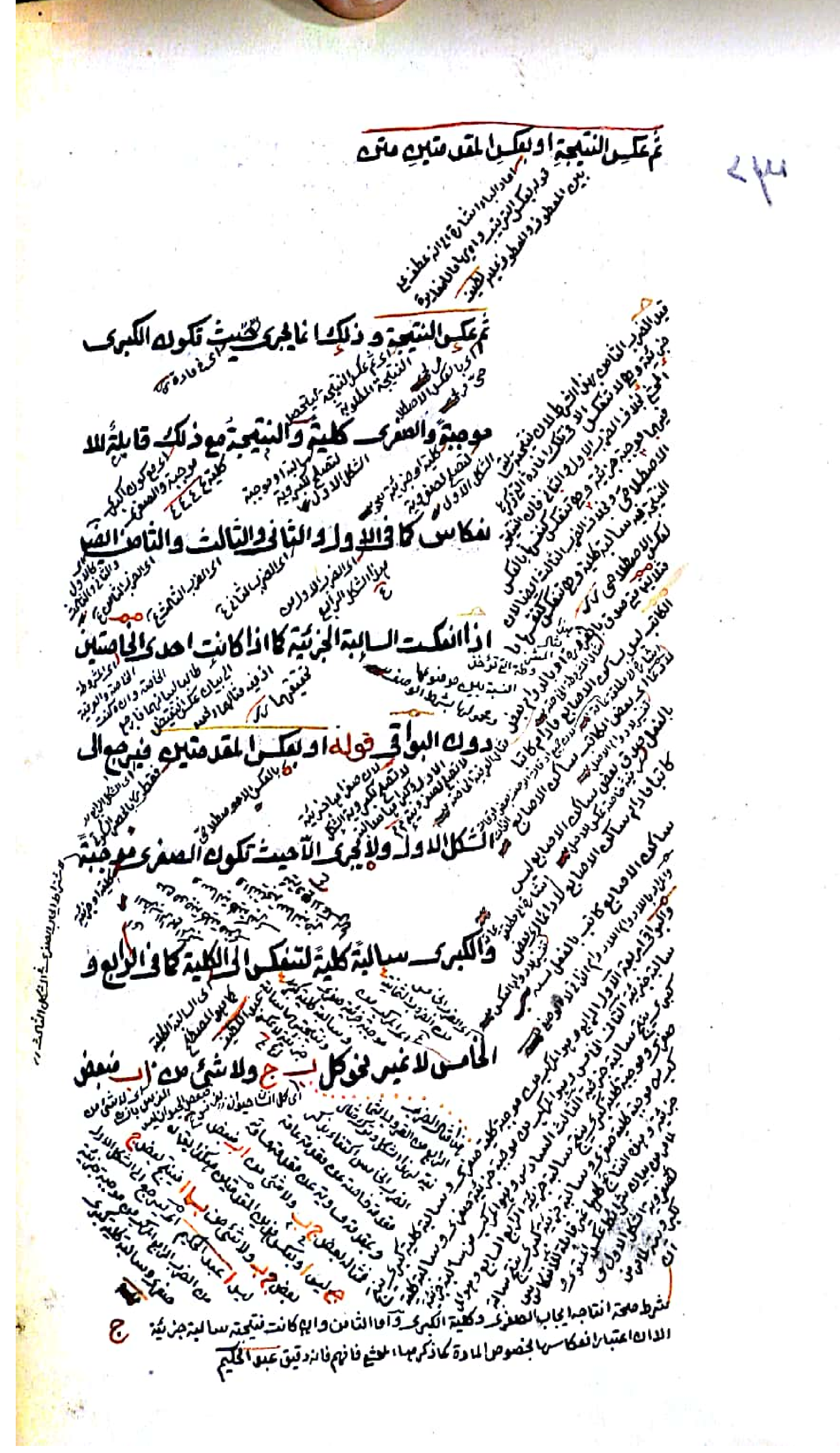
ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى وذلك انما يجري

في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس

دون الباقي وقال المص في الشرح التسمية بجريانه

في السادس وهو سهو قوله او بعكس الترتيب

السالبة الجزئية لاحتمال ان يكون الموضوع اعم فيها كبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ابن ادم



ثم عكس النتيجة او بعكس المقدمتين معاً

ثم عكس النتيجة وذلك انما يجري حيث تكون الكبرى

موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للا

نعكاس كما في الاول والثاني والثالث والثامن

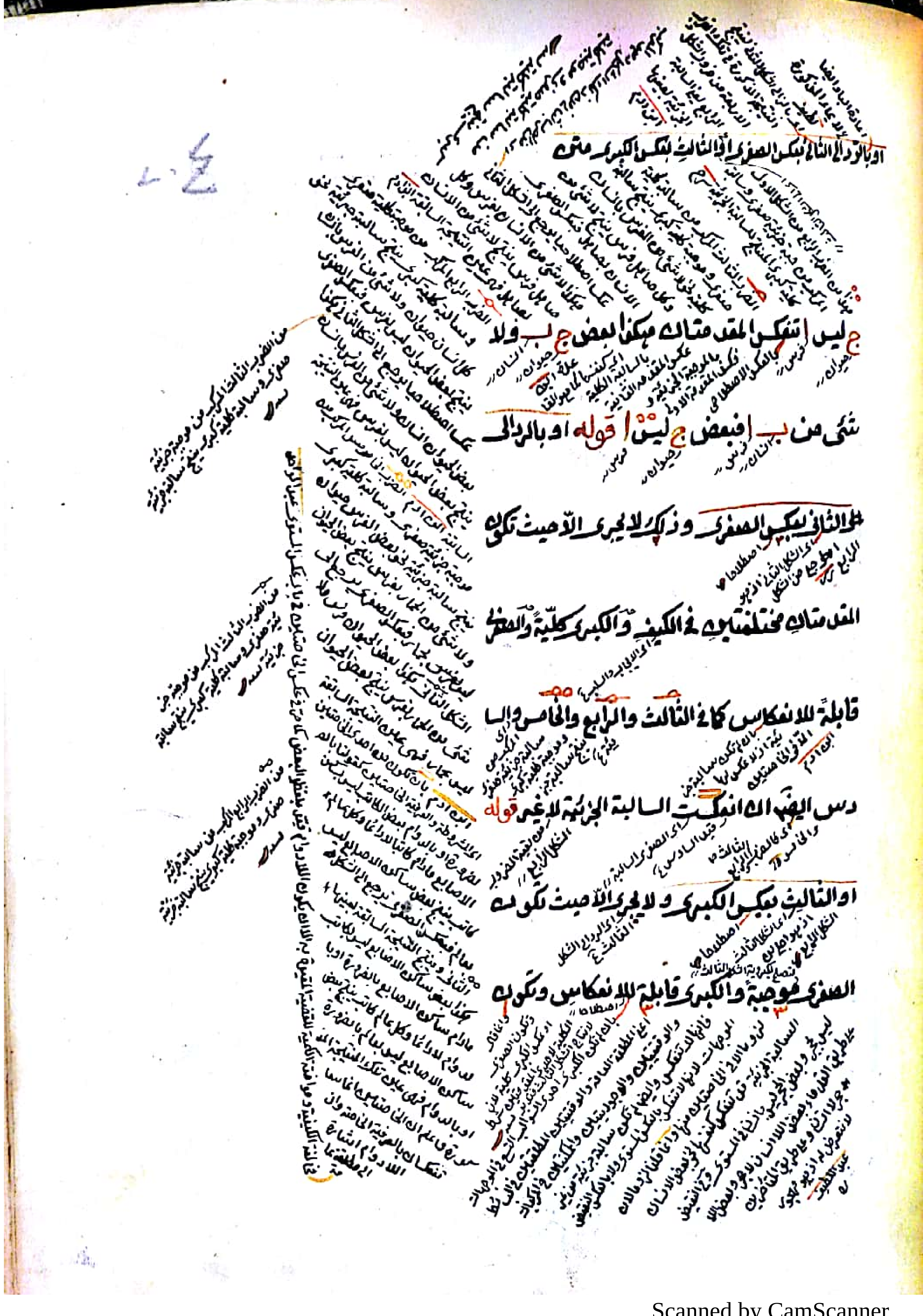
اذا انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين

دون البواقي قوله او بعكس المقدمتين فيرجع الى

الشكل الاول ولا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة

والكبرى سالبة كلية لتنعكس الى الكلية كما في الرابع و

الخامس لا غير نحو كل ب ج ولا شيء من ا ب ينتج بعض



او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى مثل

ج ليس ا فعكس المقدمتان هكذا بعض ج ب ولا

شيء من ب ا فبعض ج ليس ا قوله او بالرد الى

الثاني بعكس الصغرى وذلك لا يجري الا حيث تكون

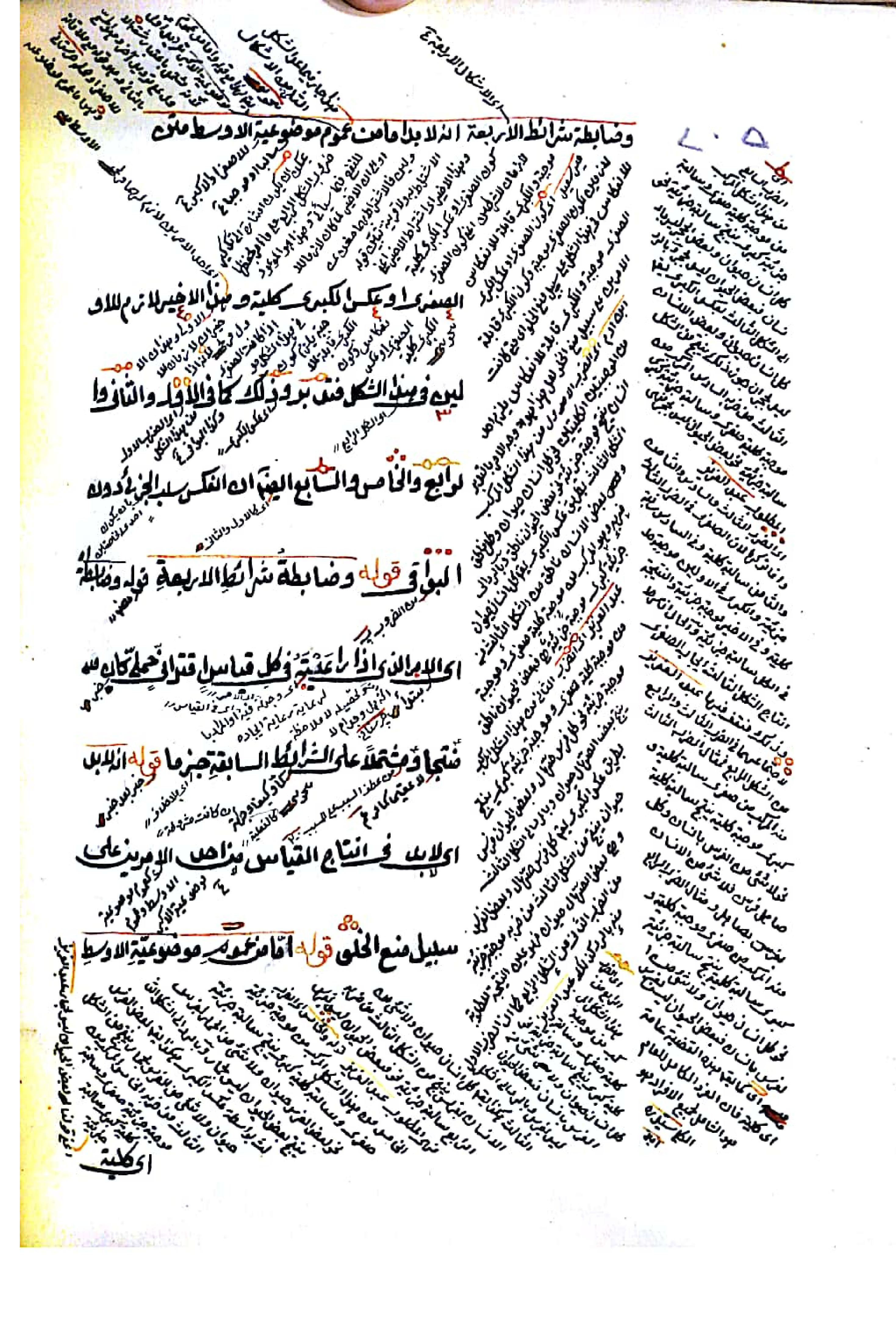
المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى

قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسا

دس اذ هما ان انعكست السالبة الجزئية لا غير قوله

او الثالث بعكس الكبرى ولا يجري الا حيث تكون

الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس وتكون



وضابطة شرائط الاربعة انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط مع

الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا الاخير لازم للاول

لين وهذا الشكل فقد برر وذلك كما في الاول والثاني وا

لرابع والخامس والسابع ايضاً ان انعكس سلب الجزئية دونه

البواقي قوله وضابطة شرائط الاربعة قوله وضابطة

اى الامر الذى اذا رعيت وكل قياس اقتراني حملي كان له

منتجاً ومشتملاً على الشرائط السابقة جزماً قوله انه لابد

اى لابد في انتاج القياس من احد الامرين على

سبيل منع الخلو قوله اما من عموم موضوعية الاوسط

اى كلية

مع ملاقاته للاصغر بالفعل مثلا

الكلية قضية موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل الاول وكا

لمقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب الاول

والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الـ

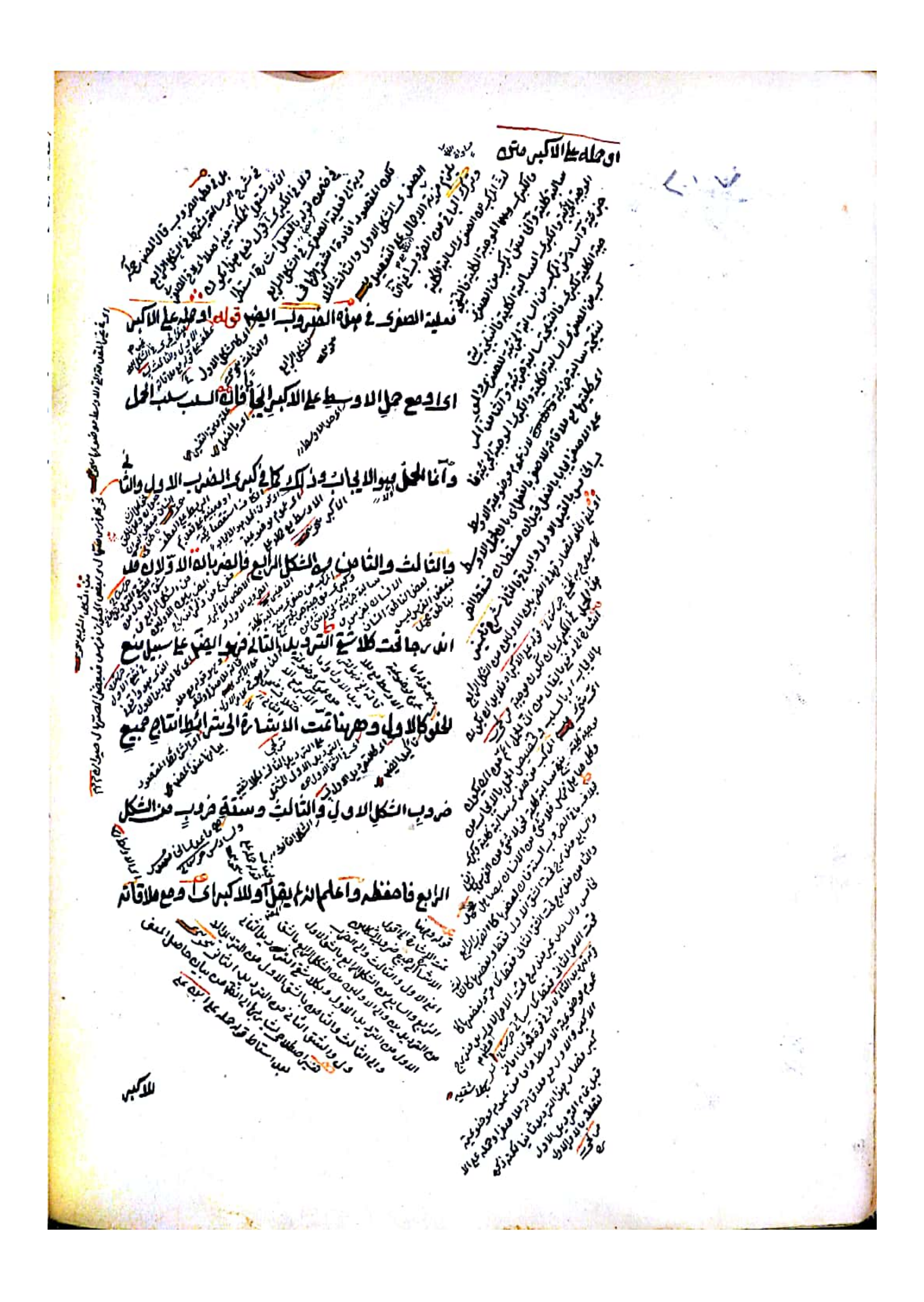
بع قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل اي بان يحمل الاوسط

ايجابا على الاصغر بالفعل كما في الصغرى الشكل الاول واما بان

يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل كما في الصغرى الشكل

الثالث وكما في الصغرى الضرب الاول والثاني والرابع

والسابع من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى



او حمله على الاكبر متن

فعلية الصغرى في هذه الضروب الخمس قوله او حمله على الاكبر

اى ادمع حمل الاوسط على الاكبر ايجابا فان السلب سلب الحمل

واما الحمل بمعنى الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثانى

والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضرب الثالث الاول فلا

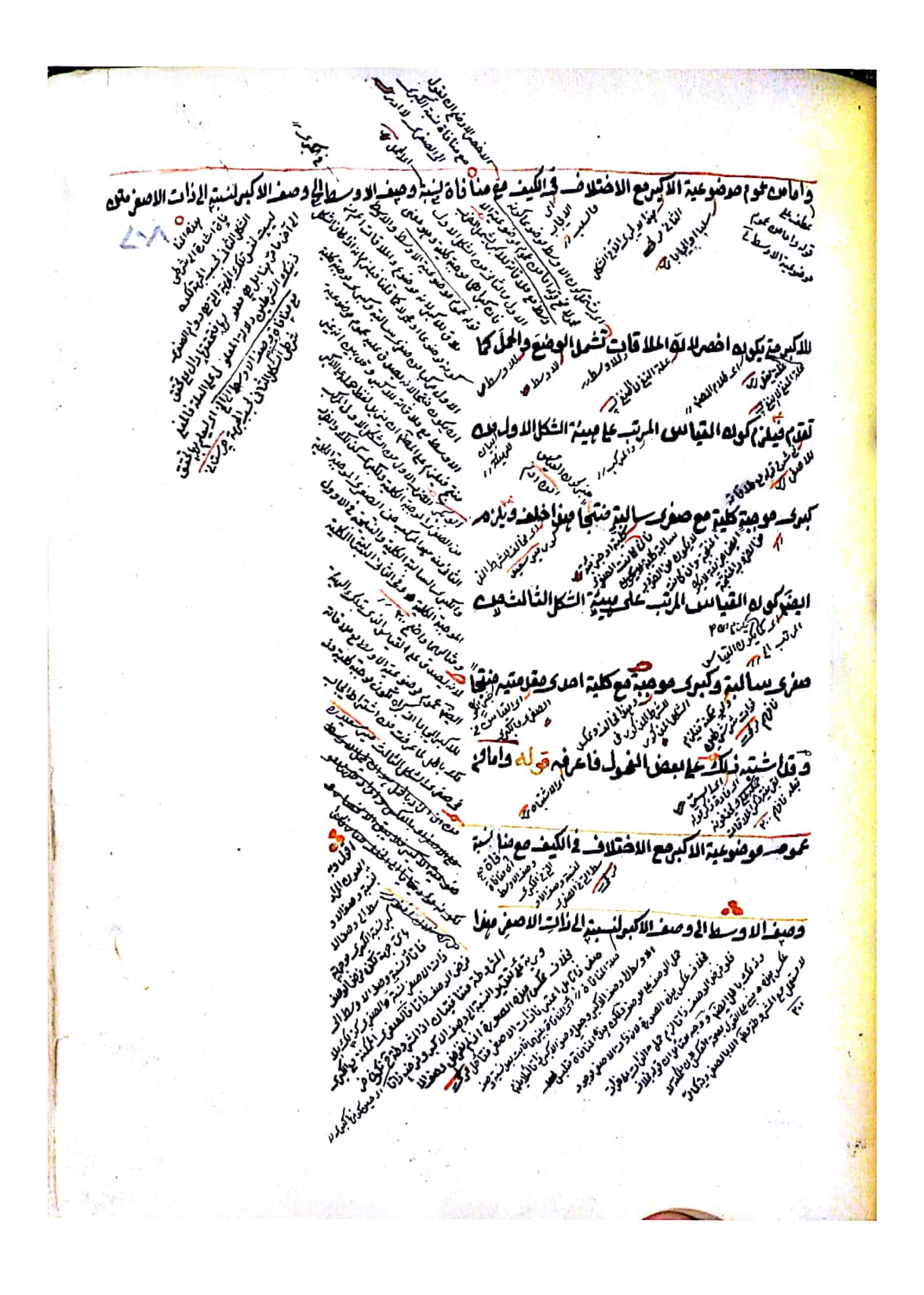
الا ان رجافت كلا شق التردید الثانى فهو الضرب على سبيل منع

الخلو كالاول وههنا تمت الاشارة الى اشتراط انتاج جميع

ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من الشكل

الرابع فاحفظه واعلم انه يقل او للاكبر اى ومع ملاقاته

للاكبر



وأما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف مع منافاة لنسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر متون

للأكبر حتى يكون اخص لان الملاقات تشمل الوضع والحمل كما

تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الأول من

كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا مع ما خلف ويلزم

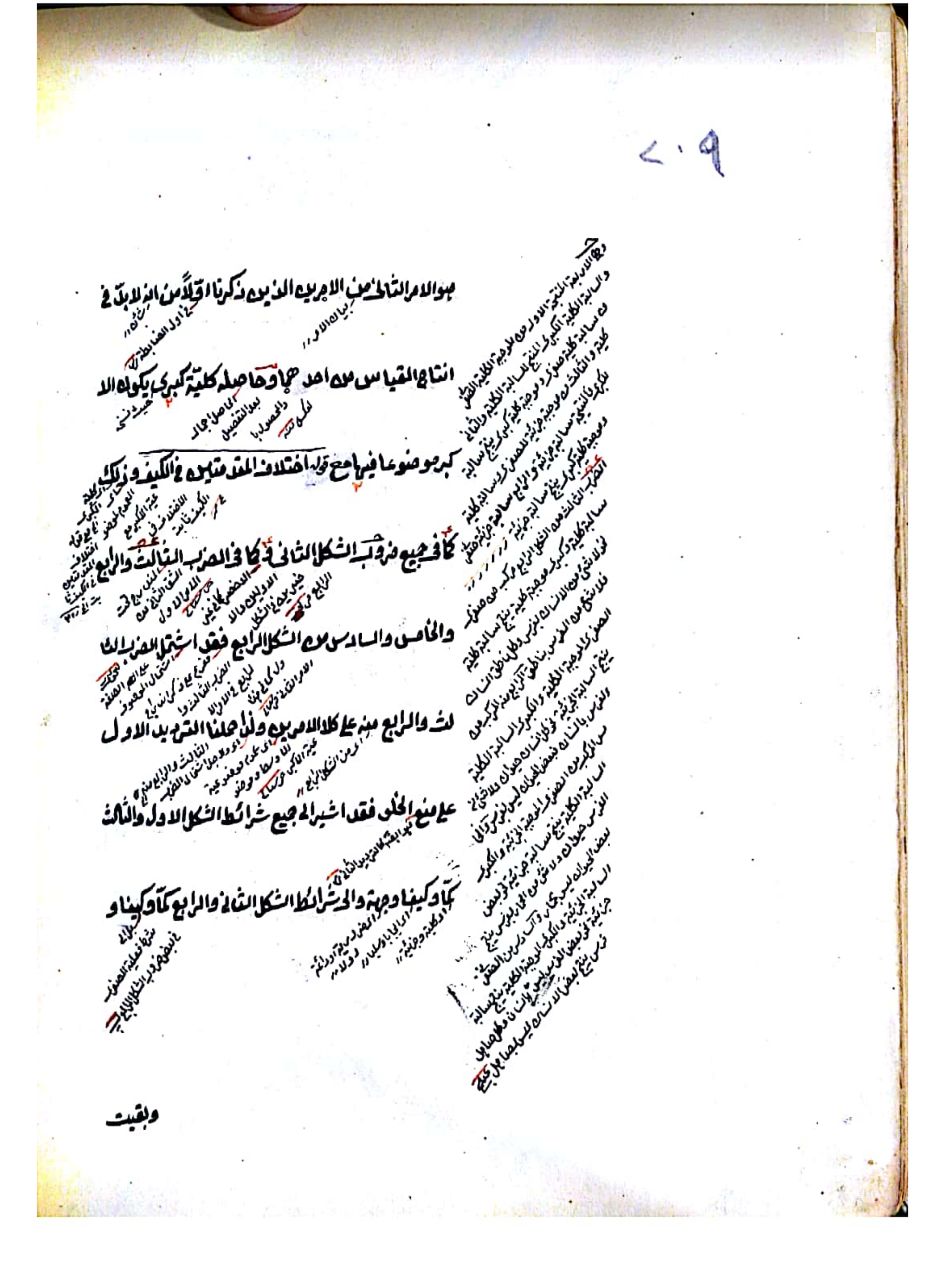
ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من

صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتيه منتجا

وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه قوله وأما من

عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف مع منافاة لنسبة

وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر منها



هو الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا اولا من انه لابد في

انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى يكون الا

كبر موضوعا فيها مع قوله اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك

كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في الضرب الثالث والرابع

والخامس والسادس من الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثا

لث والرابع منه على كلا الامرين ولذا جعلنا الترديد الاول

على منع الخلو فقد اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث

كما وكيفا وجهة والى شرائط الشكل الثاني والرابع كما وكيفا و

وبقيت

وبقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله

مع منافاة الخ يعني ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

الخ عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الا

وسط منفيا ومحمولا في كل ما صدق عليه كما في الشكل الثاني فلا بد

في النتاج من شرط ثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط

المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط

المحمول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد

ان تكون النسبتان المذكورتان متكيفتين بحيث يمتنع اجتماعهما

هاتين النسبتين في الصدق لو اختلط فاحتاج فرضًا في منع المنا
فاة دائمة وجودًا وعدمًا مع ما مر من شرطي الشكل الثاني يجب
الجهة فبتحققهما يتحقق الانتاج وبانتفائهما ينتفي اما انها
دائرة مع الشرطين وجودًا اي كلما وجد الشرطان المذكوران
تحققت المنافاة المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق
عليه الدوام والكبرى اية قضية كانت من الموجهات فاعلى
الممكنتين فانه لها حكمًا على حدة سيجيء فلا شك انه يكون
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا ولا

اقلّ من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية

السلب ضرورة الى المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات والمط

مطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل

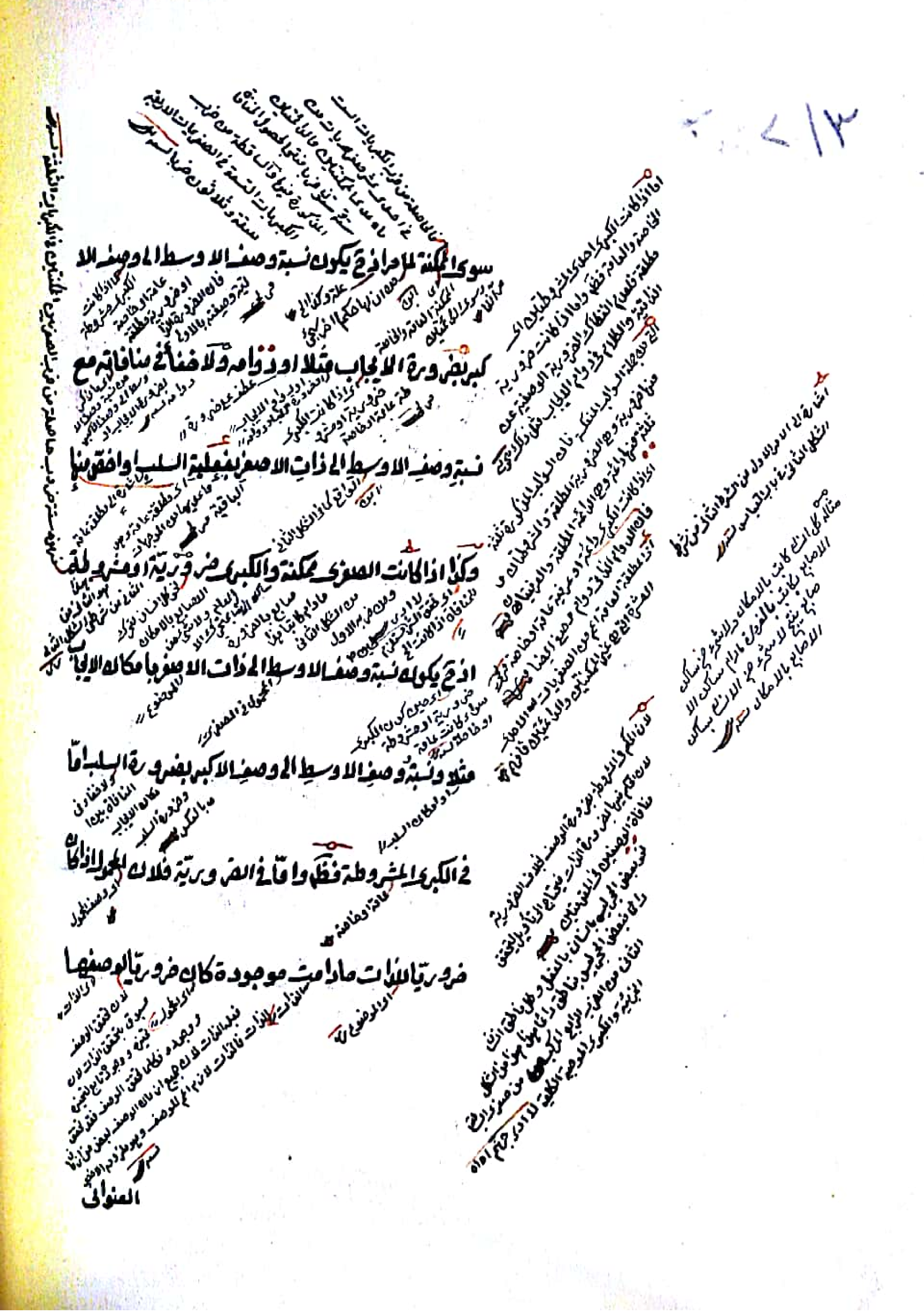
واذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه

بالفعل قطعا ولا خفاء في المنافاة بين دوام الايجاب

وفعلية السلب واذا تحققت المنافاة بين شيء وبين

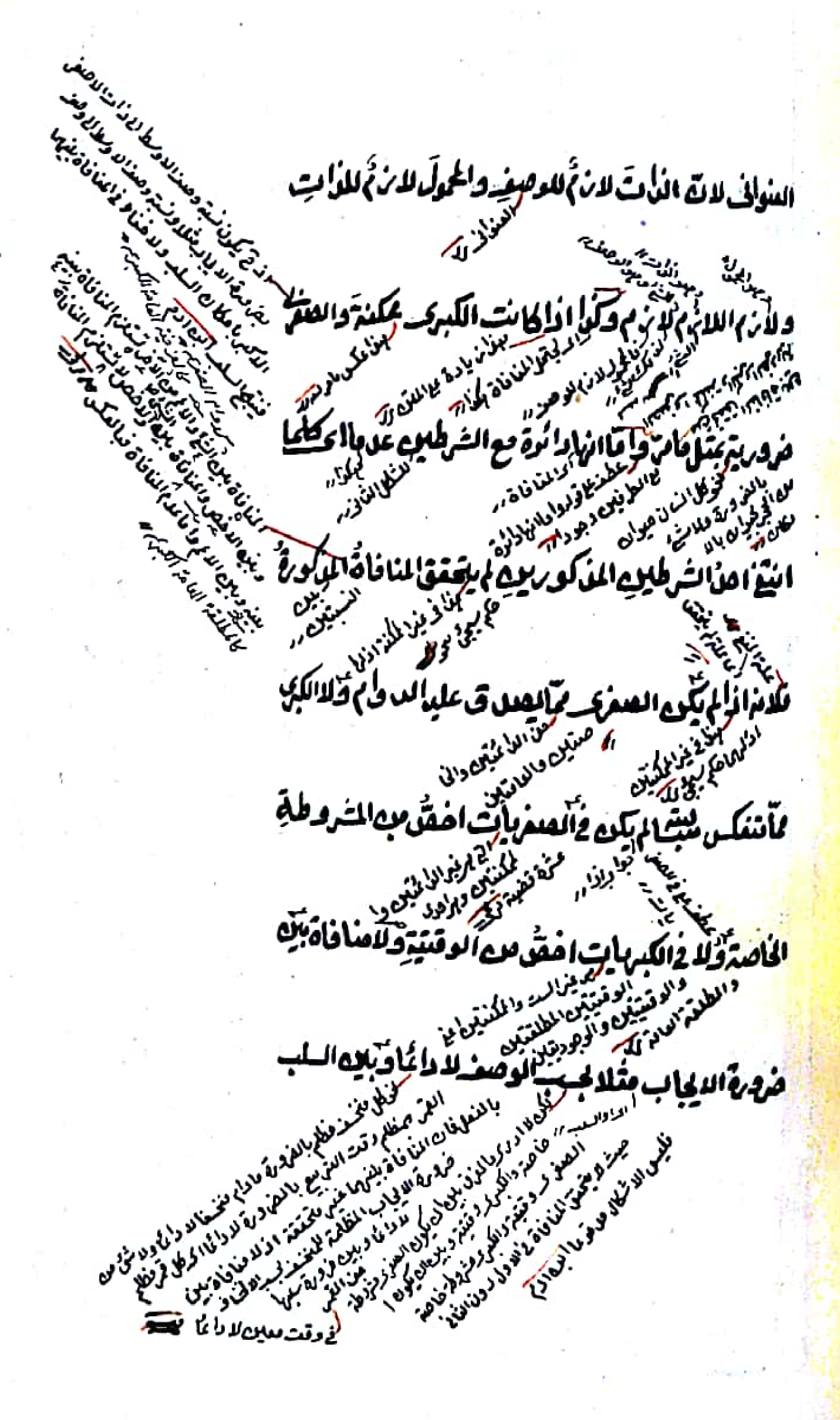
الاعم لزم المنافات بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا

كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها والصغرى قضية كانت



سوى الممكنة لم لا ح يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الا
كبر بضرورة الايجاب مثلا او دوامه ولا ضير في منافاته مع
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب واتفقنا
وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة
اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب
مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما
في الكبرى المشروطة فظاهر واما في الضرورية فلان المحمول اذا كان
ضروريا للذات ما دامت موجودة كان ضروريا لوصفها

العنواني



العنوان لانّ الذاتَ لازمٌ للوصفِ والمحمولَ لازمٌ للذاتِ

ولازمُ اللازمِ لازمٌ وكذا اذا كانت الكبرى ممكنةً والصغرى

ضروريةً تحتمل مادتي واما الانهار دائمةٌ مع الشرطية عدما اى كلما

انتج احد الشرطيتين المذكورتين لم يتحقق المنافاةُ المذكورةُ

فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا الكبرى

مما تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة

الخاصة ولا في الكبريات اخص من الوقتية ولا منافاة بين

ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين السلب

وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الو

صف العنواني واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين

ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى

ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص

الكبريات الدائمة او الوقتية الخاصة او الوقتية ولا منافاة

بين امكان الايجاب ودوام السلب ما دام الذات ولا بينه

وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بينه وبين

ضرورة السلب في وقت معين لا دائما وكذا اذا لم يكن الصغرى

ضرورية

٢١٤

فصل الشرطي من القياس لاقتراني اما ان يتركب من متصلتين وانتج

ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات

الشرطية الخاصة او الدائمة ولا منافاة بين امكان الايجاب

وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بينه وبينه

دوام السلب ما دام الذات قطعا وتحقيق هذا البحث على

الوجه الوجيه مما تفردت به بعون الله الملك الجليل والله يهدي

من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل

قوله فصل الشرطي من القياس الاقتراني اما يتركب

من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار

او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة مثل

موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج كلما كانت

الشمس طالعة فالعالم مضيء **قوله** او منفصلتين كقولنا اما ان

يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون الزوج

زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد فردا

او زوج الزوج او زوج الفرد او يكون فردا **قوله** او حملية ومتصلة

نحو هذا انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا

حيوان **قوله** او حملية ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما اما ان

العدد زوجا او يكون فردا ينتج هذا اما ان يكون زوجا او فردا

اقول تعين تنتا التأليف اعني الحملية والمتصلة والمنفصلة للشرطية ليس على هيئة شكل من الاشكال الاربعة اما ما عدا الثاني منها واما الثاني فلاشتراطه اختلاف مقدمتيه كيفا فالاولى التمثيل بنحو قولنا هذا انسان وكلما كان الانسان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان هذا حيوانا كان جسما بل الاولى التمثيل بنحو قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم اذ المطبوع ان التمثيل ما كان الحملية فيه كبرى والشركة مع تالي المتصلة كما في التحرير وغيره سعد

قوله

او متصلة و منفصلة و ينعقد فيه الاشكال الاربعة و في تفصيلها طول متن

قوله او متصلة و منفصلة نحو كلما كان هذا ثلثة كان

عددا و دائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج

كلما كان هذا ثلثة فاما ان يكون زوجا او فردا قوله ف

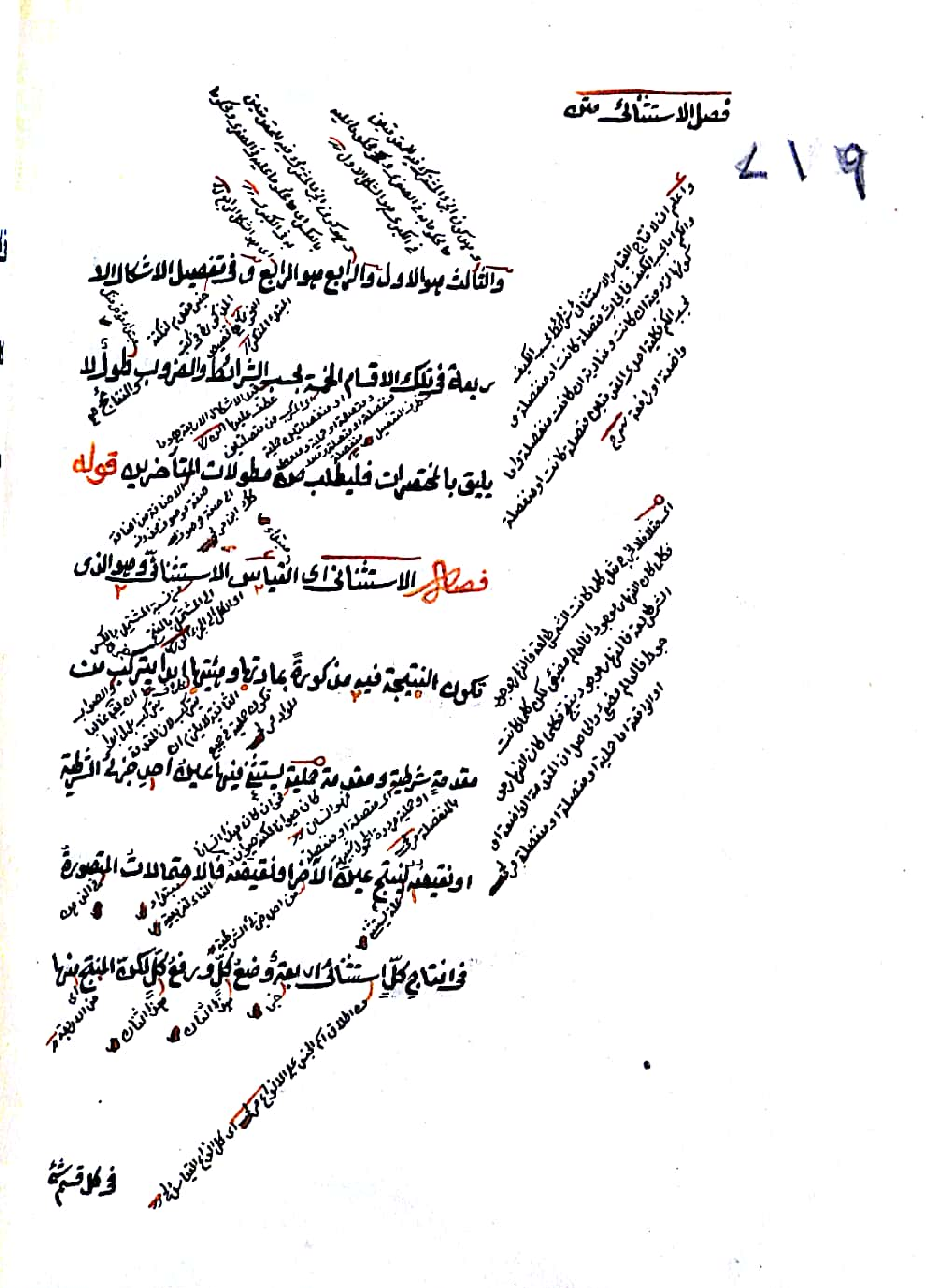
ينعقد فيه الاشكال الاربعة و في تفصيلها طول يعني لا بد في

تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الا

وسط فاما ان يكون محكوما عليه في المقدمتين او محكوما به

فيهما او محكوما به في الصغرى و محكوما عليه في الكبرى

او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث و الثاني هو الثاني



فصل الاستثنائي

219

والثالث هو الاول والرابع هو الرابع في تفصيل الاشكال الا

ربعة في تلك الاقسام الحملية بحسب الشرائط والضروب طولا لا

يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتاخرين قوله

فصل الاستثنائي اي القياس الاستثنائي وهو الذي

تكون النتيجة فيه مذكورة بمادتها وهيئتها اي يتركب من

مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية

او نقيضه لينتج عينه الاخر او نقيضه فالاحتمالات المتصورة

في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل لكونه المنتج منها

في كل قسم ستة

في كل قسم شيء وتفصيله ما اورده المصنف من ان الشرطية ان

كانت متصلة ينتج منها استثناء عين المقدم ينتج وضع التالي

لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم

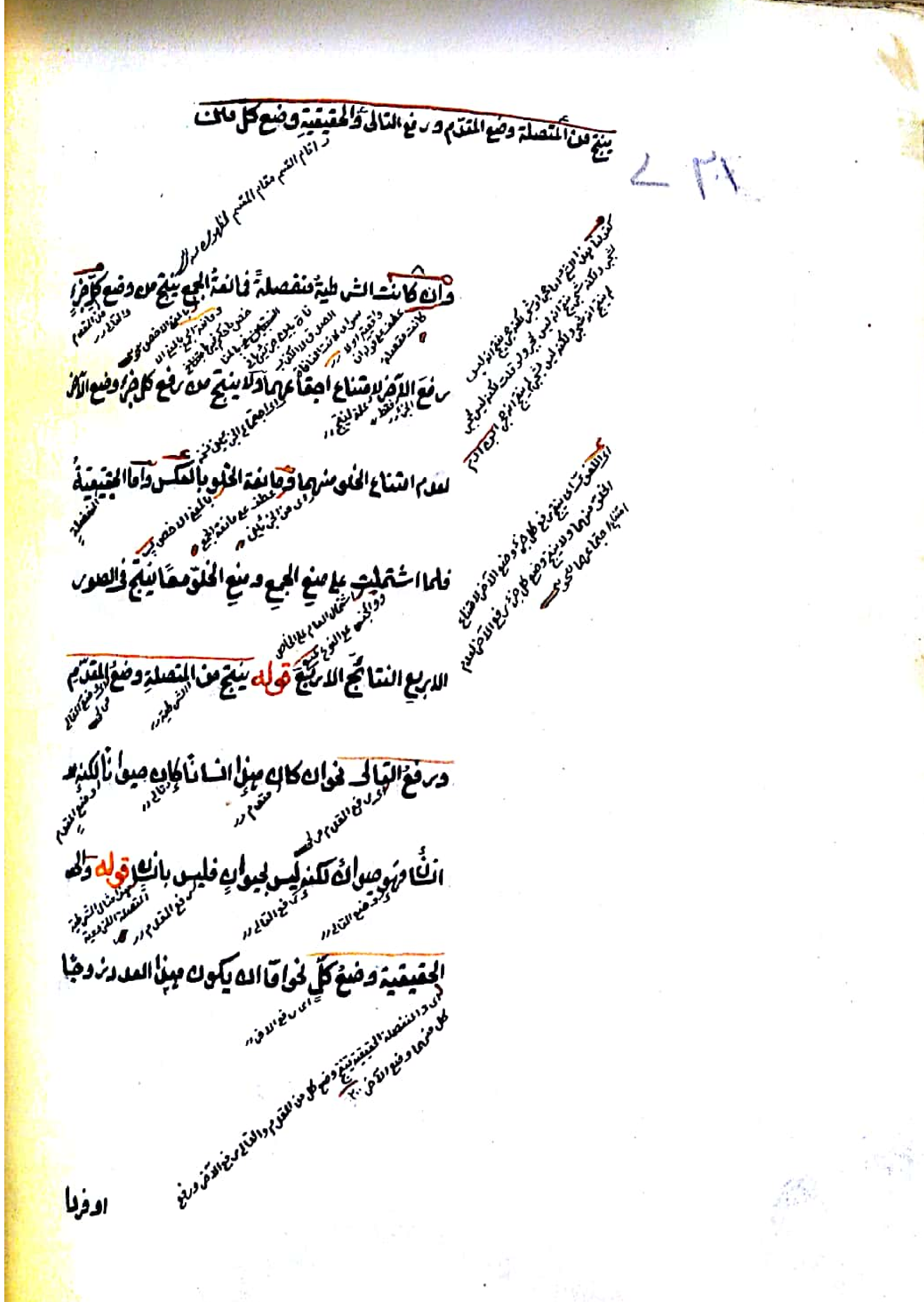
لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم واما وضع التالي فلا ينتج

وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون اللازم اعم

فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم

انتفائه فقد علمت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب

اللزومية واعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة ههنا العنادية



ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل منه

وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء

رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر

لعدم امتناع الخلو منهما ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية

فلما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو معا انتج في الصور

الاربع النتائج الاربع **قوله** ينتج من المتصلة وضع المقدم

ورفع التالي فنوان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه

انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فليس بانسان **قوله** وال

الحقيقية وضع كل نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا

او فردا

كمانعة الجمع ورفع كل كمانعة الخلو وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال النقيض

ومرجعه الى اقترانى واستثنائى

او فرد لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج او لكنه ليس

بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد قوله كمانعة الجمع اما

ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا لكنه شجر فليس بحجر او لكنه حجر

فليس بشجر قوله ورفع كل كمانعة الخلو نحو هذا الشيء اما لا شجر

او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر او لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر

قوله وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به

اثبات المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى اقترانى واستثنائى

اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولاه لصدق

نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكون نقيضه غير واقع
فيكون هو واقعا كما مر غير مرة في مباحث العكوس والا
قيسة وهذا النوع من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف
اى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب او لانه ينقل منه
الى المطلوب من خلفه اى من ورائه الذى هو نقيضه وهذا
ليس قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين احدهما اقتراني شرطي
والآخر استثنائي متصل ينتج فيه نقيض التالي هكذا لو لم يثبت
المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت محال ينتج انه

فصل الاستقراء تفحص الجزئيات لاثبات حكم كلي متوع

لو لم يثبت المطلوب لثبت محال لكون المحال ليس بثا

بت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم ثم قال بعد

تقرير بيان الشرطية يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت محال

الدليل فيكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول

فقوله ومرجعه الى استثنائي واقتراني يعنا ما ان هذا القيـ

ـاس لابد في كل قياس خلف وقد يزيد عليها فهم

الاستقرار تفحص الجزئيات لاثبات حكم كلي اعلم ان الحجة

على ثلثة اقسام لانه الاستدلال اما من حال الكلي على حال

٢٢٥

جزئياته وأما من حال الجزئيات على حال كليها وأما من

حال احدى الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي

فالأول هو القياس وقد سبق مفصلاً والثاني هو الاستقراء

والثالث هو التمثيل والاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من

حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الصحيح الذي لا غبار

فيه وأما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الإسلام

الغزالي واختاره تصفح الجزئيات وتتبعها لإثبات حكم كلي

ففيه تسامح ظاهر فإن هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً موصلاً

المجهول

لاثبات حكم كلي قوله

الى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث

على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة

بالاستقراء ليست على سبيل الاحتمال بل على سبيل النقل

وهذا وجه آخر سيجيء ان شاء الله تعالى الجليل في تحقيق التمثيل

قوله لاثبات حكم كلي اما بطريق التوصيف فيكون اشارة

الى ان المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما ستحققه

واما بطريق الاضافة والتنوين حينئذ عوض عن المضاف اليه

اي لاثبات حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات وهذا واضح

اشتمل على الحكم الكلي والجزئي كليهما بحسب النقل الا انه في الواقع لا يكون

المطلوب بالاستقراء الا الكلي وتحقيق ذلك انهم قالوا ان الاس

ستقراء اما تام يتفحص فيه حال الجزئيات كلها وهو يرجع الى القياس

المقسم كقولنا كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس

وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان فهو حساس

وهذا القسم من الدليل اليقيني واما ناقص يكتفي فيه بتتبع اكثر

الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان

الانسان كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه من

افراد الحيوان

221

افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون

من الحيوان نابت التي لم انصادفها بالحركة فكه الاعلى عند المضغ

كالتمساح في التمسح ولا يخفى ان الحكم بان الثاني لا يفيد الا الظن

انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا اكتفي بالجزئي

فلا شك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان

فرس وبعضه انسان وكل فرس يحرك فكه الاسفل عند المضغ و

كل انسان ايضا كذلك ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك وهذا

هذا اليقين ان حمل عبارة المتن على التوصيف كما هو الرواية

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه مثل

احسن من حيث الدراية ايضا اذ ليس فيه لو تقم شوبة التعريف

بالاسم بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحكم الجزئي والكلي كما ذكرناه

قوله والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت

فيه اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى تشبيه جزئي في

جزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في

المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام لان الخمر حرام

وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح

لان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت

النكتة

النكتة في الشارح في تعريف الاستقراء ونقول ههنا كما ان العكس

يطلق على المعنى المصدري اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة

بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه

والبيانات المذكورات وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه

فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول وبعلم المعنى الثاني بالمقايسة

وهذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق في

الاستقراء هذا وكذلك لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء و

التمثيل عن المشهور الى المذكور فما لم ان الشارح وصل نهوا الآ

والعلة في طريقة الدوران والترديد مثلة

كما هي ما مر منه قوله والعلة في طريقة الدوران والترديد اعلم

انه لا بد في التمثيل من مقدمات الاولى ان الحكم لعلة ثابت

في الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم الثابت في الاصل

الوصف الكذائي والثالث ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني

المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الى

كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا وهو المطلوب من التمثيل ثم

المقدمة الاولى والثالث ظاهرتان في كل تمثيل وانما الاشكال

في الثانية وبيانها بطرق متعددة فصلوها في كتب اصول

الفقه

٢٣٧

النفقة والمهر ذكر ما هو العمدة في بيانه وهو طريقان الأ
ول الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح
العلية وجوداً وعدماً كما يترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه
ما دام مسكراً حرام واذا زال عنه الاسكار زالت الحرمة قالوا
الدوران علامة كون المدار اعني الوصف علة للدائر اي الحكم
الثاني في التهذيب ويسمى بالسبر والتقسيم ايضاً وهو ههنا ان
يتحصر اولاً اوصاف الاصل ويردد ثانياً علة الحكم اما هذه
الصفة او تلك الصفة ثم يبطل ثانياً علية كل الا معينة

فصل القياس اما برهانی متن

٢٣٣

يستقر على وصف واحد فيستفاد منه ذلك كونه هذا الوصف

علته كما يقال علة حرمة الخمر اما الاسكار او كونه ماء العنب او المائع

او اللون المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار وكون

الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذلك البواقي

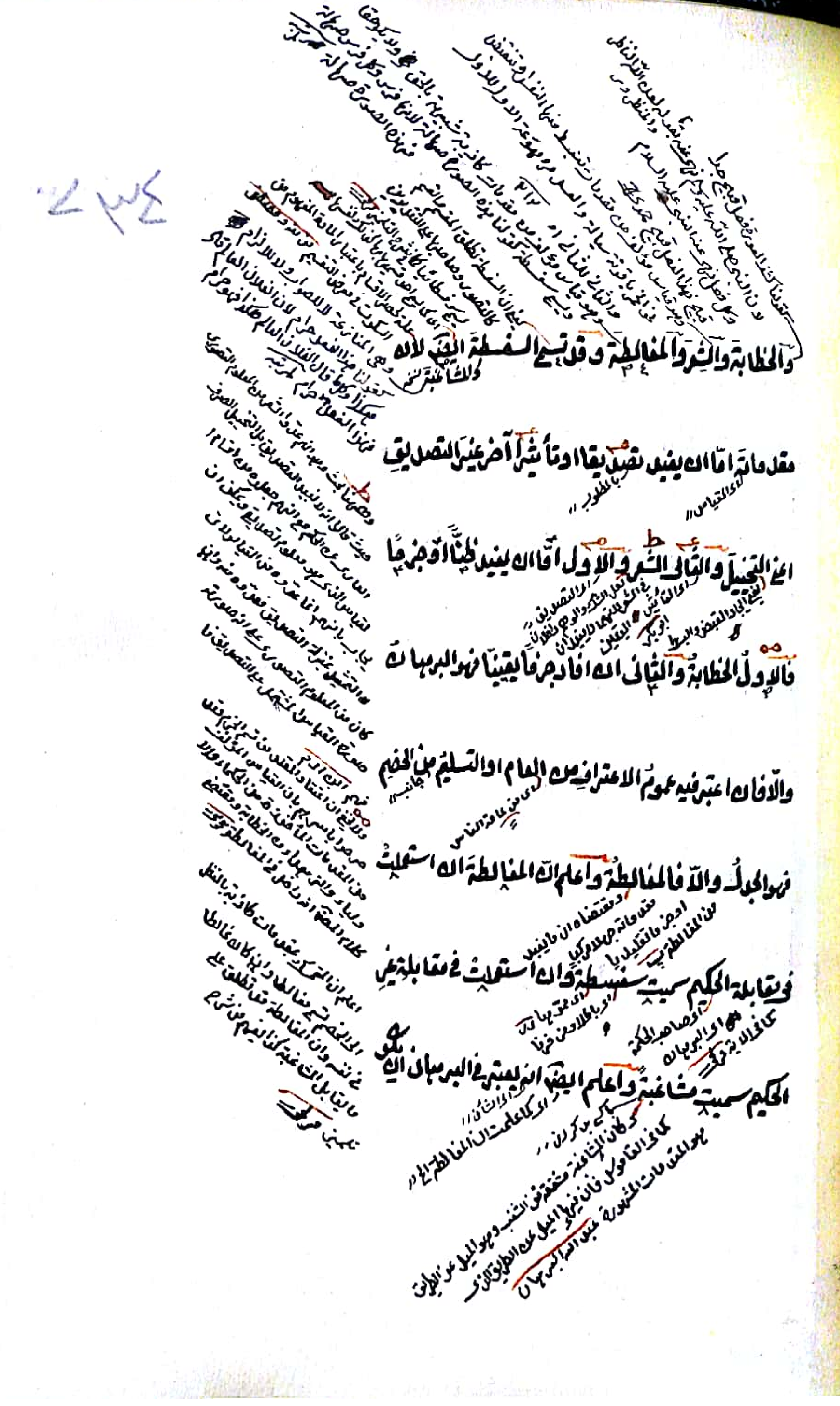
فيما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية

فصل القياس اما برهاني اي القياس كما ينقسم باعتبار

الهيئة والصورة الى الاستثنائي والاقتراني باقسامها كذلك

ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل

والخطابة



والخطابة والشعر والمغالطة وقد تسمى السفسطة ايضا لانه

مقدماته اما ان يفيد تصديقا او تأثيرا آخر غير التصديق

اعني التخييل والثاني الشعر والاول اما ان يفيد ظنا او جزما

فالاول الخطابة والثاني ان افاد جزما يقينيا فهو البرهان

والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العام او التسليم من الخصم

فهو الجدل والا فالمغالطة واعلم ان المغالطة ان استعملت

في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة غير

الحكيم سميت شاغبة واعلم ايضا ان المعتبر في البرهان انما هو

يتألف من اليقينيات متن

فقد باته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام فلا يكفي في

كون القياس مغالطة ان يكون احدى مقدمتيه وهمية وان

كانت الاخرى يقينية ثم لا بد ان لا يكون فيها ما هو ادون

منها كالشعريات والا فيلحق بالادون فيها فالمؤلف من مقدمة

مشهورة واخرى مخيلة لا يسمى جدليا بل شعريا فاعرفه قوله يتأ

لف من اليقينيات اليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت

فباعتبار التصديق لم يشمل الثلثة اعني الشك والوهم و

التخييل وسائر التصورات وبقيد الجازم اخرج الظن و

والمطابقة

من كلام الشيخ الرئيس ابي علي سينا

شد تجويد وارد دماغ بشر ز احساس بطن و هندسه خبر مقدم ز تجويد او ابدان

والمطابقة اما في الجهل المركب و الثابت التقليد ثم المقامات

اليقينية اما بديهيات او نظريات منتهية الى البديهيات

لاستحالة الدور والتسلسل فاصول اليقينيات هي

البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات ستة

اقسام لحكم الاستقراء و وجه الضبط ان القضايا البديهية

اما ان يكون تصور طرفيها مع النسبة كافية في الحكم والجزم

او لا يكون فالاول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف

على واسطة غير الحس الظاهر والباطن او لا الثاني المشاهدات

وتنقسم الشاهدات الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات

والى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات والاول

اما ان تكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن

عند حضور الاطراف او لا تكون كذلك والاول هو ال

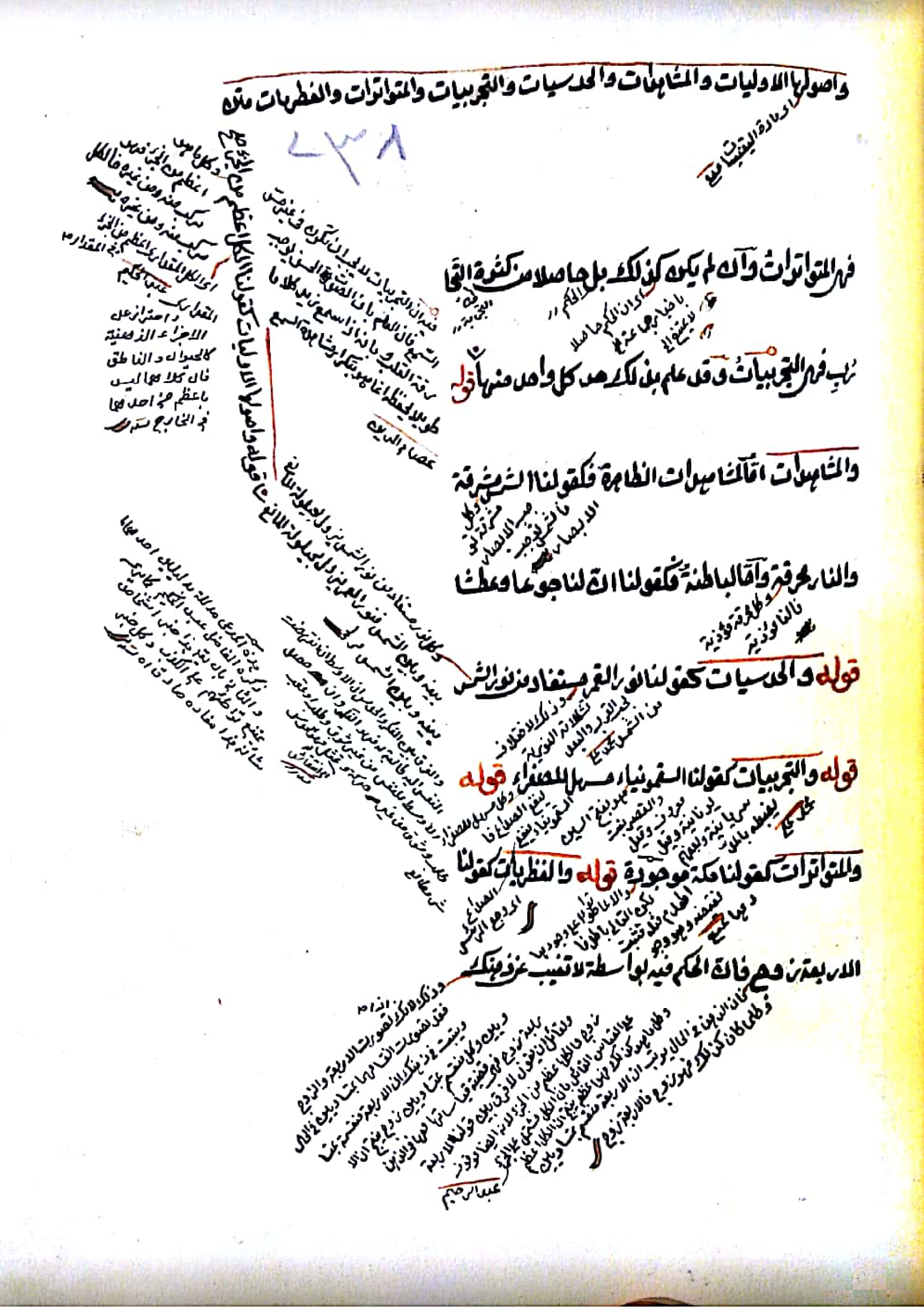
فطريات وتسمى قضايا قياساتها معها والثاني لا يستعمل فيه

الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي الى المطالب او لا

يستعمل فالاول الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيها

حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطئهم على الكذب

فهي



واصولها الاوليات والمشاهدات والحدسيات والتجربيات والمتواترات والفطريات مثله

فهي المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجا

رب فهي التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله

والمشاهدات اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة

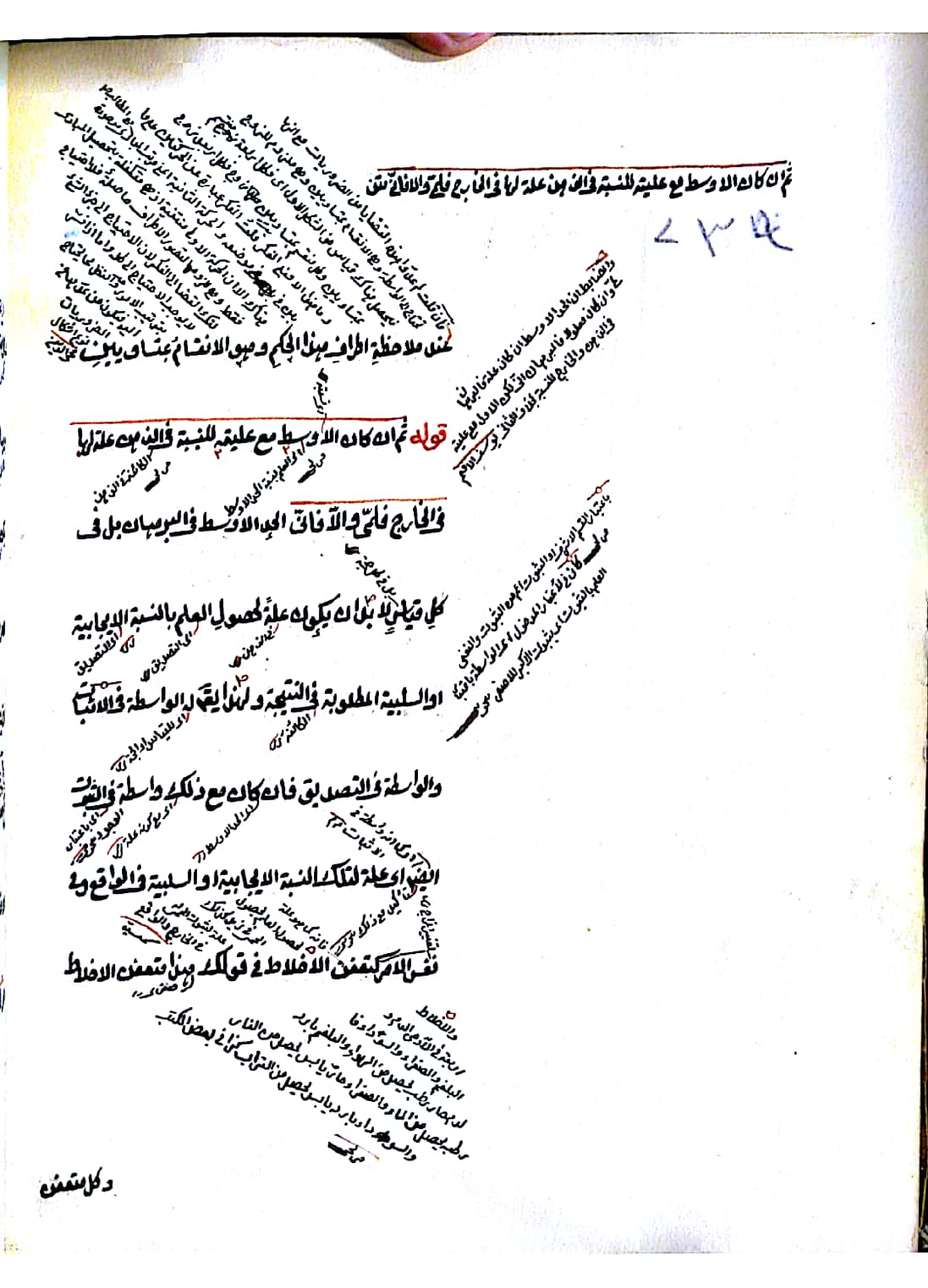
والنار محرقة واما الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا

قوله والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس

قوله والتجربيات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء قوله

والمتواترات كقولنا مكة موجودة قوله والفطريات كقولنا

الاربعة زوج فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن الذهن



ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الخارج فلمي والا فاني تش

نحو ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام عند اي يلزم

قوله ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها

في الخارج فلمي والا فاني الحد الاوسط في البرهان بل في

كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية

او السلبية المطلوبة في النتيجة ولذا يقال له الواسطة في الاثبات

والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت

ايضا اي علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع

نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولك هذا متعفن الاخلاط

وكل متعفن

وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فالبرهان ح ليس

برهانا لميا الدالة على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع وان لم

يكن واسطة في الثبوت الحق يعني لم يكن علة للنسبة في نفس

الامر فالبرهان ح ليس برهانا انيا حيث لم يدل الا على

انية الحكم وتحققه في الواقع دون عليته سواء كان الواسطة

ح معلولا للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن

الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فقد يخص هذا باسم

الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونا

واما جدلی يتألف من المشهورات والمسلمات متن

٤١ ٢٩

معلولين لثالث و هذا لم يختص باسم كالحمى فان الحمى

تشتد غبا و حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فاذا الاشتداد

غبا ليس معلولا للاحراق ولا بالعكس بل كلاهما معلولان

للصفراء المتعفنة الخارجة عن العروق قوله واما جدلي يتألف

أقول المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء

الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان او آراء طائفة كقبح ذبح

الحيوانات عند اهل الهند قوله والمسلمات هي القضايا

سلمت من الخصم في المناظرة او برهن عليها في علم آخر

واخذت

واما خطابي يتألف من المقبولات والمظنونات واما شعري يتألف من المخيلات مثله

وامثلت في علم آخر على سبيل التسليم قوله واما خطابي

يتألف من المقبولات هي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه

كالاولياء والحكماء قوله والمظنونات من القضايا التي

يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلتها بالمقبولات

من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص

قوله واما شعري يتألف من المخيلات هي القضايا التي

لا تذعن بها النفس ولكن تتأثر منها ترغيبا وترهيبا

كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة تنبسط النفس ورغبت الى شربها

واما سفسطيقا ففيه الوهميات والمشبهات منه

وا ذا قيل الفلكرة موهومة القبضت وانتفت عنه واوافقه

بما سجعوا ونه كما هو المتعارف الآن امن وادتا ثيوا

قوله واما سفسطيقا منسوب الى السفسطة وهي مشتقة من سو

فسطا معرب سوفا اسطا لغة يونانية بمعنى الحكمة المموهة وا

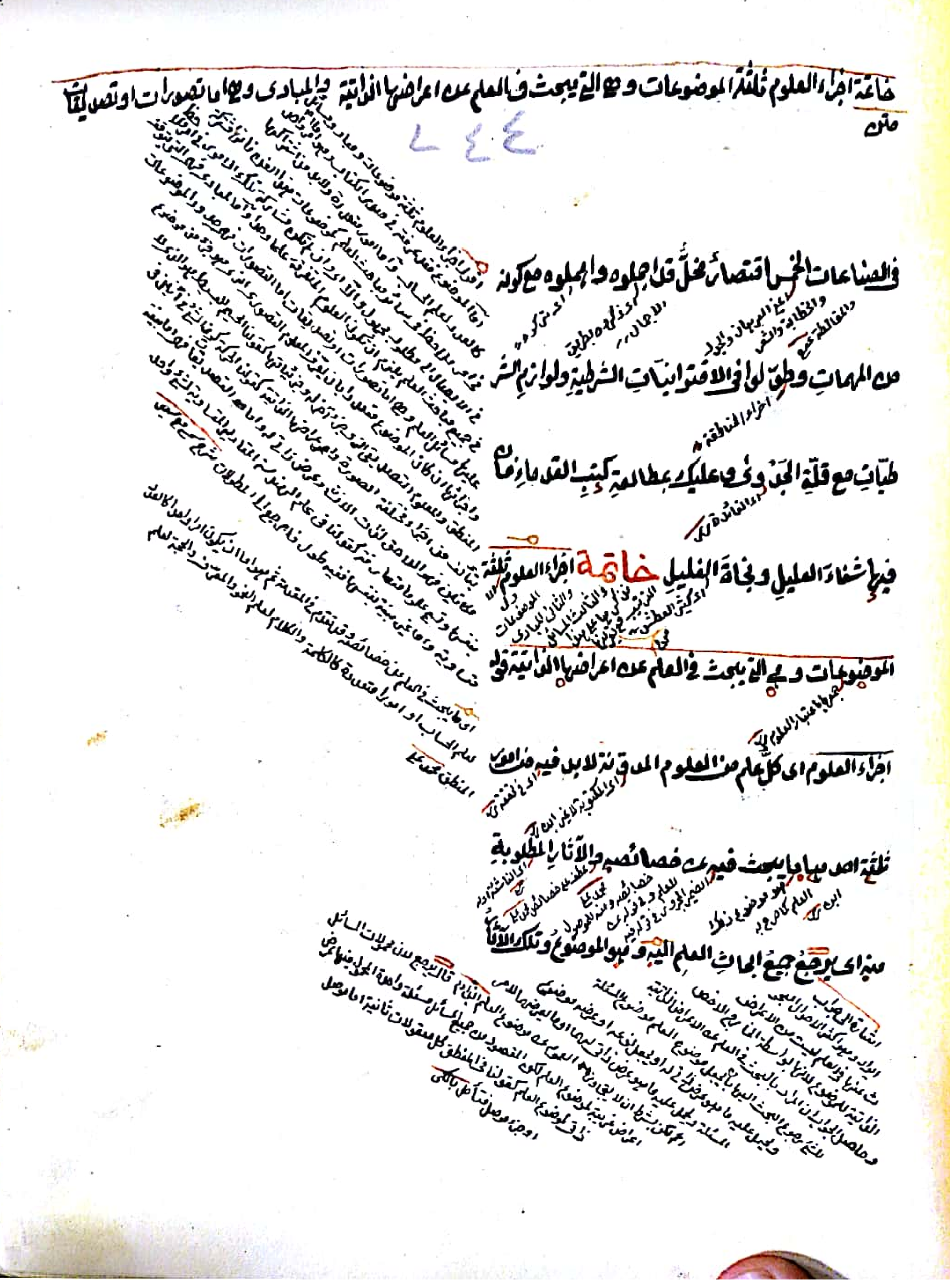
لمن لسة قوله من الوهميات هي قضايا التي يحكم بها الوهم في

غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود متحيز قوله

والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية

او المشهورة لاشتباه لفظي ومعنوي واعلم انه ما ذكره المتا ضرور

والصناعات



خاتمة اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية والمبادي وهي اما تصورات او تصديقات

متن

في الصناعات الخمس اقتصار مخل فلا تجلوه واجملوه مع كونه

من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشر

طيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء ما

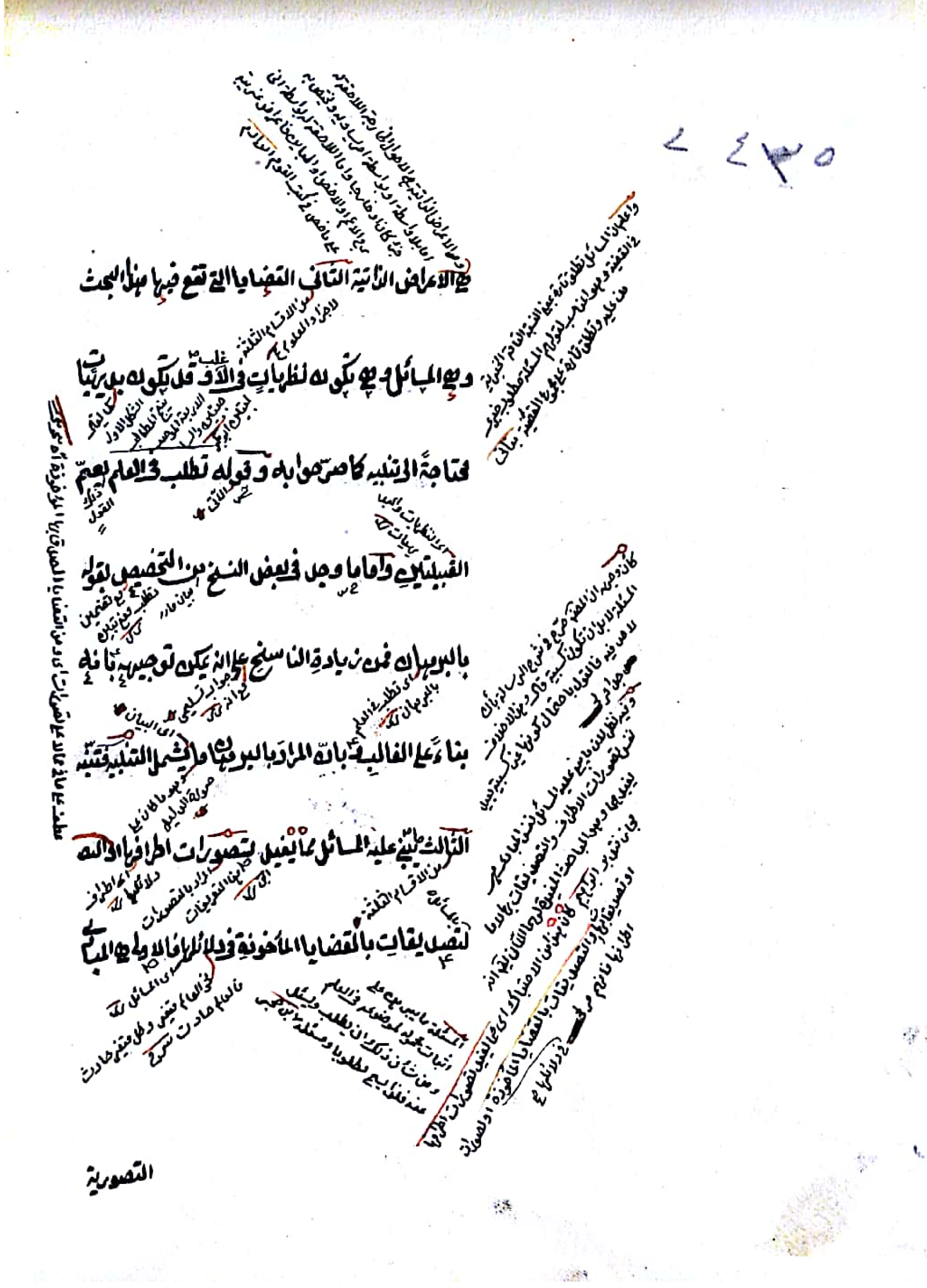
فيها شفاء العليل ونجاة الغليل خاتمة اجزاء العلوم ثلثة

الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية وله

اجزاء العلوم اي كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من امور

ثلثة اصلا مما يبحث فيه عن خصائصه والآثار المطلوبة

منه اي يرجع جميع ابحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الآثار



في الاعراض الذاتية الثاني القضايا التي تقع فيها هذا البحث

وهي المسائل وفي يكون له نظريات في الآخر قد يكون له بديهيات

فحاجة الى التنبيه كما صرح به وقوله تطلب في العلم يعم

القبيلتين واما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله

بالبرهان فمن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانه

بناء على الغالب وبانه المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه فتنبه

الثالث ما يبتنى عليه المسائل مما يتعلق بتصورات اطرافها والته

لتصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها الاولى هي المبادي

التصورية

اما التصورات فهي حدود الموضوعات

التصورية والثانية المبادئ التصديقية قوله اما التص

ورات فهي حدود الموضوعات ههنا اشكال مشهور وهو

انه من علم الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس

الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق بموضوعيته

والاول لا يندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل

فلا يكون له جزءا على حدة والثاني من المبادئ التصورية والثالث

من المبادئ التصديقية فلا يكون ايضا جزءا على حدة ايضا والر

ابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءا على حدة ويمكن الجواب

باعتبار كلٍّ من الشقوق الاربعة امّا على الاول فيقال انّه

نفس الموضوع واليه الاشارة في المسائل لكون اشدّة الاعتناء به

من حيث انّ المقصود من العلم معرفة احواله والبحث

عنها على جهة على صلة اوليّة انّ المسائل ليست هي مجموع الموضوعات

والمحمولات والنسبة بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات قال المحقق

الدواني في حاشية المطالع المسائل هي المحمولات المثبتة بالد

ليل وفيه نظر فانه لا يلائم ظاهر قول المحقق والمسائل هي القضايا

كذا موضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا والبحث فلو كان المسائل نفس

المحمولات

الحولات لوجب على سائر موضوعات المسائل التي هي ورا

موضوع العلم اجزاء على حدة فتدبر واما على الثاني فيقتضي ان تعريف

الموضوع واي كان من رجال المبادي التصورية لكون عين

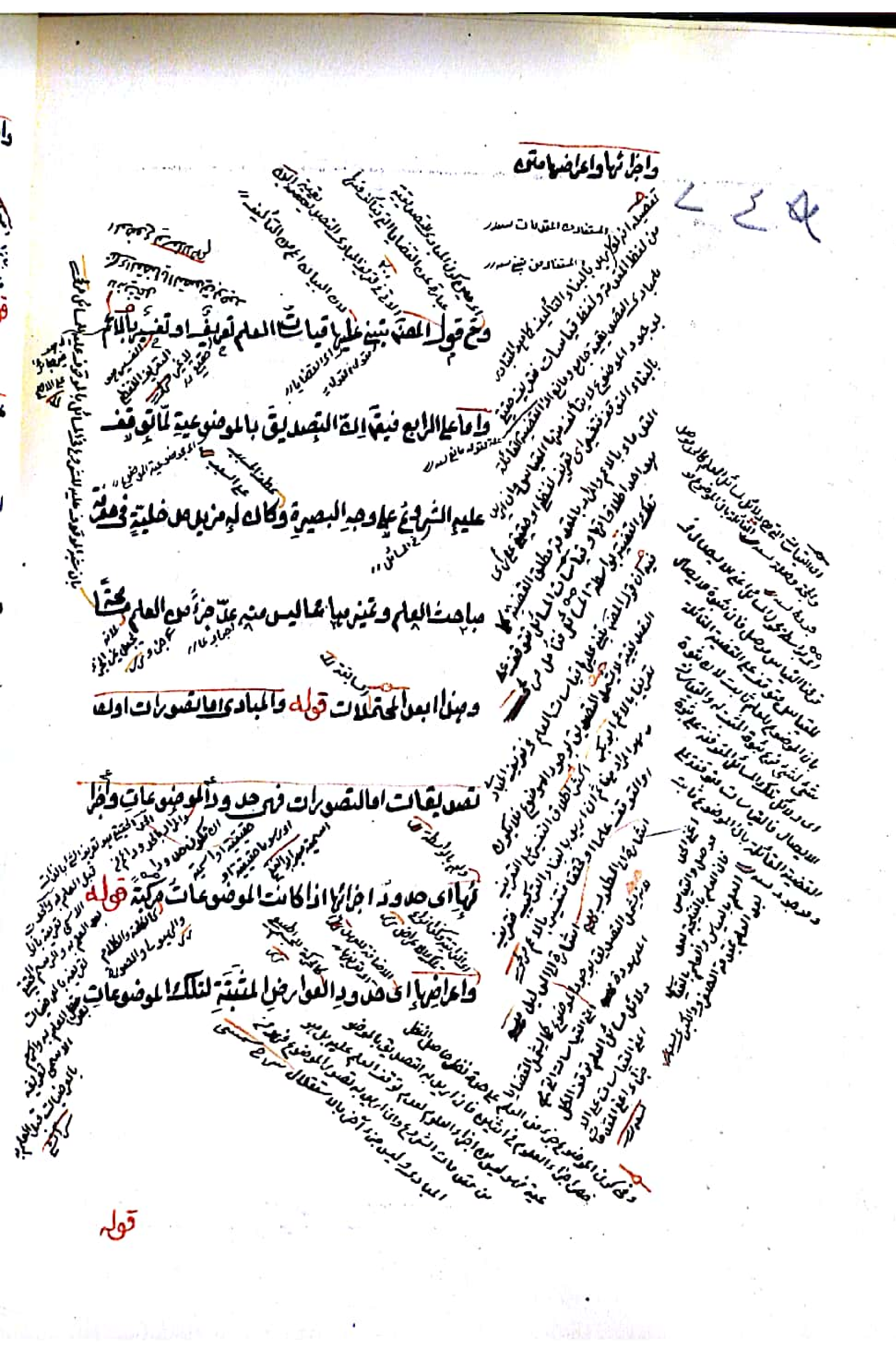
جزء على حدة لمزيد الاعتبار به كما سبق واما على الثالث فيقتضي بمثل

ما مر آنفا بانه عين التصديق بوجود الموضوع من المبادي

التصديقية لما نقل عن الشيخ تحجا انه المبادي

التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسات العلم نص

على ذلك العلامة في شرح الكليات وايده بكلام الشيخ ايضا



واجزائها واعراضها متن

وفي قول المصنف تبتني عليها قياسات العلم تعريض او تعبير بالاسم

واما على الرابع فيها آلة التصديق بالموضوعية لما توقف

عليه الشروع على وجه البصيرة وكان له مزيد مدخلية في معرفة

مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزءا من العلم بحثا

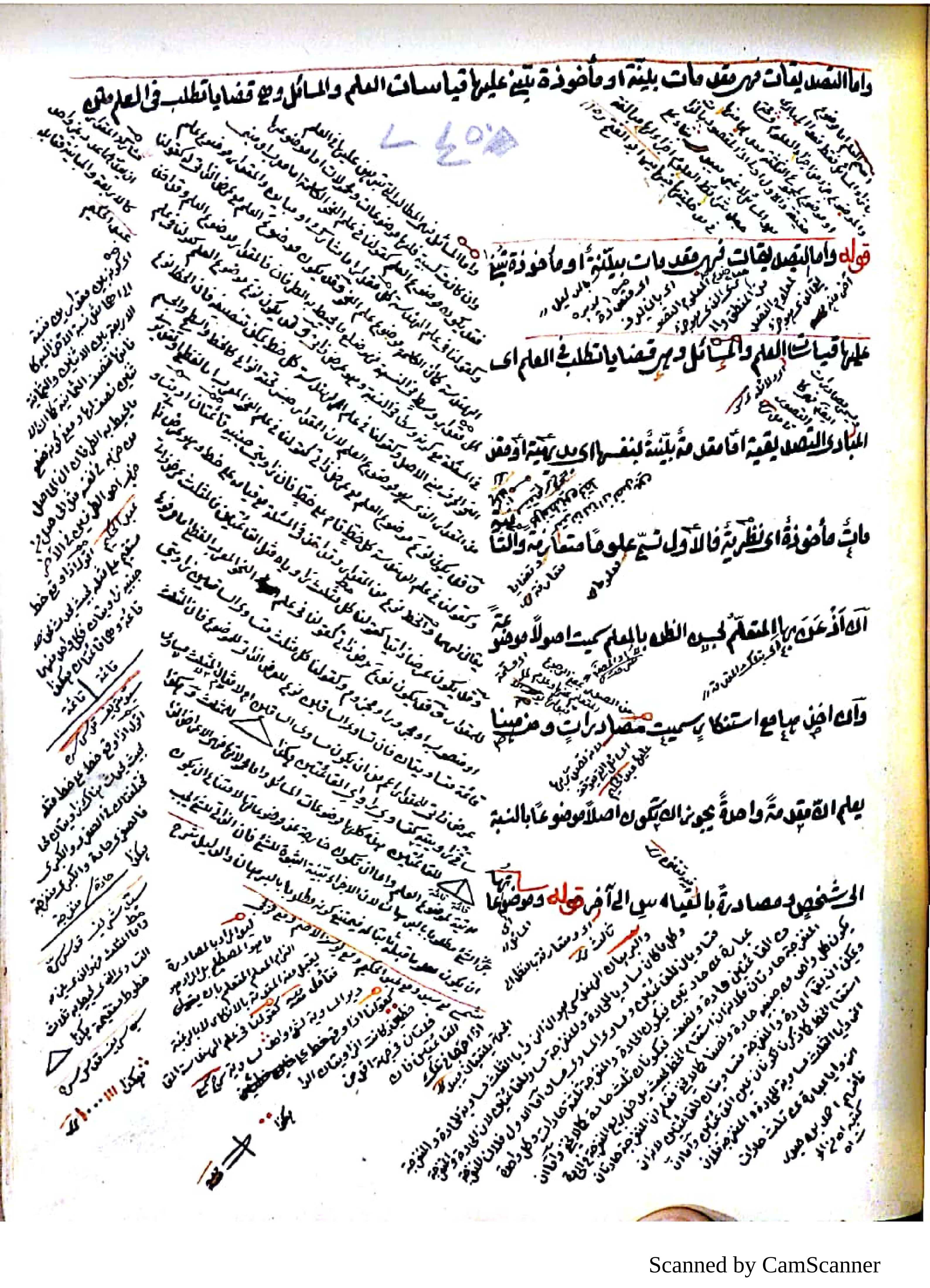
وهذا ابعد المحتملات قوله والمبادي اما التصورات او تـ

صديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها

ثم اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة قوله

واعراضها اي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات

قوله



واما التصديقات فهي مقدمات بينة او مأخوذة تبنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم متن

قوله واما التصديقات فهي مقدمات بينة او مأخوذة تبنى
عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم اي
المبادي التصديقية اما مقدمة بينة بنفسها اي بديهية او مقد
مات مأخوذة اي نظرية فالاول تسمى علوما متعارفة والثا
ني ان اذعن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة
وان اخذ مع استنكار سميت مصادرات ومن هنا
يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلا موضوعا بالنسبة
الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر قوله وموضوعها

وموضوعاتها اما موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب منهما ومحمولاتها امور خارجة لاحقة لها من
[illegible]

اما موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي قوله

او نوع منه او عرض ذاتي كقولهم في الطبيعي كل متحرك فله ميل

قوله اي مركب منهما اي من الموضوع مع العرض الذاتي

كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به

الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله كل خط قام

على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان قوله

ومحمولاتها اي محمولات المسائل قوله امور خارجة عنها اي

عن موضوعات المسائل قوله لاحقة لها اي عارضة لتلك

الموضوعات

لذاتها ما

الموضوعات والمراد ههنا المحمولة عليها فانه العارض ههنا

مع المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل مع الحمل

ولو اكتفى المصنف بالعروض لكفى ولم يوجد في بعض النسخ قوله لذاتها

وهو بحسب اللغة لا ينطبق الا على العرض الاولي اللاحق للشيء

اولا وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل

العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي اتفاقا

ولذا قال البعض انه سهو وقال لا اشتباه بخصوص

بل ولذاتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فافهم

فان اللاحق للشئ لماهو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعا على

ما قاله المصنف في شرح الرسالة الشمسية ثم ان هذا القيد

يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات

المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح

المطالع لكن الاستاذ المحقق اورد عليه ان كثيرا ما

يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض الغ

الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع

وقول الطبيعي كل فلك متحرك على الاستدارة فالمعتبر ان لا

يكون اعم

و قد يقال المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم
وبيان غايته و موضوعه

بكون الحمل من موضوع العلم وقد صرح بذلك المحقق الطوسي في نقد

في نقد التنزيل وأقول فلذا وجب من الاعتبار الذي نقل المحقق

ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما

توجيه المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد والاستاذ قدس سره

صرح بالاعتبار الثاني فهو مثبت للاول لحكم وهنا زيادة

كلام لا يليق بالمقام قوله وقد يقال المبادئ لما يبدأ به قبل

المقصود بالذات والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه

البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه

اشارة الى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم وضعه ابن

الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يبدأ به

قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون

من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية

والتصديقات التي تتألف منها قياسات العلم السابقة او خارجا

من العلم فيكون مما يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة في

بعض مقدمات كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والاستمداد

والفرق بين المقدمات والمبادي بأن المقدمة مما لا ينبغي ان يشتبه

فانه

وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون عبثا الثاني المنفعة وهي ما يتشوقه الكل

طبعا لينشط الطالب ويتحمل المشقة ثم

فان المقدمات خارجة عن الاحالة بخلاف المبادي فتبقى

قوله وكان القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤوس الثمانية

اي في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى

الاعم قوله الاول الغرض لئلا يكون طلب عبثا الثاني المنفعة

وهي ما يتشوقه الكل طبعا لينشط الطالب للطلب ويتحمل المشقة

اعلم ان ما يترتب على فعل ان كان باعثا للفاعل على صدور

ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية والا يسمى فائدة ومنفعة

وغاية ولذا قالوا افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض وان اشتملت

الثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله متن



على غايات ومنافع لا تحصى فكأنه مقصود للمتن انه البدء

كان اول من كتب في صورتهم ما كان سبيل لا على ترتيبه

الى قوله الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة

ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبائع انه كانت لهذا العلم منفعة

ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت

في هذا الكتاب الغرض والغاية من علم المنطق وهو العصمة

فتذكره قوله الثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده

اجمال ما يفصله التسمية العلامة وكأنه المقصود هنا الاسم

الوجه تسمية

الرابع المؤلف ليكن قلب المتعلم منه

٢٥٨

الوجه التسمية العلم كما في غايته المنطق منطقاً لان المنطق يطلق

على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو ادراك الكليات

وهذا العلم يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد

فاشتق له اسم من المنطق فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى النطق

اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل النطق

حتى كأنه هو واما اسم مكان كأن هذا العلم محل النطق ومحل

مظهره وفي ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله

العلم من المقاصد قوله الرابع المؤلف ليكن قلب المتعلم

على ما هو الشأن في مبادي الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب
الرجال واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال
ولنعم ما قال ولي ذي الجلال عليه سلام الله الملك المتعال لا تنظر
الى من قال وانظر الى ما قال هذا ومقنن قوانين المنطق
والفلسفة فهو الحكيم العظيم ارسطو وزيرا بامر الاسكندر ولذا
لقب بالمعلم الاول وقيل للمنطق انه ميراث ذي القرنين ثم
بعد نقل المترجمين تلك الفلسفة من لغة يونانية الى لغة العربي
فهذبها ورتبها واحكمها واتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم

الخامس انه من اى علم هو ليطلب فيه ما يليق به متن

ابو نصر الفارابى قد فصلها وحررها بعد اضاعة

كتب ابى نصر الشيخ الرئيس ابو على سينا شكر الله مساعيهم

الجملة قوله الخامس انه من اى علم هو ليطلب فيه

ما يليق به اى من اى جنس هو من اجناس العلوم اله

العقلية او النقلية الفرعية او الاصلية كما يبحث عن المنطق

انه من جنس العلوم الحكمية ام لا فانه فسرت الحكمة بالعلم

باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة

البشرية لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات والموجودات

السادس انه من اى مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب منه

٢٥٨
٢٧١

الى هيئة الموصلة الى التصور او الى التصديق واله حق فى الدى

عبًا من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثانى

فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجوده بقدرتنا

واختيارنا ثم هل هو جزء اصل من اصول الحكمة النظرية او من

الفروع الآلية والمقام لا يتسع بسط ذكر الكلام قوله والسابع

انه فى اى مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب كما يقال

ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر

ببعض الهندسيات وذكر الاستاذ فى بعض رسائله انه ينبغى

الى يؤخر

والسابع القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به منه

٢٧٣

أن يؤخر في زماننا هذا عن تعلم قدر صالح من العلوم الا

دبية والعربية لما شاع من كون التداوين باللغة العربية

قوله السابع القسمة في كل باب ما يليق به اي قسمة العلم

الى ابوابها فالاول كايقال ابواب المنطق تسعة الاول

في باب ايساغوجي اي الكليات الخمس الثاني التعريفات

الثالث القضايا الرابع القياس واخواته الخامس البرهان

السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع

الشعر وبعضهم عد مباحث الالفاظ بابا آخر في صدر الابواب

المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال كتابنا هذا مرتب على

قسمين القسم الاول في المنطق مرتب على مقدمة ومقصدين

وخاتمة اما المقدمة ففي بيان الماهية والغاية والموضوع له

المقصد الاول في مباحث التصورات المقصد الثاني في

مباحث التصديقات والخاتمة في اجزاء العلوم والقسم الثاني

في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا وكذا

وكما قال في الشمسية وهي مرتبة على مقدمة وثلث مقالات

وخاتمة ومن الثاني شايع كثير فلا يخلو عنه كتاب قوله التاسع

الانشاء

الثامن الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعني التكثير من فوق شرح

٢٧٤

الانحاء التعليمية اي الطرق المذكورة في التعاليم للقوم للشروع في العلوم وقد اضطربت كلمة الشارح هاهنا وما ذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم ومهو المأخوذ من شرح المطالع قوله

وهي التقسيم اعني التكثير من فوق كأن المراد به ما يتم تركيب القياس ايضا وذلك بأن يقال اذا اردت تحصيل حد مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة

اي الموضوعات والمحمولات

٢٦٣٥

واسطة وكذا الطلب جيع وأسلب عنه أحد الطرفين أو سلب جميع

عارض بها ثم انظر إلى النسبة الطرفين إلى الموضوعات والمحمولات

فإن وجدت مثله محمولات موضوع المطلوب وما هو موضوع

لمحموله فقد حصلت المطلوب من الشكل الأول أو ما هو محمول

على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه وما هو

موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الرابع كل ذلك

بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية كذا في شرح المطالع

وقد عبّر المصنف عن هذا المعنى بقوله إلى التكثير أي تكثير المقدمات

آخر

والتحليل وهو عكسه متن

آخذًا من فوق اي من النتيجة لانها المقصد الاقصى اي بالنسبة

الى الدليل قوله والتحليل وهو عكسه في شرح المطالع كثيرًا ما

يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية

المنطقية لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد

فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فعليك

بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس

المنتج له فان كانت فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه

فالقياس استثنائي وان كانت مشاركة للمطلوب باحد جزئيه

المقدم او الشرطية مع عدم ذكر لاداة الاستثناء

اعني الشمس طالعة لانه استثنائي مستقيم

فالقياس اقتراني ثم النظر الطبيعي في المطلوب ليتميز عندك الأصغر

عن الأكبر لأن ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في النتيجة فهو

الصغرى او محكوما به فيها فهو الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب

الى الآخر من تلك المقدمة فان تألف على احد التأليفات

الاربع فما انضم الى جزء المطلوب هو الحد الاوسط وتميز الشكل

المنتج وان لم يتألف كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد

منهما العمل المذكور اى ضع الجزء الآخر من المقدمة والجزء الآخر من

المطلوب كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد ان يكون لكل

والتحديد اى فعل الحد منه

شبهاته الكثيرة مما فى القياس والا لم يكن القياس منتجا الا

للعلم فان وجدت صورة مشتركا بينهما فقد تم الفكر وتبقى

تلك المقدمات والاشكال والنتيجة فقوله وهو عكس تكثير المقد

مات المفروق وهو النتيجة كما مر وجهه قوله والتحديد اى

فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد

المعرف مطلقا للاشياء وذلك بان يقال اذا اردت تعريف شيء مثلا

بل ان تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو اعم منه وتحمل عليه بواسطة

او بغير واسطة وتميز الذاتيات عن العرضيات بان تعد ما هو

والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به متبع

بيّن الثبوت لو وما يلزم من وجوده ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ايضا

وما ليس كذلك عرضيا وتطلب جميع ما هو منها وافتقر به كذلك

الجنس عن العرض العام والفصل عن الخاصة ثم تركب اقسام ستة

من اقسام المعرف بلا اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف

قوله والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به

اى اليقين ان كان المطلوب علما نظريا والى الوقوف عليه

والعمل به ان كان علما عمليا كأن يتقى اذا اريد الوصول

الى اليقين فلا بد ان يستعمل في الدليل مع محافظة شرائطه

وهذا بالقاصر اشبه منه

القوى او الصور التي الحس او ما يحصل منها بصورة معينة

وهيئة منتجة وتبالغ في التوقي عن ذلك حتى لا يشتبه بالمشهورات

او المسلمات او المشبهات ولا تذعن بشيء بمجرد حسن الظن به او بمن

تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة

التقليد قوله وهذا بالقاصر اشبه اي الامر الثاني منه

بمقاصد الفن منه بمقدماته ولذا ترى المتأخرين كما الطف

لم يوردوا من ما سوى التحديد في مباحث الحجة ولواحقها

القياس واما التحديد فيطلبه انه يذكر في مباحث المعرف

نا محمد نبيه خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين المعصومين

٢٧٢

٢٧١

وقيل هذا اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقام

ظاهر لان المقصود من العلم العمل جعلنا الله واياكم

من الراسخين في الامرين ورزقنا الله بفضله وجوده

سعادة في الدارين بحق انه منير موفق ومعين قد فرغ

من تأليفه الفقير الى عفوه نجم الدين ابن شهاب الدامغي

بعون الله بلطفه الله تماما يمنا له وجعل آخره خيرا

من دنياه ضحوة الاربعاء في سبع وعشرين خلت من

ذي الحجة سنة سبع وتسعين وتسعمائة في المشهد المقدس

الحمد لله

٤٧٤

الحمد لله على الاتمام وعلى ما انعم علينا من الانعام
والصلوة والسلام على سيد الانام واله البررة الكرام
وبعد فقد تمت تحريرات هذا الكتاب على يد احقر
الطلاب المحتاج الى الغني الوهاب محمد رؤف
ابن حاجي ملا محمد امين البكنزي سنة احدى
وخمسين وثلث مأة والف بعد
من هجرة من خلقه الله على احسن وصف
في محافظة اربيل في قرية
فيها واسمها
ديكا ربنا
وقنا
عذاب النار اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع الـ
ـمسلمين والمسلمات آمين والحمد لله رب العالمين

١٣٥١هـ

صاحبه ومالكه عبد الرحمن فيروه بن حاجي ملا محمد امين بن حاجي ملا احمد البكنزي
عفا الله عنهم وعن سائر المؤمنين آمين

اسامی ماه‌های عربی

ز محرم چو گذشتی چه بود ماه صفر — دو ربیع و دو جمادی از پی یکدیگر
رجب است از پی شعبان رمضان و شوال — پس به ذی القعده و ذی الحجه سال بسر بر

اسامی ماه‌های فارسی

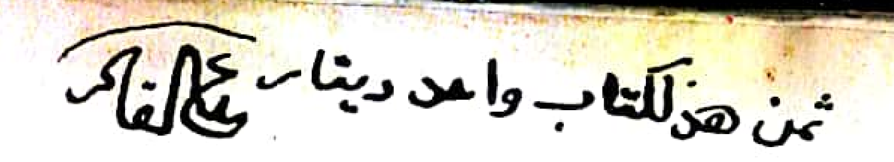
ز فروردین چو بگذشتی مه اردیبهشت آید
بمان خرداد و تیر آنگه + بمرادت [illegible] آید
پس از شهریور و مهر و آبان آذر و دی دان
که بر بهمن چو بگذشتی جز اسفندارمذ ماهی نیفزاید

ماهٔ فارسی همه سی روزن مگر ماهٔ آبان یا ماهٔ اسفندارمذ سی و پنج

اسامی ماه‌های ترکی

دو تشرین دو کانون پس آنگاه — شباط و آذر و نیسان ایار است (مایس)
حزیران تموز و آب و ایلول (اغستوس) — نگه دارش که از من یادگار است

بقراط — ای حافظ الصحة
سقراط — ای المزیّن بالحکمة
افلاطون — ای الصادق النصیح
ارسطو — ای کامل الفضل
جالینوس — ای فاعل العجائب


ثمن هذلكتاب واحد دينار

اشترى هذا الكتاب من صاحبها الاول
بدينار واحد عبد الله الحسانى

كتاب
عبد الله يزدى

٣٩

اللهم هادى الضالة وراد الضالة اردد على ضالتي بعزتك وسلطانك فانها من عطائك وفضلك